الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مخبر التوطين: مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر

التخريجات القرائية في إعراب الشواهد الشعرية

دراسة في أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

في إطار مشروع الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة: بلحقات يمينة

إشراف الأستاذ الدكتور: حدوارة عمر

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
1.	أ.د بولخراص مُحَمَّد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	رئيسا
2.	أ.د حدوارة عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مقررا
3.	د. بن جلول مختار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	مساعد المقرر
4.	د. نجادي بوعمامة	أستاذ التعليم العالي "أ"	جامعة تيارت	ممتحنا
5.	د. حاجي زوليخة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	ممتحنا
6.	د. بلميهوب هند	أستاذ محاضر "أ"	م/ج تيسمسيلت	ممتحنا

السنة الجامعية: 1443/1442–2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا كما يحب ويرضى على جزيل نعمه، ثمّ الحمد له جلّ ثناؤه وتقدست أسماؤه أنْ يسّر لي المضي في هذا العمل وسخر لي من عباده المخلصين.

إنني في هذه اللحظات أسترجع صور أولئك الذين أمدوني بالمعونة والإرشاد، فالشكر الجزيل لكل من ساهم في تنشئتي على حب اللغة العربية، وكل من علّمني منها حرفا.

والشكر موصول لكلّ من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل على هذه الصورة، فالفضل لا يُنسى ولا يغفل عنه.

وأسمى عبارات الامتنان لكل الذين طوّقوا عنقي بجميل عطاءاتهم وطيب كلماتهم.

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والصلاة والسلام على من بُعث رحمة للعالمين، أمّا بعد:

ظهر الإعراب – باعتباره نشاطا ذهنيا نحويا– مع ظهور التأصيل لقواعد اللغة العربية، وانتقل بذلك من كونه وسيلة للإبانة عن المعاني من طرف المتكلّم، إلى طريقة لكشف هذه المعاني وكل معنى ممكن في النص اعتمادا على شبكة مترابطة من القواعد والأصول يعمل الإعراب ضمنها، فاكتسى بذلك صبغة منهجية وعلمية استغلّها النحاة في مناقشة وتفسير ما يعرض عليهم من نصوص قرآنية، كما اعتمدوا عليه في مناظراتهم النحوية المختلفة.

ثم برزت إلى الساحة ظاهرة التأليف في الإعراب؛ ككتب إعراب القرآن، وإعراب دواوين الشعر، وإعراب شواهد النحو الشعرية. ومن بين أسباب ظهورها دخول التعليم إلى صرح علم النحو، فاحتاج العلماء إلى تكريس التطبيقات الإعرابية لتدريب المتعلّمين وترويض أذهانهم على الربط بين المعنى والقاعدة.

ولاشكّ أنّ هذه العملية الذهنية على قدر من التعقيد والصعوبة، نظرا لكونها همزة وصل بين المعنى والقاعدة، أو بين التركيب والمعنى المراد منه، شأنها في ذلك شأن القراءة على اختلاف نظرياتها الحديثة، خاصة إذا علمنا أنّ المقروء أيا كان نوعه ودرجته البلاغية والجمالية والرمزية، لا يفهم منه معنى واحد عند جميع المتلقين، ولا يبقى معناه ثابتا عند القارئ الواحد مع تعدد القراءات، ومن هنا تتبين صعوبة القراءة التي يعدّ الإعراب والتخريج نوعا من أنواعها.

ولاشتماله على سياقات خارجية وداخلية، وسيرورة في الزمن، وصلاحية للاستحضار في مواقف مماثلة لموقف القول، فقد كان الشعر مسرحا خصبا لحريّة القراءة وهذه القراءة تجلّت في إبداع النحاة في تخريج الشواهد الشعرية، واستنطاقها لاستخراج أكبر قدر ممكن من المعاني والدلالات في ظلّ منهج مزج بين النحو و وملابسات الخطاب.

لذلك كان اهتمامنا بهذه التخريجات التي لمسنا فيها مزجا بين الإعراب والقراءة بمفهومها الحديث، والذي شهد به مؤلّف ابن هشام الأنصاري، الموسوم بأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، فتمّ إنشاء عنوان قادر على تقصّي مكنونات فعل قراءة الشواهد الشعرية عند النحاة صيغ كالتالي:

التخريجات القرائية في إعراب الشواهد الشعرية "دراسة في أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري"

لقد اهتم النحاة بحشد التخريجات ونسبتها إلى أصحابها سواءً أكانوا أشخاصا أم مدارس نحوية، وذلك في ثنايا الكتب أو في مؤلّفات خاصّة بإعراب الشواهد الشعرية، ومن بين هذه المؤلفات: إيضاح الشعر لأبي عليّ الفارسي(ت377هـ)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (ت 855هـ)، وخزانة الأدب للبغدادي (ت1093هـ)، حيث اتّخذت هذه المؤلفات إعراب الشواهد وعرض توجيهاتها المختلفة موضوعها الأساسي.

واستمرّت عناية النحاة بالشاهد الشعري، وتعدّد تخريجاته إلى العصر الحديث، حيث ألّف في هذا الموضوع حنا جميل حدّاد معجم شواهد النحو الشعرية (1984)، وألّف مُحَمَّد حسن شرّاب كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية سنة (1996)، ، ومُحَمَّد خليفة الدّنا ع كتاب مسالك النحاة في وجوه الروايات.

كما تنبّه غير واحد من الدارسين المحدثين إلى العلاقة الضمنية بين الإعراب والقراءة والتداولية فألّف مجموعة من الباحثين كتاب: النص الأدبي القديم من الشعرية إلى التداولية (2018)، وهو عبارة عن مجموعة مقالات ربطت بين المجالين في النص الشعري والنثري أيضا.

ويتّخذ هذا البحث وجهة موازية؛ بحيث يبحث في آثار هذه العلاقة –بعد إثباتها– على الإبداع النحوي وانطلاقه من قيوده المعيارية، كما يستقصي تفاصيل هذه الرابطة القوية التي نتج عنها مصطلحا القراءة النحوية والتخريج القرائي. ولتقصّي هذه التفاصيل ينبغي اتّخاذ أنموذج محلاً للنظر والاستقراء فكان كتاب أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك هو خيارنا لعدّة اعتبارات، أهمّها الفترة الزمنية التي أُلّف فيها، والتي اشتملت على محصّلة النحو العربي وإرساء دعائم تعليميته، وبالتالي فهو المؤلَّف الأنسب لدراسةٍ زامنت نضوج النحو وتعليميته، واتخاذ النحو منحى جديدا في إعادة قراءة الخطاب الشعري والآراء القرائية له، وتداوليتها عند ابن هشام الأنصاري لم تكن موجودة بهذا النضج في مؤلّفاته السابقة.

وعلى هذا الأساس استلزم موضوعنا إشكاليات صاحبت العمل من مثل: ماهي الضوابط القرائية للتعامل الإعرابي مع الشاهد الشعري؟ وما هو الأساس التداولي للترجيح بين التخريجات القرائية المتعددة للشاهد الشعري عند ابن هشام الأنصاري؟ وما مدى تأثير التحكّم في آليات القراءة النحوية على تمكّن الطلّاب من مادّة النحو؟

ومن أجل الإلمام بالإجابة عن هذه الإشكاليات، جاء تقسيم البحث إلى مدخل وثلاثة فصول حتى يستوفي كلّ جوانب الموضوع، فضبطنا عنوان المدخل بالشكل التالي: **الجهاز المفاهيمي للبحث**، حيث قمنا فيه بضبط المصطلحات الواردة في عنوان البحث.

وعنونّا الفصل الأوّل بـ: **التخريجات القرائية بين التنظير والتطبيق** عرضنا فيه الجانب النظري للتخريج من حيث الأسباب المؤدية إلى اتخاذ مسالكه وتعديد التخريجات ، حيث ضبطنا مجموعة من الأسباب المباشرة كنظرية العامل ومتطلّبات المعنى واختلاف اللهجات وغيرها.

كما بحثنا في علاقة وجوه الإعراب المختلفة باختلاف المعنى انطلاقا من افتراض علاقة تلازمية بين الاثنين، واستئناسا بنظرية الاحتمالات الإعرابية للخليل بن أحمد الفراهيدي وما كان لها من نتائج ميدانية على القراءة النحوية.

ثم انتقلنا إلى تمظهرات التخريج القرائي عند النحاة في الشاهد النحوي عموما، محاولين التركيز على مسالك معيّنة من التخريج النحوي افترضنا قابليتها للمقارنة مع مسالك أو آليات قرائية في الدرس اللغوي الحديث، لإيجاد نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما.

وخصّصنا الفصل الثاني لـ: **الشواهد الشعرية وتجلّيات المعنى**، حيث تطرّقنا فيه إلى العلاقة الرابطة بين إعراب الشواهد الشعرية وتعليمية النحو العربي باعتبار أنّ التأليف في إعراب الشواهد الشعرية نتج عن التفكير في تسهيل سبل تعليم النحو وتيسير القواعد.

وانتقلنا منه إلى تداولية الخطاب الشعري في ظل التخريج القرائي، حيث قمنا بإسقاط مبادئ النظرية التداولية على عمل النحاة في تخريج الشواهد الشعرية، ومن ثمة قسنا أثر هذا الجهد النحوي على الدرس النحوي عموما ومدارسه.

أمّا الفصل الثالث فهو معنون بـ: **أنماط التخريج القرائي للشواهد الشعرية في أوضح المسالك**. ولأنّ هذا الفصل مخصّص للأنموذج المرصود للدراسة فقد قسّمناه ليشمل جوانب الأنموذج من دراسة شاملة للكتاب ومنهج المؤلّف، ثمّ عرض نماذج من الفعل القرائي للشاهد الشعري عند ابن هشام الأنصاري بالتركيز على البعد التداولي لقراءاته الخاصة أو الانتخابية من حصيلة التخريج النحوي عند سابقيه، وختمنا هذا الفصل بتعديد ما نجم عن هذه الجهود من آراء نحوية كان أساسها استنطاق النص الشعري والبحث في دلالاته الممكنة ووجوهه الإعرابية المحتملة.

هذه هي أبرز المحاور التي ركز عليها البحث، واقتضت معالجتها اتّباع المنهج الاستقصائي الوصفي الذي حاولنا من خلاله رصد ظاهرة التخريج القرائي ، وملاحظة حضور آليات التخريج القرائي في الدرس النحوي العربي، وقادتنا هذه الملاحظة إلى استنتاج آثار التخريج القرائي العلمية والتعليمية.

لم تكن هذه المهمّة بالسهولة المتوقّعة؛ إذ اعترضتها قلّة تمكّن الباحثة من أدوات القراءة والتداولية، وكذلك بُعد الشُّقة بين هذه النظريات وبين الزمن الذي انتقينا منه العينة محل الدراسة؛ فعامل الزمن خلق شرخا بين الدراسات اللغوية الحديثة ونظيرتها قبل قرون، وحرمها من المشاركة في صنع هذه التطوّرات. وعليه، فقد كان من الصعب إسقاط هذا على ذاك، خاصّة في ظل الخطاب النحوي المركّز والذي لا يبين في أحيان كثيرة تفاصيل الآليات المستعملة.

أخيرا أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف، ومخبر الدراسات اللغوية والنحوية بين التراث والحداثة، وأعضاء لجنة المناقشة على ما منحوه من وقت لقراءة هذا العمل وتقويمه ، وأرجو أن يكون قد أصاب الهدف، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب.

حرر بتيارت في:14/ 2020/10

بلحقات يمينة

مدخل: الجهاز المفاهيمي للبحث

عُدّ التخريج النحوي آلية هامة لضمان التناسق بين القواعد والمادة المسموعة، وتعددت المسالك التي انتهجها النحاة في ذلك حتى لوحظ تقارب بينها وبين آليات القراءة الحديثة، وافتُرض أنّ القراءة امتداد للتخريج النحوي والإعراب كما عرفه النحاة عبر تاريخ النحو العربي. وحتى نتمكّن من تأكيد صحة هذه الفرضية أو إثبات خطئها لا بدّ لنا من الوقوف على هذه المصطلحات قبل أن نحكم بوجاهة اختيارها بالذات لصياغة عنوان الأطروحة مما يخدم هدفها العام، وأوّل المصطلحات الواردة في العنوان هو التخريج.

1. التخريج:

أ- لغة: ورد في معجم الصحاح :« والخَرج خلاف الدَّخل. وخرَّجه في الأدب فتخرّجَ، وهو خِرّيج فلان على فِعّيل بالتشديد(...) وناقة مخترجة، إذا خرجَت على خِلقة الجمل... والخَرَج بالتحريك: لونان سواد وبياض(...) وتخريج الماشية المرتع: أن تأكل بعضه وتترك بعضا. وأرض مخرَّجة، أي نبتها في مكان دون مكان، وأرض مخَرَّجة، أي نبتها في مكان دون مكان»[1] والواضح أنّ المعنى اللغوي للفظة التخريج يعني اجتماع ضدّين في الشيء، وقد يعلل هذا اصطلاح التخريج على جمع الأوجه المختلفة التي يقبلها شاهد ما وتوافق القاعدة. « التخريج مصدر للفعل "خرّج" المضعّف، وهو يفيد التعدية بأن لا يكون الخروج ذاتيا، بل من خارج عنه، ومثله أخرج الشيء واستخرجه فإنهما بمعنى استنبطه، وطلب إليه أن يخرج. ويقال أيضا خرّج فلانا في العلم أو الصناعة درّبه وعلّمه، والمصدر تخريج»[2]

ب- اصطلاحا: عُرف مصطلح التخريج مع علوم القرآن والحديث قبل أن يصل إلى اصطلاح النحاة « وإذا تأملنا استعمالات الفقهاء والأصوليين وجدنا أنّ مصطلح التخريج

[1]- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(اسماعيل بن حماد الجوهري)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4، (1990)، ج1، ص: 309.

[2]- التخريج عند الفقهاء والأصوليين، د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (1414)، ص: 09.

يدور في أكثر من نطاق وأنّهم لم يستعملوه بمعنى واحد، وإن كان بين هذه المعاني تقارب وتلاحم فمن تلك الاستعمالات: أ-إطلاق التخريج على التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصّلوا إليه من أحكام(...)ب- إطلاق التخريج على ردّ الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية(...)ج- وقد يكون التخريج —وهذا هو غالب استعمال الفقهاء- بمعنى الاستنباط المقيّد، أي بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص عن طريق إلحاقها بما يشبهها في المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده(...) د- وقد يطلقون التخريج بمعنى التعليل، أو توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان مآخذهم فيها...»[1]

وقد استعان الفقهاء بالتخريج لبيان الأحكام الفقهية، والاستدلال عليها بالحجة، إذ يؤدي اختلافهم في إعراب الآية إلى الاختلاف في الحكم الفقهي. ومثال ذلك قوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وجُوهَكُمْ وأَيدِيَكُم إِلى المرافقِ وامسَحُوا بِرؤُوسِكُم وأَرجُلَكُمْ إِلى الكعبَيْنِ**﴾[2] فقد اختلفوا في قراءة (وأرجلكم) من الآية، فذهب الجمهور إلى نصبها، وأجمعوا على غسل الرجلين ومسحهما إن كانتا في خفّين مستدلّين بأحاديث الصحابة الذين شهدوا وضوءه صلى الله عليه وسلّم، وكذا بالتخريج النحوي لعطف (أرجلكم إلى الكعبين) وعلى (أيديكم إلى المرافق) فعُلم أنّه غسلٌ كغسل اليدين، فيما أخذ الرافضة بقراءة الجرّ نقلا عن جماعة من الصحابة والتابعين ووجّهوها بالعطف على (رؤوسكم) وأوْلوا الرجلين حُكم المسح.[3] كما كان التخريج حاضرا في كثير من خلافات المذاهب الفقهية حول القول بالحقيقة أو المجاز في النص القرآني.

[1]- التخريج عند الفقهاء والأصوليين، د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ص: 11وما بعدها.

[2]- سورة المائدة، الآية: 06.

[3]- ينظر: اختلاف المفسّرين أسبابه وآثاره، د/ مسعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، (1997)، ص:93-96.

وظهرت بعد ذلك خلافات عقدية خطيرة بين طوائف انحرفت عن التأويل القويم للقرآن الكريم، وأشهر هؤلاء هم الشيعة والمعتزلة، إذ شاع في تأويلاتهم إخراج النصوص عن معانيها الصحيحة تبعا للهوى، بعد أن علموا تفسيرها من رسول الله ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم.[1] ونتج عن «هذه الأساليب الملتوية في تفسير القرآن، وهذه النكسة التي أصيبت بها علاقة القرآن بالفقه والعقائد (...) حدوث فوضى فكرية فيما يتصل بالقرآن ومعاني القرآن وكان لهذه الفوضى أثرها في إعراض الناس عن القرآن وعن الاستماع لمفسري القرآن»[2]

نستنتج مما سبق دور التخريج في إثبات الأحكام الفقهية، والاحتجاج لها بتخريج النص موضع الحكم الفقهي تخريجا يلائم الحكم. وعلى الرغم من أنّ هذه الآلية التي تميّز بها التفسير اللغوي للقرآن الكريم، أسهمت في خروج بعض الطوائف عن جادة الصواب، إلا أنها كانت داعما للمفسّرين الذين اعتمدوا إلى جانبها على « سبب النزول وإجماع الحجة من أهل التأويل، وسياق الآيات، وهذه هي التي رجّحت المعنى اللغوي المقبول دون غيره والله أعلم»[3]

وكذا استعمل المحدّثون التخريج حيث أطلقوه« على ذكرِ المؤلِّفِ الحديثَ بإسناده في كتابه. ومنه قولهم: هذا الحديث خرّجه وأخرجه فلان بمعنى واحد هو ما ذكرناه وذكر بعضهم أنّه عند المحدّثين (إيراد الحديث من طريق أو طرق أخر تشهد بصحّته، ولا بدّ من موافقتها له لفظا ومعنى.) (...) وعلى هذا فالتخريج لا يقتصر على ذكر الأسانيد بل لابدّ من بيان أمر رجال الحديث وقوّة أسانيده والحكم عليه قوّة وضعفا، وبيان صحّته أو عدمها.»[4] وعليه، فتخريج الحديث النبوي هو عزوه إلى من أخرجه من الأئمة والعلماء، وضبط سنده وكذا البحث في عدالتهم.

---

[1]- ينظر: اختلاف المفسّرين أسبابه وآثاره، د/ مسعود بن عبد الله الفنيسان ، ص: 225-229.

[2]- أسباب الخطأ في التفسير، د/ طاهر محمود محمّد يعقوب، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، (1425)، ج2، 336،337.

[3]- التفسير اللغوي بالقرآن الكريم، د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، (د ط)، (د ت)، ص: 517.

[4]- نفسه، ص: 10.

ورد لفظ التخريج عند النحاة إذ « يستعمل النحاة هذا اللفظ في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة فيقال مثلا: وخرّجها النحوي الفلاني أي: أوجد لها مخرجا يخرجها من إشكالها»[1]

والواضح من هذا التعريف أنّ التخريج يتقاطع مع التوجيه، حيث إنّ «الوجه في اصطلاح النحاة هو الحالة التي يكون عليه أو عليها الكلام أو الكلمة فعندما يقال مثلا: لولا تأتي على أربعة أوجه- يكون المقصود أنّ لها أربعة استعمالات وكذلك عندما نقول: لما تأتي على ثلاثة أوجه أي ثلاث حالات. وقد يقصد بالوجه الرأي والاتجاه كما في إعراب الألفاظ وتبيان مواقعها كأن يقال عن مخصوص نعم وبئس: في إعرابهما وجهان مشهوران، أي: رأيان واتجاهان.»[2] وقد يذكر النحاة في موضع التخريج التفسير أو التقدير أو التأويل ، ويقصدون بها معنى التخريج.[3]

والتوجيه في مفهومه العام بيان سبب وجوه الإعراب، ومن مسالكه :التوجيه التأويلي وهو نوعان: التأويل بالرد إلى الأصل، وهو تقدير للمحذوفات بردّ العبارة إلى أصلها لأن الحذف لا يجوز إلا بدليل، والنوع الثاني هو التأويل بالتخريج وهو تقدير أعمق من الظاهر تراعى فيه القاعدة.[4] فيتبيّن بذلك تداخل المصطلحات الثلاثة؛ التخريج والتوجيه والتأويل أيضا.

يبدو أنّ التأويل مصطلح يُستحضر عند النحاة في حال خروج النص عن اطراد القاعدة على عكس التوجيه الذي يستعمل لبيان أسباب العلامة الإعرابية الواحدة أو المتعددة بتعدّد الروايات والقراءات فتتعدد توجيهاتهم تبعا لتعدد المواقع الإعرابية،[5] ويتّضح ذلك من خلال

[1]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/ محمّد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (1985)، ص: 73.
[2]- نفسه، ص: 239.
[3]- ينظر: تعدّد التوجيه النحوي، د/ محمّد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2006)، ص: 25.
[4]- ينظر:نفسه، ص:23،24.
[5]- نفسه، ص: 27.

تعريفاتهم للتأويل، فقد ورد في الاقتراح: «التأويل إنما يسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادّة، فيُتأوّل؛ أما إذا كان لغة طائفة من العرب لا تتكلّم إلا بها فلا تأويل»[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عل أنّ التأويل مسلك واحد من مسالك التخريج، وذلك لأنّ اللهجات ليست ضمن نطاقه، وكذلك أحكام أخرى مثل الضرورة الشعرية والشذوذ.

وقد اشتهر التأويل عبر تاريخ النحو العربي كوسيلة لحفظ الأصل النحوي من الانهيار لاصطدامه بالشواهد الفصيحة الخارجة عنه، ثمّ تطوّر إلى تلحين بعض القراء لمخالفة قراءاتهم للأصل النحوي.[2]

نستنتج مما سبق أنّ التخريج أشمل من التوجيه و التوجيه أشمل من التأويل نظرا لتعدّد مسالك التخريج وعدم اقتصاره على المادة المسموعة الخارجة عن الأصل النحوي،« ومهما كانت قدرة التأويل على تقريب المعنى المراد، سواء أكان مصيبا في ذلك أم لم يكن فإنه لا يعدو أن يكون اجتهادا في فهم النص وإدراك معانيه، وهذا منوط بملاحظة دلالة الألفاظ وعلائق التركيب وترتيب الألفاظ وغير ذلك مما يقود إلى التوافق في فهم النصوص أو التباين فيها على وفق معرفة النحوي بأسرار العربية وقد لا يستقيم المعنى على القاعدة فيلجأ النحاة إلى التأويل»[3] وبهذا نكون قد فصلنا في قضية المصطلح الأشمل والأنسب لموضوع البحث، فالتخريج أقدر على استيعاب الجهد القرائي عند النحاة أكثر من غيره.

---

[1]- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار البيروتي، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، (2006)، ص:62.

[2]- ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، د/ عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، (1984)، ج1، ص:51،53.

[3]- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د/كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان- الأردن، ط1، (2006)، ص: 119،120.

ومن أمثلة تخريج النحاة للمسائل الخلافية قول حسان بن ثابت:[1]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

فقد استشهد به سيبويه على حذف فاء الجواب لضرورة الشعر[2]، وقد وافق أبو العباس سيبويه على أنّ هذا الحذف ضرورة[3]، وعن الأخفش « أنّ ذلك واقع في النثر الصحيح، فإنّ منه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الوَصِيَّةُ لِلوَالِدَيْنِ﴾[4]. وقال ابن مالك يجوز في النثر منه نادرا»[5] وقال ابن هشام في المغني «قلت: هو ضرورة،(...) فإن قلت: فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[6]. قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف»[7]

ومن أمثلة الأبيات التي خرّجها النحاة على أكثر من وجه قول الشاعر:[8]

يَا لَعنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

ووجه الاستشهاد فيه « حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى يا قومِ لعنةُ الله على سمعانَ، ولذلك رفع اللعنة بالابتداء»[9] وخبرها هو الجار والمجرور، الذي هو قوله "على سمعان"،

---

[1]- البيت غير موجود في الديوان، وهو من شواهد سيبويه، ينظر، الكتاب، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، ج3، ص:65.

[2]- ينظر: نفسه، ج3، ص:64.

[3]- ينظر، المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة- مصر ، ط3، (1994)، ج2، ص:70.

[4]- سورة البقرة، الآية:180.

[5]- مسالك النحاة في وجوه الروايات، د/ محمد خليفة الدناع، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط1، (1996)، ج1، ص:297.

[6]- سورة آل عمران، الآية: 106.

[7]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، (د.ط)، (1991)، ج1، ص:58.

[8]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص:219.

[9]- تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تح: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، (1994)، ص:321.

وذلك على أنّ الرواية برفع اللعنة، «فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى ب"يا" أيضا، وتقدير الكلام على هذا: يا هؤلاء أستدعي لعنة الله، ويكون الجار والمجرور متعلقا باللعنة، وهذا أحد تخريجات ثلاثة في البيت، والتخريج الثاني: أن تعتبر "يا" لمجرّد التنبيه، والثالث: ولا يتم إلا على رواية النصب؛ أن تكون اللعنة نفسها هي المنادى، وكأنّه قال: يا لعنة الله انصبّي على سمعان، كما نودي الأسف في قوله تعالى: ﴿**يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ**﴾[1]»[2]

ومن ذلك قول المفضل النكري:[3]

أحَقًّا أنّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

ويستشهد به على « نصب "حقا" على الظرف (...) وفتح أنّ لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير أفي حقٍّ استقلال جيرتنا. ولا يجوز كسر "إنّ" لنّ الظرف لا يتقدّم على "إنّ" المكسورة لانقطاعها مما قبلها.»[4] وهذا أوّل وجهين يراهما ابن هشام في إعراب "أنّ" مع ما بعدها، والثاني «وهو الأوجه أن يكون فاعلا بالظرف، لاعتماده كما في قوله تعالى: ﴿أفي الله شك﴾[5]»[6] وغير هذه الأمثلة كثير، لا حصر له.

---

[1]- سورة يوسف، الآية:84.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة- مصر، (د.ط)، (2009)،ج1، م14، ص:113.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 136.

[4]- نفسه،ج3، ص:136.

[5]- سورة ابراهيم، الآية:10.

[6]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تح: د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، (1986)، ص: 353.

2. القراءة:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن القراءة مصطلح شائع في لغتنا العربية، وقد كان له وجود في مجالات أخرى قبل أن يصير من اصطلاحات اللغويين، ولذلك سنقوم بمعرفة ما يقصد باللفظ في اللغة ، ثم نحاول ربطه باجتهادات النحاة في رأب الصدع بين الشواهد والقواعد.

جاء في الصحاح:« قرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض (...) وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا، ومنه سمّي القرآن. وقال أبو عبيدة: سمّي القرآن لأنّه يجمع السور فيضمّها (...) وأقرأه القرآن فهو مقرئ، وجمع القارئ قرأة، مثل كافر وكفرة، والقُرّاء: الرجل المتنسّك، وقد تقرّأ، أي تنسّك، والجمع القُرّاءون ...»[1] والملاحظ أنّ القراءة لا تخرج عن معنى الجمع والضم، وفي لسان العرب: « وقال أبو إسحاق: والذي عندي في حقيقة هذا أنّ القَرء في اللغة، الجمعُ، وأنّ قولهم قريتُ الماء في الحوض، وإن كان قد أُلزِم الياء فهو جمعتُ، وقرأت القرآن: لفظت به مجموعا،...»[2]

وبناء على ذلك، فقد اتصلت القراءة أوّل أمرها بالقرآن، واصطلح عليها في علوم القرآن بأنها « علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع»[3] ويرجع هذا التعدد في قراءات القرآن إلى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال:" أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"[4] والقراءة الصحيحة لها ثلاثة أركان هي: صحة سندها عن رسول الله صلى

---

[1]- الصحاح، الجوهري، ج1، ص:65.

[2]- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، (1990)، ج1، ص:131.

[3]- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن مُحَمَّد البنا، تح: د/ شعبان مُحَمَّد اسماعيل، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، (1987)، ج1 ، ص: 67.

[4]- الجامع بين الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم، صالح أحمد الشامي، دار القلم، دمشق- سوريا، ط1، (2011)، ص: 140.

الله عليه وسلّم، وموافقتها للغة العربية ولو بوجه، وموافقتها للرسم العثماني ولو احتمالا، وإلا كانت تقوّلا على رسول الله ﷺ بغير علم.[1]

ثم صار الناس إلى تدوين هذه القراءات والاحتجاج لها، «وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى لمشابهة بينهما، إما في مادة اللفظ المختَلف في قراءته وإمّا في بنيته، ثم اخذ يتجه مع ذلك إلى التخريج والاستشهاد»[2]

والبحث في التواتر والآحاد والشاذ، وضبط الأسانيد والسماع، ومراعاة القراءة على الشيخ –أي المشافهة– بحث طويل ذو تفريعات كثيرة، إذ هو علم قائم بذاته، وليس موضوع الأطروحة سانحا للتوسع فيه.

والمعلوم أنّ الصناعة النحوية كان فيها خلاف كثير في المادة المسموعة من الشعر وكلام العرب واجتهد النحاة أيّما اجتهاد في ضبط روايتها والتحقق من صحة أسانيدها، ثم اختلفوا فيما يحتج به منها وما لا يحتج به لمعارضته للقياس. « أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به: جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه»[3]

اهتم النحاة بالقراءات القرآنية كمادة للاحتجاج، ولكنّ البحث في علم القراءات لم يكن من اختصاصهم ولا يشترط أن يكونوا عالمين بكل تفاصيله، بل يكفيهم منها ما يُحتجّ به في

[1]– ينظر: اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، د/ مسعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1، (1994)، ص: 60،61.

[2]– المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، مطابع الأهرام، القاهرة– مصر، (د.ط)، (1994)، ج1، ص:08.

[3]– أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، أحمد مُحَمَّد بن عريش الغامدي، جامعة أم القرى– كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه، مج1، ص: 29.

مواطن الاحتجاج. وعلى الرغم من أنّ النحاة الأوائل كانوا قرأة فهذا لا يعني أنّهم أحاطوا بعلم القراءات ولا يعاب عليهم ذلك.[1]

ويلاحظ على تعامل النحاة مع القراءات استنادهم إلى اللغة معيارا لتجويز القراءة بها، وإن لم يكونوا متأكدين من روايتها وإسنادها « وليس في ذلك تجرّؤ على القرآن والقراءات، ولا ينبغي أن يُفهم منه دعوة النحويين للقراءة بما يجوز في اللغة (...) وإنّما هذا التجويز –كما سبق- نوع من الاحتجاج باللغة للقراءة إن كانت وردت وفات النحويين أن يعلموا بها، لأن علمهم باللغة أوسع منه بالقراءة، ومن ثم كانت التجويزات النحوية إحالة على الممكن في اللغة لا الوارد في القراءة»[2]

فسيبويه كان يحاول أن يجد مخرجا من كلام العرب للقراءات غير المتواترة، ومثال ذلك قوله: «وزعم الخليل: أنّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى:﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّه من يُحَادِدِ اللهَ ورسُولَهُ فأنَّ له نارَ جهنّمَ**﴾[3] ولو قال: "فإنَّ "كانت عربية جيّدة.»[4]

وفي الجانب الآخر؛ كانت للفراء ثلاثة مواقف متباينة من القراءات المتواترة وهي:«1- توجيهها والاحتجاج لها (...) 2-توجيه قراءتين متواترتين وتقديم إحداهم على الأخرى، (...) 3- تضعيف قراءة متواترة وهذا قليل (...) ومن المعلوم أنّه لا يجوز تضعيف قراءة متواترة، والقرآن الكريم حجّة على العربية وليس العكس (...) ولكن قد يُعتذر للفرّاء وأمثاله من العلماء أنّهم قد يخفى عليهم تواتر هذه القراءة وأشباهها فلا يبلغهم ثبوتها.»[5] والشاهد في معاني القرآن

---

[1]- ينظر: الأحكام النحوية والقراءات القرآنية، علي مُحَمَّد النوري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه، ص: 38.

[2]- نفسه، ص: 40.

[3]- سورة التوبة، الآية:60.

[4]-كتاب سيبويه، ج3، ص:133.

[5]- توجيه القراءات عند الفرّاء من خلال كتابه معاني القرآن، إبراهيم عبد الله آل خضران الزهراني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة ماجستير، (1427)،ص: 30،31.

على ما ذهب إليه الفراء قوله في تفسير الآية:﴿**الذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ**﴾[1] «فنصب الأرحام؛ يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدّثنا الفرّاء قال: حدّثني شريك بن عبد الله بن الأعمش عن إبراهيم أنّ خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كنّي عنه.»[2]وردّه للقراءة –كما هو واضح– مبنيّ على الأصل اللغوي.

ونجد استعمال مصطلح القراءة متحررا من الضبط والقواعد في النقد الأدبي بمدارسه الحديثة و نظرياته المعاصرة، إذ « تعتبر القراءة أحد مستويات التحليل الأساسية التي يطالَب فيها الخطاب النقدي بحرية لا حدود لها، فعندما يقرأ الناقد نصّا إبداعيا، فإنّه ينطلق من مشروعية إمكانية إعطائه التأويل الذي يراه أنسب صدقا وأكثر انسجاما، وعلى خطة هذه "الحرية المطلقة" تباينت الاتجاهات والآراء، فطرف متمسك بأحادية القراءة ويؤمن بالوفاء لمعنى النص الذي أعطاه له مؤلفه، وطرفٌ ثانٍ ينادي بتعدد القراءة وحرّية التأويل.»[3] ولهذا سميت القراءة، إذا جُمع أوّل النص بآخره ، ولعل القراءة تتعدّى ذلك إلى جمع التأويلات والدلالات المختلفة التي يحتملها نص واحد باعتباره صار مُلكًا لقارئه وخاضعا لثقافة هذا القارئ ومدى تمكنه من آليات القراءة.

ويحيلنا ذلك إلى تتبع تاريخ القراءة في النقد بمدارسه اللسانية الغربية «فكل المساعي التي نهض بها المنظرون والنقاد انطلاقا من الشكلانية الروسية انتهاء إلى السيميائية أحالتنا إلى أحادية القراءة وواحديتها وهذا ما نجده مجسدا عند بارت الذي ينتمي إلى تيار أحادية القراءة وواحديتها، رافضا التعددية التي عدّها " مجرّد مظهر خادع، فالقراءة الأولى لديه هي القراءة

---

[1]– سورة النساء، الآية: 01.

[2]– معاني القرآن، الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد)، عالم الكتب، بيروت –لبنان، ط3، (1983)، ج1، ص: 252.

[3]– القراءة بين الوفاء والحرية، أ/ منصور مهيدي، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت– الجزائر، ع8، جانفي (2018)، ص:110.

الحقيقية والكاملة والشرعية، أما إعادتها فلا تعني أنّها تنتمي إلى القراءة الأولى، وإنما تعني أنها تتخذ لنفسها مسارا آخر" فهو يعتبر أنّ النص يحمل معنى واحدا ونهائيا»[1]

ولم يكن بارت الوحيد الذي يؤمن بأحادية القراءة فقد « دعّم هذا التوجه غريماس في بعض كتاباته المتمحضة للنص، ورفض هذا الأخير تعددية القراءة عادّا ذلك السلوك ضربا من التحيّز... فإمكانية التعدد عند غريماس مستحيلة ومنعدمة، فهو يطالبنا بإغلاق النص أي بإلغاء كلّ القراءات الغيرية، والتمسك بقراءة واحدة بحجّة أنّ تعددية القراءة تفضي حتما إلى التحيّز والخروج عن القراءة الأولى.»[2] على الرغم من أنّ في ذلك نوعا من التسليم ببساطة جمع المعاني لأنّها لا تعدو وظيفتها الإبلاغية، وهذا النوع من المعاني يستحيل أن يظل مجرد تأثير جمالي إلى ما لا نهاية.[3]

وقد يكون للنص معنى واحدٌ ووحيد، غير أنّه لا يبوح به لكل قارئ وبالشكل نفسه، ولهذا لم يدم هذا الاتجاه طويلا ، فقد ركّز بارت وغريماس على المؤلف وما حمّل النص من معنى «عكس ما ركّز عليه ياوس وآيزر في مفهومهما للتلقي، اللذان اعتبرا أنّ القراءة من منظور هذه النظرية الجديدة "نظرية التلقي" تتجاوز معايير وقيم القراءات النموذجية السائدة، وتعيد الاعتبار لأهمية القارئ بعد أن تهدّمت الجسور الممتدة بينه وبين النص ومؤلفه، وتحاول إنتاج طيف واسع من القراءات.»[4] وعليه، فإنّ القارئ لم ينل حظّه من الاهتمام إلا في مرحلة ما بعد الحداثة؛ أي مع تطوّر النظريات الحديثة كالتأويلية والفينومينولوجيا والتداوليات...وقد تصدّر فولوفغانغ

[1]- القراءة بين الوفاء والحرية، أ/ منصور مهيدي ، ص: 110.

[2]- نفسه ، ص: 110.

[3]- ينظر: فعل القراءة "نظرية جمالية التجاوب في الأدب"، فولفغانغ آيزر، تر: د/ حميد لحمداني و د/ الجلالي الكدية، مكتبة المناهل، فاس-المغرب، (د ط)،(1995)، ص: 14،15.

[4]- السابق، ص: 111.

آيزر وهنز وروبرت ياوس قائمة الأسماء التي أعطت القارئ دوره الحقيقي في عملية القراءة من الجانب الألماني، أما من الجانب الأمريكي فهناك نورمان هولاند وجيرالد برنس وغيرهم. [1]

وبما أنّ أحدث النظريات النقدية قد أعادت الاعتبار إلى القارئ فإن هذا القارئ يجب أن يتوفّر على جملة من الشروط؛ لأنّ « فعل القراءة هو فعل ذاتي لكنّ ممارسته بوعي تجعل المتلقي يفهم نفسه ويسيطر عليها بشكل جيّد. إنّه يمارس، أثناء معالجته للنصوص المتنوعة، نشاطا رمزيا توجهه رغباته المعقلنة، التي تنتج عن الاختلاف الاجتماعي أو عن طريق تمثلاته التي يحملها عن نفسه. فمن خلال هويته واستجابات شخصيته المحايدة يقدّم رؤيته لهوية الكاتب والنص المحلَّل... »[2]

وبذلك تكون نظرية التلقي – ومعها لسانيات النص–قد حمّلت القارئ مسؤولية التعامل الجاد والعقلاني مع النص، وهي تتقصّد قارئا بعينه ليؤدي هذه المهمة، بحيث « يمثل هذا المتلقي "قدوة" لأنّه يستطيع الربط بين تجربته في القراءة للنصوص وبنية القصد. يبذل المتلقي في مجال لسانيات النص جهودا متواصلة عند كلّ مرحلة من المراحل السابقة لإعادة البناء والتركيب والتكملة، وهو ما ننعته ب"مسار العروج". إنّه هو الذي يعضد وينقّح ويقوم في كلّ مرحلة عمليات بناء متراصة من أجل الربط بين تجربة المتلقي في قراءة النص والعلامات الهيكلية للنص وقصد الكاتب و"نطاق التوقعات" الاتفاقية أو "مؤسسة التأويل" العامة.»[3] وهو ما يسمى بالمرجعية أو الثقافة التي ينبغي أن يتمتع بها المتلقي لقراءة النص؛ لأنّ كفاءة القارئ هي أحد أهم آلياته للولوج إلى النص.

---

[1]– ينظر: نظريات القراءة في النقد الأدبي، د/ جميل حمداوي، مكتبة المثقف، ط1، (2015)،ص: 05،06.

[2]– لسانيات النص والمتلقي، أ/ موسى كرّاد، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت–الجزائر، ع7، جانفي (2018)، ص:135.

[3]– نفسه، ص:133.

إذن، فهذه الاتجاهات قد أعادت الاعتبار لدور المتلقي في قراءة النص، ولكنّها لم تمنحه السلطة المطلقة في تحليله كيفما اتفق، بل هي حرية ضمن نطاق القصد العام للمؤلف وبنية النص. وهنا صنّفت نظريات القراءة القرّاء إلى أصناف، فكان من بينها القارئ النموذج عند أمبرتو إيكو، والقارئ الجامع عند ميكائيل ريفاتير، والقارئ الخبير عند فيش، والقارئ القصدي عند إيفيس شفيل، والقارئ المثالي والضمني عند آيزر...[1]« يستلزم هذا الأمر توفّر بعض الشروط الجوهرية:1- وجوب امتلاك المتلقي المتمرّس لشفرة أو استراتيجيات تفسير ونقد ملائمة للنص المحلل. 2- ربطه لعلاقة النص برؤيته للعالم والفرضيات النظرية والاهتمامات الخاصة والتجربة الذاتية. 3- بناؤه واكتشافه للمعنى عن طريق منح الدلالة مشروعية تأويلية على المستوى النقدي. 4- قدرته على ملء فراغات النص المؤول»[2]

ويتوقف انفتاح النص على التأويلات المتعددة على « التساؤلات التي يطرحها القارئ أو المتلقي ولعلّ ذلك الانفتاح ناتج عن تدريج وتنقل القارئ في طرح التساؤلات وبنائها من سؤال إلى آخر، للوصول في نهاية الامر إلى تخريج معيّن وتأويل محدّد للمعنى الذي يمدّ به النص لأوّل مرّة. وهكذا يتحرّر المتلقي من منطق التعيين أو التحديد الأحادي للمعنى، من خلال تحرير العلامات من قيود المعاني القاموسية والدلالات المعجمية،...»[3]

يتضح مما سبق، وجود تطابق بين القراءة النقدية والتخريج النحوي باعتباره نوعا من أنواع القراءة، فإذا تأمّلنا تعامل النحوي مع النص وجدنا في هذا التعامل كثيرا من التحليل والتخريج للنص "الشاهد" حتى ينضوي تحت لواء القاعدة بأقل الخسائر تارة، وحتى يستنطق ويفصح عن دلالات جديدة تارة أخرى.

---

[1]- ينظر: نظريات القراءة في النقد الأدبي، د/ جميل حمداوي، ص: 08.

[2]- لسانيات النص والمتلقي، أ/ موسى كرّاد ، ص:132-133.

[3]- التأويل وسلطة حضور العلامات في النص دراسة سيميائية، د/ بشير محمودي، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت- الجزائر، ع8، جانفي (2014)، ص: 92.

كما أنّنا نجد الشروط التي وضعت للمتلقي النموذجي مطلوبة في النحوي قبل أن يتعامل مع أي مادة منقولة،

فقد أخذ ابن هشام على المعرب (النحوي) «أن يخرّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف، وإن أراد مجرّد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد»[1]

وبالمقارنة، نجد أنّ تعديد القراءات الذي نادى به أصحاب نظرية التلقي، قد كان من ضروريات التخريج عند النحاة، بل وعيب على المخرّج « أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة»[2] .

3. الإعراب

يعتبر الإعراب ظاهرة لغوية ميزت اللغة العربية منذ القديم، إذ يرجع الباحثون ظهورها إلى اللغة السامية الأم، ويستنفذون في دراستها جهدا كبيرا مستعينين بالمنهج التاريخي والمقارن، ويعود الأصل اللغوي للإعراب إلى البيان والإيضاح؛ يقول الجوهري في معجم الصحاح: « ...وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب، وأعرب بحجّته، أي أفصح بها ولم يتّق أحدا (...) وفي الحديث: "الثيب تُعرب عن نفسها" أي تفصِح»[3]

وقد عرف الإعراب بعد ذلك في اصطلاح النحاة بتعريف آخر؛ يقول ابن الحاجب: «الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه»[4] بمعنى أن الإعراب هو تغير

---

[1]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:626،627.

[2]- نفسه، ج2، ص:637.

[3]- الصحاح، الجوهري، ج1، ص:179.

[4]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: د/ حسن بن محمّد بن ابراهيم الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، (1996)، ج1، ص: 43.

أواخر الكلمات في التركيب عما كانت عليه خارجه بفعل العوامل وبمقتضى المعاني، «أي أن الظاهرة اللغوية مختلفة والبحث النحوي لها مختلف أيضا. بحيث يمكن أن نعد الظاهرة الموجودة في اللغة العربية شيئا مستقلا تتميز به وتختص كما نعدّ دراسات النحاة في هذا المجال عملا فذّا منبثقا عن الدراسة الموضوعية للغة لا عن تأثير أجنبي فيها»[1]

ومن ذلك ما روي عن عتبان الحروري في قوله:[2]

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَانَ مَرْوَانُ وَابْنُهُ وَعَمْرٌو وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبُ

فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالبُطَيْنُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ شَبِيبُ

«فإنه لما بلغ الشعر هشاما وظفر به قال له: أنت القائل: ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ. فقال: لم أقل كذا وإنما قلت: ومنا أميرَ المؤمنين شبيب. فتخلّص بفتحة الراء بعد ضمّها(...) وذلك أنّ المعنى بنصب أمير أن يكون على النداء أي: ومنا يا أمير المؤمنين شبيبُ فهو يقرُّ بأنّ هشاما هو أمير المؤمنين، وفرقٌ بين التعبيرين»[3] فتبيّن بذلك ما للإعراب من تأثير في قلب المعنى.

4. الشاهد الشعري

الشعر ديوان العرب، وهو أوّل الفنون العربية وأقدمها، ولذلك كان ذا قيمة كبيرة لديهم، مما جعله يرقى إلى منزلة عالية بين النحاة والرواة، فالشعر ذخيرة ثمينة، به قام التقعيد النحوي وهذا ما يتوضح من خلال كتب النحاة، إذ «احتلت الشواهد مكانها في كتبهم لسيرورتها

[1]- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2006)، ص:34.

[2]- تحرير التحبير في فن الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، أبو الإصبع المصري، تح: د/ حفني مُحَمَّد شرف، (دد)، مصر، (دط)، (دت)، ص:249.

[3]- معاني النحو، د/ فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة- مصر، ط2، (2003)،ج1، ص: 31.

وإذاعتها في الناس، تلك السيرورة التي وقف الشاعر حيالها حائر القول»[1] ولا بدّ أوّلا من التطرّق إلى فكرة الاستشهاد بالشعر العربي، وكيف برزت وتبلورت عند النحاة.

جاء في لسان العرب لابن منظور: « الشهيد : الحاضر والجمع شهداء وشُهُدٌ وأشهادٌ وشهود(...) وشهد الأمر والمصدر الشهادة، فهو شاهد(...) وقيل إنّ الأشهاد هم الأنبياء والمؤمنون يشهدون يوم عرفة...»[2]

ومن المعروف أنّ السماع هو أحد الأصول التي قام عليها الدرس النحوي عند العرب « فاستدلّ النحاة بالسماع على القاعدة فأوردوا من المسموع ما يشهد بصدقها وسمّوه شاهدا يقوم دليلا عليها.»[3]

ولأنّ للشعر دورا كبيرا في التقعيد النحوي، وباعتباره الدعامة الأساسية في معرفة اللغة جيّدها من رديئها أولى النحاة اهتماما كبيرا للشاهد الشعري، فالشعر « ذو مستوى خاص فرضه عليه فنّه لما يشتمل عليه من إيقاع موسيقى ووزن وقافية، ولأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساسا غير عادي، فيطلقه حينئذ غناء شعريا جميلا منغما، وذلك خلاف النثر الذي يُتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم وهو بما له من انسياب وطلاقة وموضوعية يصلح للمحادثة والخطابة وعرض الأفكار.»[4] والأمر مقبول إذا علمنا أنّ موسيقى الشعر تضمن له الثبات في الأذهان والاستمرار لزمن أطول دون اللجوء إلى التدوين.

ولكنّ الشعر مع رقي لغته موطن ضرورات لضيق مساحة التعبير المحكومة بالوزن فيه، وهو بذلك يخرج كثيرا عن المألوف من التراكيب والألفاظ، ومع ذلك فقد أولاه علماء اللغة العناية التي « أثارت عليهم بعض الدارسين الذين لاحظوا أنّ لغة الشعر لا تساوى بلغة النثر من

[1]- النحو العربي شواهده ومقدّماته، د/ أحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، د.ط، (1988)، ص: 41.

[2]- لسان العرب، ابن منظور، مادة (ش هـ د)، ج3، ص:240.

[3]- اللغة الشعرية عند النحاة، د/ محمّد عبدو فلفل، دار جرير، ط1، (2007)، ص:11.

[4]- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د/ محمّد عيد، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط3، (1988)، ص:114.

حيث صلاحيتها لتقعيد اللغة؛ لغة الكلام العادي، ذلك أنّ لغة الشعر لغة فنية جمالية لا توافق دائما لغة النثر.»[1]، وهذا الفارق بين لغتي الشعر والنثر هو الذي اضطر النحاة إلى طرق مختلف المسالك العقلية لتعديله وتحقيق المساواة بين هذين المستويين المختلفين.

كل ذلك من أجل الحفاظ على لغة الشعر التي كانت الخيار الأفضل للنحاة؛ لتصويرها الأساليب ووجوه الإعراب بدقة لا تدع مجالا للشك؛ بحكم أنّ الوزن يضبط هذه اللغة، ويعين على روايتها على وجهها الصحيح، كما أنّ الشعر يسمح للنحاة بمساحة من الدراسة والمعالجة النحوية لم يشهدها النص القرآني ولا الحديث النبوي الشريف بوصفهما مقدّسين،[2] كما شاع استحضار الشاهد الشعري في الجدل المتعلّق بتخريج آي القرآن نحويا وفقهيا أيضا، وذلك لأنّه يمثّل كلام العرب الذي يحتكمون إليه، ولا يخفى على أحد أنّ عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما كان يفسّر القرآن الكريم بالاعتماد على الشعر.

تبيّن مما تقدّم، سيطرة لغة الشعر على فكر النحاة منذ بدء الدراسة النحوية للغة العربية، إلا أنهم- في مقابل ذلك- احترزوا في التعامل معها بدليل ردّهم للكثير من النصوص الشعرية التي وصلتهم، فما هو الأساس العلمي الذي تحكّم في قبول هذه النصوص أو ردّها عند النحاة؟

لقد جمع النحاة أوّل أمرهم مجموعة من المرويات الشعرية المأخوذة عن شبه جزيرة العرب؛ مما أنشده الشعراء، أو حفظته ذواكر الرواة من الشعر الجاهلي القديم أو دوّن عند أولي المكانة والطّول، ثمّ عمدوا إلى فرض ضوابط صارمة تعصم الدراسة من الانزلاق في تقعيد اللغة بما ليس منها.

[1]- اللغة الشعرية عند النحاة، د/ محمّد عبدو فلفل، ص: 17.

[2]- ينظر، لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، د/ محمّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، (1996)، ص:385، 386.

وأوّل هذه الضوابط، تحديد القبائل الموثوق بفصاحتها، فالذين «...، عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.»[1]

فتحديد هذه القبائل دون سواها يضمن للنحوي سلامة اللغة التي يتعامل معها، بما لا يترك مجالا للطعن، فهذا أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) يقول: « أفصح الشعراء لسانا وأعذبهم أهل السروات وهن ثلاث وهي الجبال المطلة على تهامة مما يلي اليمن فأوّلها هديل وهي تلي السهل من تهامة ثم بجيلة السراة الوسطي وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها ثم سراة الأزد أزد شنوءة وهم بنو الحارث بن كعب بن الحارث بن نضر بن الأزد»[2] ، وقد أدّى ذلك إلى حرمان نصوص أخرى من المشاركة في التقعيد لعدم انتمائها لهذه القبائل.

ولم يكتف النحاة بهذا الضابط، إذ إنّ هذه القبائل نفسها لم يلبث أن دخلها اللحن في المراحل التالية، فاحتاج النحاة إلى تقييد الأخذ عنها بزمن معيّن، ويمتد هذا من « العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة إلى عرب الأمصار، وإلى أواخر القرن الرابع للهجرة بالنسبة إلى عرب البوادي»[3]

[1]- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحَمَّد جلال الدين)، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، (2006)، ص:47.

[2]- العمدة في صناعة الشعر ونقده، القيرواني (أبو عبي الحسن بن رشيق)، تح: السيد مُحَمَّد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، (1907)، ج1، ص: 55.

[3]- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1992)، ج1، ص:07.

وصنّفوا الشعراء في طبقات أربع؛ «جاهلي قديم ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي ومحدث»[1] ، ثم اقتصر الاستشهاد على الطبقات الثلاث الأولى، وردّ الاستشهاد بشعر المحدثين بالإجماع.[2] وهناك اختلاف في الاحتجاج بأشعار هذه الطبقة « وقد حكى هذا الاختلاف السيوطي كما حكاه البغدادي ورفضه إلا أنهم جميعا لا يجوز الاستدلال بكلامهم فقد حُظر الاحتجاج بالمحدث من طرف العلماء، ورموه باللحن والخطأ والفساد.»[3]، إلا أنّ هذا الموقف من شعراء الطبقة الرابعة لم يلق القبول من جميع الباحثين اللغويين، فمنهم من « شذ عن هذا الموقف كسيبويه والأخفش فقد احتجا ببعض الأبيات لبشار بن برد رأس الشعراء المحدثين.»[4]

فيما يختم النحاة بإبراهيم بن هرمة (ت176هـ) وهو آخر من احتج بشعره فيما يبقى الاختلاف قائما حول تاريخ وفاة الشاعر.

غير أنّ الأمر لا يخلو من ذاتية النحاة في اختيار من يأخذون عنه من الشعراء،« وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن إسحاق (ت117هـ)، والحسن البصري (ت110هـ) وعبد الله بن شبرمة (ت144هـ)، يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم (...) وكانوا يعدّونهم من المولدين لأنّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب.»[5] ومن ذلك ما رواه الأصمعي (ت216هـ) عن أبي عمرو بن العلاء قال: « جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي(...) وسئل عن المولدين فقال ما كان من حَسن فقد سبقوا إليه وما كان من قبيح فهو من عندهم»[6] وهذه أسباب ذاتية لم يكن من المفترض أن تدخل الدراسة العلمية، بل إنّ

[1]- العمدة في صناعة الشعر ونقده، القيرواني، ج1، ص: 72.

[2]- ينظر، الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 58.

[3]- اللغة الشعرية عند النحاة، د/ محمّد عبدو فلفل، ص:77.

[4]- أصول التفكير النحوي، د/علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2006)، ص: 59.

[5]- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تح:عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، (1986)، ج1، ص:06.

[6]- العمدة في صناعة الشعر ونقده، القيرواني، ج1، ص:47.

المتأمل بعين الإنصاف قد يجد عند المولّدين ما لا يجد عند أقدم الجاهليين، لأنّ «لكلّ ذي فضل فضله، ولا ينفع المتقدّم تقدّمه، ولا يضرّ المتأخّر تأخّره»[1] إن ارتقى بمعانيه واعتنى بصياغة التراكيب والصور.

وأدى تشدد النحويين بهذه المادة، إلى القول بضرورة العلم بالقائل، فلا يجوز الاحتجاج بشواهد مجهولة النسبة،« وكأنّ علة ذلك خوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يُعلم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.»[2] وهكذا ضبط النحاة الأوائل الأطر العلمية للاستشهاد بالشعر العربي، قبل أن ينظروا في أحوال رواته وناقليه.

وحرصا منهم على المادة المنقولة اشترطوا في ناقلها العدالة رجلا كان أو امرأة، وهذا الشرط لم يتحقق عند جميع النحاة، وإذا كانت العدالة شرطا لازما فهي شرط في الراوي وليس في العربي القائل، ولم يولوا الاهتمام لسنّ المحتج بقوله، فقد أخذوا عمّن لم يبلغ سنّ الرشد كالصبيان. وقد تميّز نحاة البصرة بتشددهم اتجاه الرواية « فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مصنّف مكتوب بل لابدّ أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت في الرواية وفي اللغة»[3] مما يعني أن السماع شرط أساسي في الأخذ بالرواية؛ لأنّ الأخذ عن المصنفات لا يؤمن أن يصحبه التصحيف،[4] إذ إنّ النحاة « لم يكونوا يجرؤون على استقراء اللغة المدونة من غير أن تُعرض عليهم بصيغة الرواية والمشافهة (...) وكانت أكبر سبة تُوجه إلى المتعلم أنّه

[1]- العقد الفريد، ابن عبد ربّه (أحمد بن محمّد بن عبد ربه الأندلسي)، تح:د/ عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1983)، ج6، ص:238.

[2]- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص: 59.

[3]- تاريخ الأدب في العصر الجاهلي، د/ عبد الرحمن عبد الحميد علي، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، (2008)، ص:79.

[4]- التصحيف: هو مخالفة الراوي للثقات، وذلك بالنسبة إلى النقط، وهو أن يقرأ المكتوب بخلاف ما أراده كاتبه، ينظر، التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، تح: محمّد أسعد طلس، دار صادر، بيروت- لبنان، ط2، (1992)، ص:03.

صحفي أي يأخذ علمه من الكتب دون أن يقرأها على الشيوخ، أو يرجع فيها إلى الأعراب»[1] وهذا مظهر آخر من مظاهر التحري والدقة عند علماء اللغة في الرواية.

بهذا، نكون قد تطرّقنا إلى جميع المصطلحات الواردة في عنوان البحث، ومن خلال هذه الدّراسة الموجزة تبيّنت وجاهة اختيارها دون غيرها، نظرًا لدقّتها وملاءمتها للطرح القادم من حيث المزج بين قطبي التحليل اللغوي للخطاب الشعري عند العرب والغرب.

[1]- أصول النحو العربي، د/ محمّد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، (1983)، ص: 29.

الفصل الأول: التخريجات

القرائية بين التنظير والتطبيق

1- أسباب تعدّد التخريج القرائي

2- وجوه الاحتمالات الإعرابية واختلاف المعنى

3- تمظهرات القراءة بين القدماء والمحدثين

توصلنا فيما سبق إلى أنّ التخريج هو إيجاد مخرج للشواهد التي تتعارض مع القواعد، بحيث يكون هذا المخرج سائغا نحويا؛ فمبلغ غايات النحوي هو تحصين القواعد التي توصّل إليها من النقض والطعن، فهي « صغيرة في حجمها إذا ما قيست بمسافات الاستعمال التداولي ودورانه بين المتكلّمين، إلا أنّها مجهّزة بوسائل التسويغ التي تحفظ حدودها واستيعابها فلجأوا إلى الضرورة الشعرية، واختلاف الروايات، وشذوذ القراءات، واللغات وتسمية اللهجات، لتسويغ قصور هذه القواعد عن الاستعمالات اللغوية المخالفة للمألوف اللغوي»[1]

لم يكن النحاة ليسمحوا بتسرّب استعمالات لغوية فصيحة من يد القياس؛ لأنّ ذلك يخلق الفوضى والبلبلة في النظام القواعدي ويهدم نتائج جهدهم المضني، غير أنّ ذلك لم يكن تعصّبا غير مبرر، فالنحاة « في هذا المنهج الملتزم، يعتدّون بدرايتهم بأسرار العربية واستقرائهم لأساليبها وتعمّقهم في دراسة منطقها،...»[2] ومن الطبيعي أن تخرج بعض الاستعمالات اللغوية عن الاطّراد الذي بنيت عليه القواعد، لأنّ مرجعية هذه القواعد هي الاستقراء الناقص. ولكنّ احترام النحاة المفرط لنتائج هذا الاستقراء جعلهم لا يرضون إلا بطرده على جميع الأمثلة، وإن لم يكن ذلك عولج بإحدى وسائل التخريج.

إنّ قداسة القواعد وأولويتها عند النحاة، ساهمت بقدر وافر في اعتماد التخريجات النحوية، بل قد كان منطلقُ التخريج النحوي هو اطراد القواعد وتعارض بعض الشواهد معها. وعلى ضوء هذه الفكرة التي سيطرت على الصناعة النحوية، تشعّبت وتداخلت أسباب تعدّد التخريج النحوي.

1- أسباب تعدّد التخريج القرائي:

[1]- المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، نواف مسلم عودة الهوانية، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، رسالة دكتوراه، (2010)، ص: 30.

[2]- في أدلّة النحو، د/ عفاف مُحَمَّد حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة- مصر، ط1، (1996)، ص:195.

تتعدد أسباب التخريج وتختلف تصنيفاتها في كتب الأصول، غير أنّه من الممكن حصر هذا التشعّب في أسباب رئيسة تنبثق عنها كل تلك الأسباب الفرعية، ويعدّ السبب الرئيسي لتعدّد التخريج –كما أسلفنا– هو سلطة الأقيسة التي وضعها النحاة على تحليلهم للنصوص فيما بعد، وهو ما يصطلح عليه في لغتهم بالأصل النحوي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ معيار القبول والرفض قياسي محض، وقد بذل النحاة جهدهم لتخريج النصوص التي تخالف القياس، فالتمسوا لكل نصّ مخرجا مقبولا في اللغة، إلا أنْ يكون النص من قبيل الخطإ البيّن فلا تخريج حينئذ.

كما يجب لتنويه إلى أنّ النحاة قد طرقوا كلّ مسالك التخريج التي يحتملها النصّ من أجل ضمّه إلى النظام القواعدي، ولو كان من بين الأمثلة القليلة الخارجة عنه، مادام يمكن تخريجه، ولكنّ ذلك يتنافى مع المنهج الذي اختطّه النحاة في استقراء اللغة، والذي يقتضي الاطراد والكثرة في اللغة المستقرأة للتقعيد، فلا حرج إذن من خروج بعض الأساليب القليلة عن هذا الاطراد.

وعلى الرغم من المنهج الذي اتّبعه النحاة في استقراء المادة اللغوية لصوغ القواعد، إلا أنّهم أصرّوا على محاولة تخريج كل نص يخرج عن الأصل النحوي، أو يؤدي إلى ضعف حجتهم أمام خصومهم من نحاة المدارس الأخرى، هذا سبب آخر أدّى بالنحاة إلى انتهاج مسالك التخريج النحوي لنصرة المذهب والرأي.

وربّما أدّى المعنى إلى هذا النوع من القراءة؛ ذلك أنّ قصد المتكلّم وثقافة المتلقّي وكذا مقتضيات السياق اللغوي والمقامي كلّها تتحكّم في توجيه المعنى وتعدد الدلالة، ومنه إلى تعدّد التخريجات القرائية؛ فنجد أنّ تخريجات النحاة تختلف وتتعدّد تبعا لما يفهمه كلّ منهم من

التركيب والظروف المحيطة به، بل وتتعدّد تخريجات النحوي الواحد نظرا للاحتمالات الإعرابية التي يقترحها لكل تركيب .

ولا ننسى أنّ اللغة العربية قد مرّت بتنوّع لهجي كبير بين قبائل شبه الجزيرة العربية، ولا شكّ أنّ هذا التنوع في اللهجات قد أدّى إلى نوع من التعدّد الأصولي أوّلا من حيث الأخذ بها من عدمه، والقرائي ثانيا.

هذه الدواعي وغيرها، تسبّبت في انتهاج النحاة لمسالك التخريج القرائي واعتدادهم به طريقةً منهجية معتمدة في التعامل مع النصوص اللغوية على اختلاف مصادرها، وموقعها من القواعد التي كان النحاة قد أرسوا دعائمها ومنحوها سلطة لا يستهان بها وعليه؛ سنتناول أسباب تعدد التخريج القرائي بالتفصيل قبل الانتقال إلى مسالكه وآلياته.

أ- **الأصل النحوي:**

بدأ النحو أوّل أمره باستقراء النصوص والاستعمالات اللغوية، من أجل الوصول إلى القوانين التي تجمع بين هذه النماذج المتفرقة وتحكمها، فكان النحو بذلك ذا منهج وصفي يعتمد على الملاحظة والمقارنة ثم الاستنتاج. غير أنّ هذه الاستنتاجات ما لبثت أن صارت قانونا شاملا مفروضا على كل النصوص دون استثناء، حتى تلك التي لم تُشرك في عملية الاستقراء والاستنباط؛ باعتبار أنّ الاستقراء الذي اعتُمد هو استقراء ناقص. « فإذا حدث ما يخالف تلك القواعد- مما سبب بعضه التفرّد أو الخطأ في النقل- رأوا فيها مخالفات ينبغي البحث عن تخريجها وتوجيهها، موجهين نظرتهم إليها من خلال القواعد التي خالفتها النصوص، فإذا وقعت في أيديهم مخالفات الأعراب الفصحاء المتوقعة منهم سببت لهم مشكلة يلتمسون حلّها في الاعتذار عنهم ثم البحث الذهني عمّا يوجِد المصالحة بين القواعد وتلك المخالفات من

تأويل وتخريج، وهذا مجهود يستحق الاحترام في ذاته لكنّه ليس الحل الصحيح الذي يرضي اللغة وإن أرضى النحاة وقواعدهم.»[1]

لقد وجد النحاة أنفسهم في مأزق؛ فلا مجال لديهم للتخلي عن النصوص التي ثبتت عن الفصحاء، والمنتمية إلى عصر الاستشهاد، كما ليس هناك مجال لردّ الأساليب القرآنية التي تخرق صناعتهم النحوية، لأنّ ذلك سيعرّض عملهم ككل إلى الرفض والحكم عليه بعدم مطابقته للواقع اللغوي. ومن جهة أخرى، عليهم أن يتمسّكوا بما توصلوا إليه من قواعد؛ لأنّه نتاج منهج وصفي منطقي، انطلق من مقدمات وتوصل إلى قواعد كلية. « ومن الأصول المتفق عليها في الجملة "الإفادة" فإذا لم تتحقق الفائدة فلا تكون جملة مفيدة، ومنها "الذكر" فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف، ومنها "الإظهار" فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره، ومنها "الوصل" وقد يعدل عنه إلى الفصل، ومنها "الرتبة" بين عناصر الجملة" وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير.»[2] وكل هذا وغيره يصحح بالتخريج.

وعلى هذا الأساس، وجد النحاة في تعدد التخريجات حلًا توافقيا يرضيهم، ويُرضي المعيارية التي ساروا عليها في التعامل مع النصوص-بعد اكتمال تأصيل القواعد- إذ غابت في هذه التخريجات مسايرة الواقع الكلامي وظروف إنشاء الكلام، فصار همّهم الوحيد هو استكمال العناصر الغائبة في التركيب أو تعديل صورته بترتيب عناصره، فظلّ التخريج أسير القواعد وأُخذ عليه أنّه لا يستطيع إحداث هوة في واقع السياقات التركيبية.[3]

هذا من بين الانتقادات التي وجّهت لتسلّط القواعد والقياس على النصوص العربية الأصيلة، ولاشكّ أنّ ذلك أدّى إلى خطأ الملاحظة والتسرّع في إطلاق الأحكام، حتّى صارت

[1]- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د/ محمّد عيد، ص: 56.

[2]- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمّد طاهر حامد، جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، (1430-1429هـ)، ص:260.

[3]- ينظر: التأويلية من الرواية إلى الدراية، د/ مختار لزعر، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران- الجزائر، (د ط)، (2007)، ص: 270

النصوص الفصيحة توصف بالشذوذ لأنّها تخالف أقيسة النحاة. [1] ولعلّ الخطأ المنهجي انطلق من خطأ التساؤل عند بعض النحاة ؛ فبدلا من تركيزهم على إيجاد إجابة للسؤال :" لماذا قيل هذا التركيب بهذا الشكل؟" أخذوا يوجدون مبرّرات لـ: "لماذا لم يُقل هذا التركيب بالشكل المعياري؟"

والفرق بين التساؤلين شاسع؛ فعند البحث في أسباب ورود التركيب بالشكل الذي ورد عليه، يتمّ الخوض في الواقع الكلامي وملابساته، وبالتالي يوصف كما هو دون فرض المعايير النحوية عليه، وربّما تبدّت أنماط جديدة لصياغة التراكيب وفعل الكلام في مختلف الظروف والمقامات، ولا يُشترط أن تُصبح هذه الأنماط هي الأخرى قوالب معيارية؛ فالكلام فعلٌ لا يمكن توقّعه أو التنبّؤ بالصورة التي يظهر عليها إلا عند إنتاجه.

بهذه النظرة الشاملة للخطاب يمكن أن يتحوّل التخريج النحوي إلى تخريج قرائي علمته وعملت به طائفة كبيرة من النحاة، وأغفلته طائفة لطغيان التفكير المنطقي والنظرة المعيارية للغة عليهم، على الرغم من اعتماد النحو على الاستقراء الناقص وتوظيفه على خاصية إنسانية، حيث لا تؤدّي المقدّمات نفسها إلى النتائج ذاتها دائما، وهذا ما حدا بهم إلى استكمال النقص بالتخريج النحوي.

ب- الخلافات المذهبية:

نتج عن صوغ الأصول النحوية باستعمال الاستقراء الناقص مشكلة أخرى أسهمت في تعدد التخريجات النحوية، ألا وهي الخلاف المذهبي بين نحاة المدارس المختلفة. فلكل مدرسة أصولها ومصطلحاتها ومنهجها في الأخذ بهذه الأصول؛ إذ إن البصرة —مثلا- لم تعامل السماع ولا القياس معاملة الكوفة لهما، وقس على ذلك نظرة كل منهما في التعليل والعمل وغيرها،

[1]- ينظر: اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط3، (1988)، ص: 35.

فنتج عن اختلافهم في الأخذ بأصول النحو اختلاف في النتائج، وظهرت لكلّ مدرسة قواعدها المذهبية المستقلة، ثم أخذت كلّ مدرسة تطعن في نتائج نظيرتها، وتجد وجوها ومسالك من التخريج للردّ عليها، وقد اشتهر ذلك بين نحاة مدرستي البصرة والكوفة، وامتدّ إلى مدارس المتأخرين.

ولنا أن نتخيّل حجم الآراء والتوجيهات والتأويلات التي غذّتها النزعة التعصبية للمذهب أو المدرسة، «مما جعل من الباحثين على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ينفرون من هذا الصرح النحوي بحجة أنّه مبني على مجموعة من القواعد كل يدلي بدلوه؛ فالبصريون يقدّرون المحذوف أي يخرّجونه تخريجا حسب القواعد المنصوص عليها، على أنّ الكوفيين يخرّجون المحذوف في كثير من السياقات حسب ذوقهم اللغوي المنطقي وتارة أخرى حسب القاعدة،...»[1] ومن أمثلة ذلك أنّهم أنشدوا للحرث بن نهيك:[2]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوائِحُ

فاستشهد به سيبويه « على أنّ الفعل المسند إلى "ضارع" حذف جوازًا، هذا على رواية "ليُبك" بالبناء للمفعول و"يزيد" نائب فاعل، وأمّا على روايته بالبناء للفاعل ففاعله "ضارعٌ" ويزيد مفعوله ولا حذف ولا شاهد فيه.»[3] وكان هذا الشاهد مما دعّم به ابن هشام قاعدة في الإعراب « إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى (...) اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آت على طريقته (...) فإنّ التقدير (...) ويبكيه ضارعٌ، ولا تقدر هذه المرفوعات

[1]- التأويلية من الرواية إلى الدراية، د/ مختار لزعر، ص: 270.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 288.

[3]- مسالك النحاة في وجوه الروايات، د/ محمّد خليفة الدنّاع، ج1، ص: 167.

مبتدآت حذفت أخبارها، لأنّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهنّ للفاعل.»[1]

وخرّج بعضهم رواية المبني للمجهول على أنّه « لا دليل في البيت، لجواز أن يكون يزيدٌ منادى، و"ضارع" مفعول يُبكى، أي: يا يزيدُ يجب بعدَك أنْ يُبكَى الذليل والمحتاج فإنهما قد هلكا بهلاكك. والتوجيه الأول أولى؛ لأنّه روي: ليبكِ يزيدَ (...) فلما ظهر "ضارعٌ" فاعلا في هذه الرواية استحقّ أن يقدّر فاعلا في الأخرى ليستويا.»[2] ولا شاهد في رواية المبني للمعلوم.

ومما استند عليه الكوفيون لإثبات موقف متفرّد؛ زهير بن أبي سلمى:[3]

لِـمَنْ الـدِّيَـارُ بِقُنَّـةِ الحِجْـرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْـرِ

فإنّ الكوفيين رووا هذا البيت على هذا الوجه واستدلّوا به على أنّه يجوز استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية الزمنية كما يجوز أن تجيء لابتداء الغاية المكانية، « والبصريون ينكرون هذه الرواية ويزعمون أنّ الرواية الصحيحة في هذا البيت "أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ و مُذْ دَهْرِ"، بل إنّ من العلماء من أنكر أنّ زهيرا قال هذا البيت، وزعم أنّ زهيرًا بدأ قصيدته بقوله:[4]

دَعْ ذَا وعُـدَّ القَوْلَ فِي هَـرِمٍ خَيْـرِ البَـدَاوَةِ وسَيِّـدِ الحَضَـرِ

وأنّ حمادا الراوية لما رأى هذا البيت مطلع القصيدة ابتكر ثلاثة أبيات جعلها مقدّمة لهذا المطلع، أوّلها بيت الشاهد»[5]

وأمّا الجرّ بلعلّ وهو خلاف القياس، فقد حكى أبو زيد والأخفش والفراء أنّها لغة عقيلية، وأنشدوا عليها قول كعب بن سعد الغنوي:[6]

---

[1]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 685.

[2]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص: 481.

[3]- ديوان زهير بن أبي سلمى، حمدو طماس، ص: 31.

[4]- البيت هو الرابع من القصيدة ذاتها، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، حمدو طماس، ص: 31

[5]- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م54، ج1، ص: 317.

[6]-روايته في الديوان: (لعل أبا المغوار...)ينظر: الأصمعيات، الأصمعي، ص: 96.

وَدَاعٍ دَعَـا : يـا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّـدَى فَلَـمْ يسْتَجِبْـهُ عِنْـدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ: ادعُ أُخْـرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لعلّ أَبِي المغوارِ مِنْكَ قَـرِيبُ

في رواية، وأنكر ذلك بعض النحويين وخرّجوا « "أبي المغوار منك" جواب "قريب" فحذف موصوف "قريب" وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم في لام الجر ومن ثمّ كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لزيد، بالفتح. قال ابن هشام: وهذا تكلّف كثير، ولم يثبت تخفيف "لعل"»[1] وها نحن نرى كيف أسهم الخلاف في التخريج، « ولكن ذلك لا يعني أنّ التأويل ظهر نتيجة للخلاف النحوي، وإنما يعدّ الخلاف أحد عوامل الاتساع فيه...»[2]

بناء على ما سبق؛ فإنّ النصوص اللغوية الفصيحة لم تكن سببا في تعدد التخريجات بقدر ما كان الاختلاف المنهجي بين المدارس النحوية سببا فيه؛ ذلك أنّ النحاة يعترفون في كثير من الأحيان بالنص وبصحّة روايته، ولكنّهم لا يعترفون بما نتج عن التعامل معه من قواعد فرعية، ولذلك شاع في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري استعمال البصريين لعبارة: "إذا سلّمنا بأنّ الرواية صحيحة فلا حجّة لهم فيه"؛ لأنهم يخرّجونه على أحد المسالك كالحذف أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو غيرها، وما استدعاؤهم لهذه المسالك إلا نتيجة لعدم التسليم بقراءة الكوفيين للنصوص بظاهرها واستنباطهم لقواعدهم المذهبية المستقلة.

ج- آثار نظرية العامل:

من أمكن النظريات التي أقرّها النحاة في صناعتهم؛ نظرية العامل، وكان منطلق هذه النظرية ومؤداها منطقيا، فلكل معمول عامل «فمنذ القرن الثاني نجد النحاة يحارون في عوامل

[1]- أثر اختلاف اللهجات، د/ يحي علي يحي المباركي، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، ط1، (2007)، ص: 254،255.
[2]- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د/كريم حسين ناصح الخالدي، ص: 117.

بعض الظواهر الإعرابية لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فراحوا يحللون التراكيب وتصرفاتها، ويربطون بين أجزائها ربطا يرجعون فيه إلى المعنى تارة وإلى اللفظ تارة أخرى.»[1]

ومن ذلك قول الشاعر:[2]

لعلَّ اللهِ يمكِنُني عليها جِهارًا من زُهَيرٍ أو أَسيدِ

«ونقل ابن مالك وغيره اللغتين الأخريين في علَّ كما نقل الشارح المحقق: " وهي مشكلة لأنّ جرها عمل مختصٌ بالحروف" إلخ، أقول: لا إشكال فيها فإنها موضوعة بوضعين: فهي موضوعة عند قوم لعمل النصب والرفع معا، وعند قوم أُخر لعمل الجر كوضع لفظ لأمرين مختلفين. فعملها للرفع والجر بوضعين لا بوضع والحد خلافا للشارح في قوله: "وكون حرف عامل عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت" وإن أراد من الحالة الواحدة كونها لمعنى واحد، وهو الترجي في العملين بلا بدع، ولها نظائر منها: خلا وعدا وحاشا في الاستثناء، فإنها تكون تارة فعلا فترفع وتنصب وتارة حرفا فتجرّ، والمعنى في العملين واحد...»[3] وهل كان الأعراب المتكلّمون بهذه اللهجات يعرفون نظرية العامل أو يفكرون في عمله في ما بعده؟

لابدّ أنّ أسّ القضية لديهم كانت لهجات مكيفة مع جغرافيا القبائل التي وجدوا فيها، فمنهم من يستثقل الخفض فينصب ومنهم من يخفض دون عناء«...فقد حكى أبو زيد (ت215هـ) والأخفش (ت215هـ) والفراء (ت207هـ) أنها لغة عقيلية »[4] بغض النظر عن العمل.

---

[1]- أصول النحو العربي، د/ محمّد خير الحلواني، ص: 202.

[2]- هو خالد بن جعفر بن كلاب بن هوازن شاعر جاهلي، ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج10، ص: 426.

[3]- نفسه، ج10، ص: 426،427.

[4]- أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، د/ يحي علي يحي المباركي، ص:254.

ومن الشواهد التي سيطرت نظرية العامل على تخريجها؛ قول حسان بن ثابت:[1]

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وقد جاء في الكتاب على هذا الوجه:[2]

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فقد جوّز سيبويه(ت180هـ) وقوع اسم "يكون" نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة «وتأوّله الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد روي كذلك أيضا، فارتفاع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن»[3] وقد كان المازني ينشد:[4]

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلاً وَمَاءُ

لم تكن كلّ هذه التخريجات لتوجد في هذا البيت لولا تساؤل النحاة عن المسبب للرفع أو النصب، ولولا تحكّم نظرية العامل في هذه التخريجات، «ولعل أظهر آثار العامل في النحو العربي هو القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص، وتغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطّرد»[5]

يتّضح مما سبق تأثير نظرية العامل- والتي كان منشَؤها فلسفيا- في تعديد التخريجات لبيان أسباب الإعراب الظاهر على عناصر التركيب. ولعلّ النقد الذي يوجّه لهذه الجزئية هو إغفال

[1]- ديوان حسان بن ثابت، أ/ عبدأ علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، (1994)، ص:18.

[2]- ينظر، الكتاب، سيبويه، ج1، ص:48.

[3]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:775،776.

[4]- ينظر، مسالك النحاة في وجوه الروايات، د/ محمّد خليفة الدناع، ج1، ص:58،59.

[5]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/محمّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة- مصر، (2008)، ص:187.

الواقع الكلامي في مقابل الاحتكام إلى الفروض المنطقية؛ لأنّ عملة البحث عن العوامل والمعمولات تنبني بطريقة آلية على الافتراضات، وكثيرا ما تتجاوز هذه الافتراضات معنى الكلام والمقصود منه إلى دلالات ومعاني جديدة لم يرم إليها المتكلّم، في حين أنّ الاقتراب من السياق المقامي والنظر في ظروف إنشاء الكلام يغني عن هذه الفرضيات التي تكاد تنتقل بدراسة اللغة من الواقعية إلى التجريد.

د- اقتضاءات المعنى:

يتحكم المعنى في توجيه النصوص بوجه أو بوجوه من الإعراب، تبعا لقصد المتكلّم وفهم المتلقي وثقافته أيضا، وعليه يكون فعل التخريج القرائي قائما على خلفيات إيديولوجية تقود القارئ إلى تبنّي منحى معيّن في قراءة النص، «ويعدّ المعنى سببا آخر من الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل ذلك أنّ كثيرا من النصوص لا يمكن أن تُحمل على ظاهرها لأنّ ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع»[1] وذلك راجع -بطبيعة الحال- إلى طبيعة التراكيب العربية فقد تكون هذه التراكيب غير واضحة الدلالة، أو تحتمل عدّة معان، أو أنّ فيها تصرّفا في ترتيب كلماتها.[2]

ويزداد أثر المعنى النحوي في تعدّد التخريج القرائي وضوحا في تفسير المذاهب العقدية المختلفة للقرآن الكريم، فقد برعت هذه الفرق في إبداع قراءات وتخريجات مختلفة للنص القرآني بما يتوافق مع مذهبها العقائدي ويدحض آراء مخالفيها، «فالمعتزلة تنادي بأصولها الخمسة وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

[1]- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د/كريم حسين ناصح الخالدي، ص: 117.

[2]- ينظر: تعدد التوجيه النحوي، د/ محمّد حسنين صبرة، ص:219.

والشيعة تثير قضية الإمامة وعصمة الأنبياء وتجعلها أهمّ قضاياها، والصوفية التي تتجاوز الظاهر بغية استشراف أبعاد ورائية ميتافيزيقية عبر مقامات عديدة.» [1]

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾[2] جاء في تفسير القرطبي «وقد جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض فدلّ على أنّه لابدّ من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض...» [3] والآية محمولة على حذف المضاف إلى الضمير أي: "وعلمه معكم" [4] وأورد الفخر الرازي في ذلك قول المتكلمين «...هذه المعية إما بالعلم وإما بالحفظ والحراسة، وعلى التقديرين فقد انعقد الإجماع على أنه سبحانه ليس معنا بالمكان والجهة والحيّز، فإذن قوله (وهو معكم) لابد فيه من التأويل. وإذا جوّزنا التأويل في موضع وجب تجويزه في سائر المواضع.» [5] وما أكثر هذه المواضع التي تلزم معانيها الظاهرةُ النحوي إلزاما بتأويلها.

واختلف أرباب هذه الفرق في معنى الرؤية من قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾[6] فقال القاضي عبد الجبّار المعتزلي:« وهذه مسألة خلاف بين الناس، وفي الحقيقة الخلاف في هذه المسألة إنّما يتحقق بيننا بين هؤلاء الأشعرية الذين لا يكيّفون الرؤية، فأمّا المجسّمة (أهل السنة) فهم يسلّمون أنّ الله تعالى

---

[1] – أثر المعنى النحوي في توجيه الفعل القرائي للنص القرآني" المعتزلة والشيعة والمتصوّفة –نماذج"، يعقوب الزهرة، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت– الجزائر، مج4، ع7، (2018)، ص:110.

[2] – سورة الحديد، الآية:04.

[3] – الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تح: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط1، (2006)، ج20، ص: 237.

[4] – ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د/كريم حسين ناصح الخالدي، ص:117.

[5] – التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، مُحَمَّد الرازي فخر الدين، دار الفكر، بيروت– لبنان، ط1، (1981)،ج25، ص:216.

[6] – سورة الأعراف، الآية: 143.

لو لم يكن جسما لما صحّ أن يُرى، ونحن نسلّم لهم أنّ الله تعالى لو كان جسما لصحّ أن يُرى، والكلام معهم في هذه المسألة لغو.»[1] ذلك أنّ المعتزلة تقول بأنّ الله ليس جسما يصحّ أن يُرى أو يتجلّى مُطلقا، «وأجاب أهل السنّة بأنّ التعميم في الوقت مختلف فيه (...)لكن خصّ بحالة الدنيا التي وقع فيها الخطاب وجاز في الآخرة لأنّ أبصار المؤمنين فيها باقية فلا استحالة أن يّرى الباقي بالباقي»[2]

لقد كان مردّ الخلاف هو تخريج المعتزلة حرف النفي في قوله تعالى "لن تراني" على أنّه لنفي التأبيد في الدنيا والآخرة، بينما خرّجه أهل السنة على أنه نفي مؤقت استنادا إلى آيات وأحاديث أشارت إلى أنّ المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة.[3]

وتعدّدت تخريجات المفسّرين في تقدير المحذوفات في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[4] فمنهم من قال: "اصبروا على دينكم وصابروا الكفّار ورابطوهم" أو " اصبروا على طاعة الله وصابروا أهل الضلالة ورابطوا في سبيل الله" وهؤلاء هم قتادة، وابن جريج، والضحّاك، وقال مُحَمَّد بن كعب القرظي: "اصبروا على دينكم، وصابروا وعدي إياكم على طاعتكم لي، ورابطوا على أعدائكم"، وقال غيره:" رابطوا على الصلوات، أي انتظروها واحدةً بعد واحدة" وهما أبو سلمة بن عبد الرحمن، وشرحبيل بن علي استنادا إلى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم،[5] وقال ابن عربي من الصوفية: «اصبروا في مقام النفس بالمجاهدة، وصابروا في مقام القلب من سطوات تجليات صفات الجلال

[1]- شرح الأصول الخمسة ، أبو الحسن عبد الجبّار بن أحمد الهمذاني، تح: د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، ط3، (1996)، ص: 232.

[2]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ، بيروت- لبنان، ج8، 227.

[3]- ينظر: تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء اسماعيل عمر بن كثير القرشي، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، (2000)، ص: 782.

[4]- سورة آل عمران، الآية:200.

[5]- ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ص: 434،435.

بالمكاشفة، ورابطوا في مقام الروح ذواتكم بالمشاهدة حتى لا يغلبكم فترة أو غفلة أو غيبة بالتلوينات.»[1]

وأصرّ الشيعة على مبدأ الإمامة وعصمة الأنبياء، وأحقية علي بن أبي طالب ﷺ بها،« فخلقوا قراءات جديدة تتماشى مع ما يدعون إليه، كما في قوله تعالى:﴿**وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى**﴾[2]حيث غيّروا لفظ "ضالاً" بالنصب إلى "ضالٌّ" بالرفع، وفعل المعلوم إلى المجهول "فهُدي" وبهذا التغيير اليسير تأخذ الآية هذا المعنى: "وجدك ضالٌ فصار بك مهديا" وهذا تأييد لعصمة الأنبياء»[3]وبذلك يتّضح ما للتخريج القرائي من دور بارز في تسخير النص القرآني لخدمة معتقدات الفرق السابقة، ولدحض أقوال الخصوم .

هـ- اختلاف اللهجات:

من المعلوم أنّ شبه الجزيرة العربية كانت في العصر الجاهلي وحتى صدر الإسلام الموطن الوحيد للعرب، وكان العرب ينتشرون فيها على شكل قبائل تتموقع عند منابع الماء ومنابت الكلأ لقطعانها، ومن المسلّم به أنّ هذا الانتشار في الأرض خلق حدودا قبلية ولهجية على غرار الحدود الجغرافية، فكان لكل قبيلة من القبائل العربية لهجتها الخاصة للتواصل فيما بين أفرادها، «وبذلك كثرت اللهجات العربية وظهر الاختلاف بينها، ولكنّه كان في الفروع واللهجات لا في أصل اللغة ذاتها وكان أثرا للبيئة والمعيشة والحياة والجو. ولم تدوّن جميع هذه اللهجات، ولكن بقي ظلها في اللغة العربية.»[4] ليتكوّن منها الشكل المتكامل للغة العربية، والمسمى باللغة المشتركة، «وبمقدار القرب منه أو البعد عنه يكون مبدأ التفضيل والحكم لهذا القول أو ذاك بالفصاحة وعدمها، ومن أجل ذلك التزمه الفصحاء من العرب في المجال الجِدّي من القول،

[1]- تفسير القرآن الكريم، ابن عربي، (د د)، (د ط)، (د ت)، ص: 143.

[2]- سورة الضحى، الآية:07.

[3]- أثر المعنى النحوي في توجيه الفعل القرائي للنص القرآني" المعتزلة والشيعة والمتصوّفة –نماذج"، يعقوب الزهرة، ص:121.

[4]- الحياة الأدبية في العصر الجاهلي، محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، (1992)، ص:187.

وصاغوا به فنون التفكير عندهم، ولجأوا فيه إلى المناسبات والمواسم التي كانت تجمعهم على صعيد واحد، وهذه هي العربية الفصحى»[1]

فاللغة العربية التي وصلتنا اليوم هي اللغة المشتركة بين العرب جميعا، بعيدا عن الخصائص اللهجية، وهذه اللغة هي أساس التقعيد « حتى لا يختلط التراث اللغوي بالخصائص اللهجية، واللغة التي يدرس النحو العربي قواعدها هي (اللغة الفصحى)، وهو تعبير يعني اللغة المشتركة أو العامة التي لا تخضع أو لا ينبغي أن تخضع للخصائص المميزة للهجات المحلية.»[2]

وهذا الواقع اللهجي لا يمكن تجاهله في حقل الدراسات النحوية، غير أنّ النحاة أقصوا عددا غير قليل من لهجات العرب حين تصدّروا لجمع اللغة واستقرائها، وأحاطوا قبائل أخرى بسياج الدراسة النحوية، معتبرين اللغة فيها «وحدة واحدة، ولم يفرّقوا بين اللغة المشتركة ولم يفرّقوا كذلك بين الشعر والنثر؛ ولذلك أباحوا في المسألة الواحدة صرفا أو نحوا عدّة أوجه، لا يمكن تفسيرها إلا على أنها لهجات وفدت على اللغة المشتركة، وأهمل النحاة حينئذ إرجاع كل استعمال إلى أصل لهجته، ولم يبيّنوا ما إذا كان هذا الاستعمال أو ذاك استعمالا عاما أي قبلته اللغة المشتركة، وأصبح جزءا من خصائصها، أو خاصا بمعنى أنّ قائله ينفرد به ولم تقبله اللغة المشتركة»[3]

وقد صار بالإمكان القول؛ إن الحدود التي رسمها النحاة البصريون لم يلتزم بها نحاة الكوفة، فقد « خالفوا البصريين بعض المخالفة فاعتدوا بكثير من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم لأنها في نظرهم تمثل جانبا من العربية، وأخذوا يتتبعون هذه اللهجات ويتلقفون خصائصها التي أسقطها البصريون من حسابهم لأنها في نظرهم تمثل جانبا من العربية، وأخذوا

[1]- أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، د/ يحي علي يحي المباركي، ص:61.

[2]- الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2007)، ص:295.

[3]- لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، د/ محمّد حماسة عبد اللطيف، ص:315،316.

يتتبّعون هذه اللهجات ويتلقّفون خصائصها ويرصدون أساليب أهلها في مخاطباتهم، وكانوا يبنون أحكامهم على نتائج تتبّعاتهم،(...) وكانوا إذا تعارض نصّ وقياس قدّموا النص عليه وتحلّلوا منه وجعلوا النص مناطا لقياس جديد»[1] ولذلك كان لزاما على البصريين تخريج الاستعمالات اللهجية التي اعتمدها الكوفيون بوجه يقبله القياس البصري.

ومن أمثلة ذلك قول الفرزدق:[2]

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

وللبيت وجه آخر «بتنوين –عجبا– فيحتمل كونه منادى منكرا ويحتمل أن تكون "يا" حرف تنبيه و"عجبا" مصدر منصوب بفعل محذوف والتقدير تعجبوا عجبا، وروي بدون تنوين، فالأصل: يا عجبي. ثم تقلب ياء المتكلم ألفا وهي لغة، وروي: فوا عجبا بواو الندبة للتوجّع»[3]

أمّا قول هنيء بن أحمر الكناني:[4]

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

فإنّه يُروى برفع عجب ونصبها، وسيبويه يرفعه ويقول معقِّبا:« وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأنّه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنّه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبنى عليه، ولا يكون مبنيا على شيء هو ما أظهر.»[5] إذاً فرواية الرفع أخذت

---

[1]– أثر اختلاف اللهجات، د/ يحي علي يحي المباركي، ص:121.

[2]– روايته في الديوان:(فيَا عَجَبي حتّى كليبٌ تَسُبُّني) ينظر، ديوان الفرزدق، علي عافور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، (1987)، ص:361.

[3]– مسالك النحاة في وجوه الروايات، د/ محمّد خليفة الدناع، ج1، ص:284.

[4]– رواه سيبويه منسوبا إلى رجل من مذحج ولم يعيّنه، ويروى أيضا لهنيء بن أحمر الكناني، ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص:319.

[5]– نفسه، ج1، ص:319،320.

تخريجا بتقدير مبتدأ محذوف، ورواية النصب بإضمار فعل "أعجب" وبقاء "عجبًا" مفعولا مطلقا منه عند سيبويه. أو باعتباره مبتدأ وإن كان نكرة لأنه يتضمن معنى التعجب (فعل وفاعل) ويستغني عن الخبر عند الأعلم و ابن خلف. [1]

وبالعودة إلى الاستعمال اللهجي نجد البغدادي يفسّر رفعهم لبعض المصادر بقوله: « على أنّهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام»[2] فها نحن نرى أنّ الاستعمال اللهجي لا يقتصر على لغة قبيلة لا تتكلم إلا بها فحسب بل تتعدّى ذلك إلى غايات ومقاصد من وراء هذا التفرّد في النطق والاستعمال، وقد تحرّاها اللغويون والنحاة في تخريجاتهم القرائية.

2- وجوه الاحتمالات الإعرابية واختلاف المعنى:

لعلّ أوّل ما يصادف النحوي في تعامله مع اللغة وتراكيبها؛ هو اختلاف الموقع الإعرابي لبعض المفردات باختلاف ما يفهم منها من معانٍ «... فالإعراب ليس زينة في اللغة العربية، ولكنّه وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة... أما العربية فنظام الجملة فيها مرن لا يلتزم حدودا صارمة لأن الإعراب هو الذي يدل السامع على الفاعل والمفعول والتمييز، ...»[3] كما يعين المتكلّم على تحديد القصد والغاية مما يقول.

ولا يتفق النحاة جميعا على دلالة الإعراب على المعنى، إذ يزعم الخليل بن أحمد (ت175هـ) « أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصَل إلى التكلم به»[4] . ويوافقه في ذلك مُحَمَّد بن عبد المستنير المعروف بقطرب (ت206هـ) حيث يقول:« لم

[1]- ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (2007)، ج1، ص: 111. وخزانة الأدب، البغدادي، ج2، ص: 34.

[2]- خزانة الأدب، البغدادي، ج2، ص: 34،35.

[3]- أصول النحو العربي، د/ مُحَمَّد خير الحلواني، ص:136.

[4]- لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، د/ مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، ص:265.

يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض.. وإنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام.»[1] والمقصود هنا تجنب توالي الإسكان وتنويع الحركات تيسيرا للنطق؛ فتوالي الأمثال إن كان حركة أو سكونا من علل الصرفيين للحذف أو القلب.

بينما يقرّ علماء آخرون ما للإعراب من مزيّة، إذ يعتبرونه المميّز بين المعاني وأغراض المتكلّمين، ولما كانت الأسماء « تعتورها المعاني المختلفة، وليس من صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني. وجميع النحاة القدماء غير الخليل وقطرب يرون هذا الرأي. ومن هنا كان سرّ اهتمامهم بالإعراب وحده»[2] وينضم إلى هؤلاء من المتأخرين ابن فارس (ت395هـ) الذي يقول: «فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ القائل إذا قال "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب، وكذلك إذا قال: "وجهك وجهُ حرٌّ" ووجهك وجهُ حرٍّ" وما أشبه ذلك من الكلام»[3] فعُلم بذلك أنّه يرمي إلى المعاني الدلالية للتركيب.

على أنّ المعنى في التحليل اللغوي للتراكيب على مستويات، فالمعنى« على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي أي أنّ ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي ثم يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها

[1]- لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، د/ محمّد حماسة عبد اللطيف ، ص:265.

[2]- نفسه، ص:265.

[3]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمّد حماسة عبد اللطيف، ص:213.

اصطلاح البلاغيين "المقام" وكلّ ذلك يصنع "المعنى الدلالي".»[1] وعليه، فإنّ الإعراب لا يضطلع إلا بالمعاني الوظيفية، ولا يرقى إلى ضبط المعاني الدلالية حتى يقترن مع غيره من القرائن.

ويضرب لنا الدكتور تمام حسان مثالا يجعله دليلا على ذلك فيقول: « وإذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام. ذلك بأنّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية "التعليق" والذي يؤدي إلى هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلا في أمر التمسّك بالمعنى المعجمي فكوّنّا نسقا نطقيا من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي.»[2] ممّا يعني – حسبه- أن لا حاجة إلى فهم معاني الألفاظ قبل إعرابها إن كانت على منوال صوتي وصرفي وتركيبي عربي صحيح. « فهذا المعنى الوظيفي يحدّد الفهم صوتيا من حيث إنّ الحرف له مقابل استبدالي، وصرفيا من حيث إنّ المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويا من حيث إنّ العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص. أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام أي المعنى الدلالي الكامل فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط.»[3]

وحين يبحث عن المعنى الدلالي الكامل؛ يرتقي المبنى أو التركيب إلى ما فوق المعنى الوظيفي، «... فالمعنى يتضح بالتوجيه الإعرابي ويكون مؤثرا فيه تأثيرا كبيرا، بمعنى أن يفهم السامع من الكلام فهما ما متأثرا بعدّة عوامل، ومن ثم يؤثّر فهمه هذا في التوجيه الإعرابي وبتفاوت الأفهام تتعدد التوجيهات الإعرابية وتتنوع المعاني المستنبطة من قريب مقبول، وبعيد

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (دط)، (1994)، ص: 182.
[2]- نفسه ، ص: 182.
[3]- نفسه، ص: 184.

متكلّف،...»[1] فالمعنى إذن أو – اختلاف الفهم للمعنى بالأحرى–هو القائد لتوجيه إعراب الجملة الواحدة بأكثر من وجه، وكلّما اختلفت ثقافة وأفهام المتلقين للخطاب ازدادت احتمالاته الإعرابية، وها نحن نرى أنّ المعنى يتأرجح بين مراد المتكلّم وتحليل المتلقي –وهو النحوي هنا– فلم يعد المعنى ملكا لأحدهما، بل هو كلّ ما يسمح به التركيب!

ومن أمثلة ذلك قول عمرو بن معدي كرب:[2]

الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةٌ تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ

فقد أورد سيبويه روايتين مختلفتين للشاهد، وعلّق بقوله: « وبعضهم يقول:

الحَرْبُ أَوَّلَ مَا تَكُونُ فُتَيَّةٌ

أي إذا كانت في ذلك الحين. وبعضهم يقول:

الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةً

كأنّه قال: الحرب أوّلُ أحوالها إذا كانت فُتَيَّةً»[3] وأضاف الأعلم روايتين أخريين للشاهد، وذكر وجه الإعراب في كلّ منها «فمن رفع "أوّل" ونصب "فُتَيَّةً" (...) فالحرب مبتدأة، وأوّل مبتدأ ثانٍ، وفتَيَّةٌ حال تنوب مناب الخبر، والجملة خبر الحرب. ومن نصب "أولَ" ورفع "فُتَيّة" (...) فالحرب مبتدأة، وفتيّة خبرها، وأوّل نصبٌ على الظرف. ومن رفع "أول" و"فتية" فتقديره الحربُ أوّلُ أحوالها فتيةٌ، فأوّل مبتدأ ثانٍ أو بدل من الحرب، وفتيّة خبره وإن كان مذكّراً، لأنّه مضاف إلى مؤنث هو بعضه ومن سببه فأنّث لذلك خبره. ومن نصبهما جميعا جعل أوّلَ ظرفا وفتيَّةً

[1]– الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي، أ/ عمر مفتاح سويعد، مجلة الجامعة الأسمرية، ع6، ص:284.

[2]– شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، مطاع الطرابيشي، دار الفكر للطباعة، دمشق– سوريا، ط2، (1985)، ص:154.

[3]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص:402.

حالا، والتقدير الحرب في أولِ أحوالها إذا كانت فتيةً، وتسعى خبرٌ عنها»[1] فهذه هي أوجه الإعراب المختلفة لهذا الشاهد، وتبدو الصنعة النحوية واضحة في مثل هذه التوجيهات، فهل كان ذلك تمسّكا بالقواعد أم احتراما للمعنى المراد؟

من اليسير على من يقرأ هذه التوجيهات النحوية المتعددة في الشاهد الواحد، أن يلحظ أنّ القواعد التي يسير عليها النحويون هي ثابتة لا تتغيرّ، بينما يكتسي الشاهد في كلّ مرّة ومع كل تخريج معنى جديدا لم يكن يحمله في سابقه، وربّما لم يقصده منشؤه. وبناء على ذلك يمكننا القول: إنّ الإعراب ليس وثيق الصلة بالمعنى الدلالي للتركيب، بقدر ما تهمه سلامة المعنى الوظيفي لألفاظه. أما المعنى الدلالي فلا يعنى إلا بكونه مستقيما لا محالا.

ومنه قول الفرزدق:[2]

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

« وقد قال بعضهم: كم على كل حال منوّنة، ولكن الذين جرّوا في الخبر أضمروا "مِن" كما جاز لهم أن يضمروا "رُبَّ".»[3] ومن رواه على الرفع جعل كم بمعنى "مراراً" «كأنّه قال: كم مرةً قد حلبت عليّ عشاري عمّاتُك»[4] فتكون "كم" في محلّ نصب على الظرفية الزمانية. ويروى أيضا:[5]

كَمْ عَمَّةً لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

[1]- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، ص:234،235.

[2]- روايته في الديوان:(كَمْ خَالَةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وعَمَّةٍ...) ينظر، ديوان الفرزدق، أ/ علي عافور، ص:312.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص:162.

[4]- نفسه، ج2، ص:166.

[5]- نفسه، ج2،ص:162.

وأعربت كم على رواية النصب «رفعا بالابتداء وحلبت خبرها، وعمة تفسير العدد، كأنّه قال عشرون عمة حلبت. والجر على ما تقدّم من الكلام.»[1] ويلخّص المبرّد المعاني المتباينة لهذه الروايات فيقول:« فإذا قلت: كم عمةٍ فعلى معنى: رُبَّ عمةٍ. وإذا قلت: كم عمّةً؟ فعلى الاستفهام. وإن قلت: كم عمّةٌ أوقعت "كم" على الزمان فقلت: كم يوماً عمّةٌ لك وخالةٌ حلبت عليّ عشاري، وكم مرّةً، ونحو ذلك. فإذا قلت: كم عمّةٍ فلست تقصِدُ إلّا واحدة وكذلك إذا نصبت، وإن رفعتَ لم تكن إلا واحدة، لأنّ التمييز يقع واحده في موضع الجميع، وكذلك ما كان في معنى "رُبَّ"»[2] وفرق كبير بين هذه المعاني.

يتضح مما سبق، أنّ العلامة الإعرابية ذات دور بارز في تغيير المعنى الوظيفي للألفاظ المكوّنة للتركيب، وبالتالي قلب المعنى الدلالي للنص ككل، وبذلك «يتبيّن لنا أنّ الإعراب يشكّل –في اللغة العربية– عاملا هاما لإفراز الدلالة وتوليدها»[3] ومع ذلك فالعلامة الإعرابية ليست إلا قرينة نحوية صناعية لا يعترف بها التحليل الدلالي مفصولة عن باقي القرائن.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النهج ليس جديدا على الفكر النحوي؛ لأنّ«...الإعراب معنى قبل أن يكون حركة إعرابية، فالمعنى هو المقصود الأول من الكلام، وهو الذي يحرص المتكلم على إيضاحه وإبعاد اللبس عنه، فكما يراعي المتكلّم المعنى وهو ينسج كلماته، فعلى من يقوم بإعراب النص ويسعى إلى تحليله التحليل الصحيح أن يجعل الاعتبار الأوّل فيه للمعنى، ويكون الاعتبار الثاني للأصول والقواعد النحوية النظرية التي وضعها القدماء»[4] وتبلور السعي وراء الأوجه المختلفة التي يحتملها التركيب في نظرية الاحتمالات الإعرابية، والتي هي من نتاج فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهذه النظرية «... تقدم لنا إمكانيات التعدد في الأوجه

[1]– خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج6، ص:489.

[2]– المقتضب، المبرّد، ج3، ص:58.

[3]– أثر النحو في توضيح المعنى، أ/ ناصر بلختير، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت– الجزائر، ع2، (2011)، ص:136.

[4]– الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي، أ/ عمر مفتاح سويعد، ص: 285.

الإعرابية للكلمة الواحدة داخل النص المعين، بحيث يتخصص كل وجه من وجوه هذا التعدد الإعرابي بدلالة خاصة لا يؤديها الوجه الإعرابي المقابل الذي تحتمله الكلمة نفسها في التركيب النحوي نفسه»[1]

من ذلك قول سيبويه في باب ما جعل من الاسماء مصدرا: « وذلك قولك، مررتُ به وحدَه، ومررتُ بهم وحدَهم، ومررتُ برجلٍ وحدَه. ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل رحمه الله أنّه إذا نصب ثلاثتهم فكأنّه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط، لم أجاوِز هؤلاء. كما أنّه إذا قال: وحدَه فإنما يريد مررتُ به فقط لم أجاوزه. وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الأوّل: إن كان رفعا فرفعاً. وزعم الخليل أنّ الذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يعُمُّوا. كقولك مررتُ بهم كلِّهم، أي لم أدع منهم أحدا، وزعم الخليل رحمه الله حيث مثّل نصب وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك أفردتهم إفرادا فهذا تمثيل لكنّه لم يُستعمل في الكلام»[2] وفي ذلك توجيه الخليل للمعاني المختلفة التي تشير إليها الحركات الإعرابية.

ومن ذلك أيضا معالجته لهذا البيت:[3]

فـمـا هُوَ إلّـا أنْ أرَاهَـا فُجَـاءَةً فـأبْهَتُ حتّى مَـا أكَـادُ أُجِيبُ

فقال: «أنت في أبهَت بالخيار، إنْ شئت حملتها على أنْ، وإنْ شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنَّك قلت: ما هو إلا الرأي فأبهَتُ»[4] وهذا دليل واضح على أن الخليل يورد الاحتمالات الإعرابية للمفردة ومعاني كل احتمال.

[1]- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د/ هادي نهر، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1، (2007)، ص: 118.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص:374.

[3]-روايته في الديوان: (وماهو إلا أنْ أرَاهَا فُجاءَةً فأُبْهَتَ حتى ما أكادُ أجيبُ)، ينظر: ديوان عروة بن حزام، تح: أحمد عكيدي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق- سوريا، (2014)، ص: 152.

[4]- السابق، ج3، ص:54.

ولم تشذ هذه النظرية عن أسلوب الخليل في التفكير الرياضي، فهو صاحب التقاليب في معجم العين القائم أيضا على الاحتمالات الرياضية «وعلى هذا النحو كان الخليل يكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها، وهو في تضاعيف ذلك يحلل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التفسير...»[1] فكان فكر الخليل وقدرته على تحليل المعاني كلاً متكاملا لرصد الاحتمالات الإعرابية بالموازاة مع احتمالات المعنى .

وإذا كان الإعراب يتأثّر بكثرة ما يحتمله التركيب من معانٍ، فلابدّ أنّه بتعدّده يؤثّر في تعديد هذه المعاني؛ «إن نظرية الاحتمالات الإعرابية هذه تؤكد بوضوح طبيعة العلاقة الجدلية بين علامات الإعراب والدلالة لكون هذه النظرية في حقيقة الأمر نظرية في تعدد الأوجه الإعرابية لمكوّن من مكونات تركيب نحوي واحد من جهة، وتعدّد أنواع التراكيب الممكنة من جهة أخرى.»[2]

وهكذا كانت هذه العلاقة الجدلية بين إعراب التركيب ومعانيه ذات نفع كبير للمشتغلين باللغة والتفسير والإعراب، وذات أثر إيجابيّ على التركيب بتعديد دلالاته وتوسيع آفاقه في الاستعمال « وتعدّد المعاني

الإعرابية هذا ينسجم مع المنهج الذي اتبعه اللغويون، والمفسرون، والنحويون، والأصوليون العرب القدامى في التعامل مع النص القرآني المنطوي على معانٍ مطلقة لا تنقضي عجائبها، وتعدّد أوجه تأويلها وتفسيرها.»[3] إلى الحدّ الذي تشعّبت به الفرق العقائدية وتوسّعت في قراءة النص القرآني بما يوافق مبادئها ومعتقداتها.

[1]- المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط7، (1992)، ص: 45.
[2]- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د/ هادي نهر، ص: 118،119.
[3]- نفسه، ص: 119.

غير أنّ التعدد الإعرابي والدلالي على السواء لابد أن يقفا عند حدّ ما؛ وذلك بترجيح إحدى الدلالات، مما «يجعل الناظر في النص يسعى دائما وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أي المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود. ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة. والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب.»[1] ولهذا نعود فنقول إن الإعراب لا يعدو أن يكون قرينة واحدة من بين القرائن التي تتظافر لتحديد المعنى الأرجح.

نستنتج مما سبق؛ أنّ الإعراب قرينة لفظية مميزة للمعاني، وذات دور بارز في تعديدها وتوليدها، كما أنّ النحاة قد أبدعوا في توظيفها خدمة للتخريج القرائي و حركية النص في الدلالة والاستعمال، مما جعله ينتقل إلى مصطلح الخطاب بما يتّسم به من ديناميكية وتفاعل مع الظروف المحيطة.

وعلى الرغم من ذلك فإنّ الإعراب لا يتعدّى هذا الدّور الواضح، والذي لا يحتاج إلى عمليات عقلية أكثر تعقيدا، ولهذا لا يمكن أن نعدّه واحدًا من بين مسالك التخريج القرائي إلا بالقدر الذي تتحرّك في الاحتمالات الإعرابية في مجاله، فما هي مظاهر التخريج القرائي التي يتجلّى فيها جهد قرائي أوضح من هذا؟

3- تمظهرات القراءة بين القدماء والمحدثين:

تتجلى مظاهر القراءة في تصرّف النحاة مع النصوص التي خالفت قواعدهم. ذلك التصرّف الذي أُطلق عليه آنفا مصطلح التخريج. وتعدّدت أساليب النحاة ومسالكهم في ردّ المادة المنقولة إلى قبضة القواعد، واعتمدوا في كلّ مسلك من هذه المسالك على آليات ذهنية تتراوح بين الاحتكام إلى المنطق تارة وإلى الذوق العربي السليم تارة أخرى.

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص:181.

ومسالك التخريج القرائي عديدة ومتشعّبة ولكنّها ليست جميعا من القراءات القابلة للتحليل والمقارنة بأدوات وآليات القراءة الحديثة؛ فأحكام النحاة على بعض الاستعمالات بأنها لهجات لبعض العرب، أو حكمهم على البعض الآخر بشذوذه أو بتخطئته، أو حتى حكمهم على بعض الظواهر الواردة في الشعر على أنها من قبيل الضرورة الشعرية، لا يعكس جهدا قرائيا وتعددا في تخريج النص بقراءات مختلفة؛ لأنّها أحكام تصنيفية أكثر منها تخريجات قرائية يُلمس فيها جهد النحاة في تطويع النصوص وتشكيلها ضمن قوالب يقبلها القياس والمعنى معاً. لذا فستنصرف هذه الدراسة عن هذه المسالك إلى غيرها مما يبرهن على فعل قرائي واضح يمكن مقارنته بالجهود الحداثية.

أ- الحمل على المعنى:

يظهر من اصطلاح النحاة على هذا المسلك مصطلح الحمل على المعنى، بأنّ الآلية المتبعة فيه هي تغليب معنى السياق للخروج من إشكال اللفظ الوارد في غير موضعه، أي أنّ التركيز كلّه « على المعنى في توجيه كلام العرب، فبعض المواضع لا يصحّ فيها حمل النص على ظاهره، لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى، والحمل على المعنى في اللغة العربية له صور كثيرة منها " تأنيث المذكّر وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك"»[1] ولنا أن نستنتج من تعدّد صور الحمل على المعنى، أنّه اعتُمد في الغالب، بل قد يكون أوّل المسالك التي يطرقها النحاة باعتباره أيسر الطرق إلى الخروج من محلّ الإشكال، كما أنّه لا يكلّف النحوي تغيير شيء في النص. ومن ذلك قول الشاعر:[2]

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا

[1]- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمّد طاهر حامد، ص: 244،245.

[2]- هو القحيف العقيلي، ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج10، ص:132.

«على أنّه إنّما تعدّى رضي بعلى، مع أنّه يتعدّى بعن، لحمله على ضدّه وهو سَخِط، فإنّه يقال سخط عليه. وهم قد يحملون الضدّ على الضد، كما يحملون النظير على النظير وهذا التوجيه للكسائي(ت189هـ).» [1] قال ابن جني (ت392هـ) في الخصائص: «ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحوٍ مما ذكرنا قوله:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد: عني. ووجه ذلك، أنّها إذا رضيت أحبّته وأقبلت عليه، ولذلك استعمل "على" بمعنى "عن" وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنّه لما كان رضيت ضدّ سخطت عدّى رضيت بعلى، حملا للشيء على نقيضه، كما يُحْمَلُ على نظيره. وقد سلك سيبويه هذا الطريق في المصادر كثيرا فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضدّ الآخر. ونحو منه قول الآخر:[2]

إذَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بودِّهِ وأدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإدْبَارِهِ وُدِّي

أي عني، ووجهه أنّه إذا ولّى عنه بودِّه فقد استهلكه عليه.»[3]

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحاة ارتكزوا في الحمل على المعنى إلى نظرتهم الشاملة لملابسات الخطاب والبحث عن المعنى من خلال حمله على ما يقابله خارج السياق مع مراعاتهم لغرض المتكلم « وقد اعتمد النحاة العرب، ولا سيما الوظيفيين منهم، على مبدأ "مراعاة غرض المتكلم من كلامه"، بوصفه قرينة تداولية قوية في الدراسة اللغوية. وقد وجدنا عبد القاهر الجرجاني(471هـ) يعتمده ويوظفه ويدافع عنه في فهم الجمل والتراكيب اللغوية ولا سيما آيات القرآن الكريم، بل وجدناه يوظفه أحيانا في بيان خطإ أولئك الذين يخطئون في فهم الخطاب

[1]- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج10، ص:132.

[2]- هو دوسر بن غسان السليطي اليربوعي، ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، ج10، ص: 133.

[3]- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (1957)،ج2، ص: 311،312.

بسبب إهمال "الغرض" من الخطاب أو عدم الالتفات إليه»[1] وقد بدا جليّا من خلال الأمثلة السابقة أنّ النصّ حُمّل بعض الدلالات التي تعضد قصد المؤلّف ولم ينتبه إليها أثناء إنشاء الخطاب.

هذا ما يسمى في الدراسات التداولية الحديثة بالمقصدية، فهل حوفظ بذلك على هذا المبدأ التداولي؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أن نعرف أوّلا حدود القراءة في النص، « لابدّ للفعل القرائي للنص أن يقرّ بأنّه يحاول الاقتراب من مدلولات النص، وذلك من خلال منهجه الوصفي لظاهرة توظيف اللسان داخل نظام علائقي بين عناصر الحدث التواصلي بعيدا عن التصورات المسبقة، والأحكام الصادرة اتجاهه قبل الدخول إليه، فهو يعمل على إيجاد صيغة توافقية بين مقصدية الخطاب وما سيتوصّل إليه القارئ، وليس بالضرورة إن يكون هناك توافق بالمرة، فقد تكون زاوية الانفراج كبيرة بينهما، إمّا لتباين في هيكلة النظام اللغوي بين قطبي التخاطب، أو لاختلاف المرجعية في تصوّر الإطار العام لمضمون الخطاب.»[2]

مما يعني أنّ المقصدية مصطلح مرن إلى حدّ ما، وليس بالصرامة التي تُلزم القارئ بالتقيّد بما رمى إليه المؤلّف، فقد تتولّد معانٍ أخرى تبعا لقدرات القارئ التأويلية. غير أنّ « مراعاة الغرض من الكلام، في عُرف أغلب النحاة قرينةٌ تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة»[3] ومن هنا نقف أمام فرضيتين؛ الأولى منهما تفترض أنّ النحوي في عمله يستقلّ- كلّيا أو جزئيا- عن المؤلف ومقاصده، أمّا الثانية فتقول بأهمّية مقصدية المؤلّف المحدّدة في تحديد الإعراب أو الوظيفة النحوية.

[1]- التداولية عند العلماء العرب، د/ مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، (2005)، ص:201.

[2]- التطبيقات الثنائية في بناء الوظيفة التواصلية داخل النظام اللغوي "ثنائية التطبيق (صوت/بنية لفظية)أنموذجا"، أ/ بن جلول مختار، مجلة الباحث، (تيارت- الجزائر)، ع7، (جانفي 2014)، ص: 174.

[3]- السابق ، ص: 201.

إنّ الطرح السابق يحيلنا إلى التساؤل عن مدى فاعليّة المتلقي —وهو النحوي هنا- في تحليل الخطاب (الشاهد) واستنطاقه. « إنّ التحكم الفعّال في آليات اللغة الداخلية يسهّل على كلّ من الباث والمتلقي أن يحيل فكره إلى المرجع الخارجي من دون المساس بمقصدية الخطاب (خلق فضاء احتمالات من شأنه أن يكون أحد مشيرات الخطاب)»[1] وإنّنا نقرّ بتوفّر هذا الشرط في كلّ من المتكلّم (بالشاهد النحوي) والمتلقي له (وهو النحوي) إذ إنّ لكل منهما خبرة واسعة باللغة« وينبغي أن نذكر مرّة أخرى بأن فهم هذا المعنى الدلالي العام ضروري للسامع والدارس والنحوي، ولهذا اشترط ابن هشام في النحوي خصوصا والدارس اللغوي عموما، أن يفهم المعنى العام للخطاب في جانبيه: الدلالي والمعجمي، وصرّح قائلا: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا"»[2] وهذا هو لبّ العلاقة بين منشئ النص (المرسل) ومعربه (المتلقي)، والعلاقة التواصلية بينهما « من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد استراتيجية الخطاب المناسبة واختيارها»[3]

هذا على صعيد التواصل، ومن السهل على المتكلّم أن يكون على علم بمن يوجّه إليه الخطاب، فيراعي المقام، ولكنّ« المتلقي وهو ههنا النحوي ليس مقصوداً لذاته، فالمتلقي الحقيقي أي المرسَل إليه في الأصل خارج السياق الوجودي اللغوي في ذلك الوقت، ومن المعتقد أنّ هناك صلة وثيقة بين المتكلم والمخاطب في أسلوب التفاهم وطريقة المشاركة في قواعد التركيب»[4] فإذا تغيّر المتلقي تغيّر معه المقام بتغيّر حال السامع (النحوي) وعندها تحتاج هذه النصوص«... إلى تفسير يعتمد على سياقها أو على كفاءة القارئ وخبرته، التي تؤهله للتصور

[1]- التطبيقات الثنائية في بناء الوظيفة التواصلية داخل النظام اللغوي "ثنائية التطبيق (صوت/بنية لفظية)أنموذجا"، أ/ بن جلول مختار ، ص: 193.

[2]- التداولية عند العلماء العرب، د/ مسعود صحراوي ، ص: 188.

[3]- ثلاثية القارئ والنص والسياق "مقاربة للشواذ النحوية تداوليا"، د/ جودة مبروك مُحَمَّد، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، الكتاب الأول، مؤسسة الياب، لندن، ط1، (2012)، ص:162.

[4]- نفسه، ص:162.

الثقافي والاجتماعي في أثناء إنتاج النص. وينصرف الاهتمام هنا إلى مكونات التواصل التداولي دون المتكلم، وذلك لغاية منهجية أو للجهل به أحيانا، ولتقديم قراءة جديدة لبعض النصوص الشاذة —حسب تعبير النحاة- عن الأصول النحوية المعروفة عندهم، ولا نزعم أنها تنطلق من إنكار جهودهم في التحليل، لكنها تحاول أن تنظر في بعض العناصر التي تسهم في إنتاج النصوص وتلقّيها، وهي المتمثلة في خصائص القارئ والسياق والنص.»[1]

وقد أشادت النظريات اللسانية الحديثة بفاعلية القارئ في الوصول إلى مقصدية النص، وبذلك قضى هذا الطرح الجديد« على فكرة النص المغلق كما كان عند البنيويين، لكنه فتحه بطريقة موضوعية وواعية. فالعلاقة بين الطرفين هنا جدلية، حيث تتعدّد أسئلتها ومثيراتها، التي تدفع المتلقي إلى إنتاج نص نقدي حول نص إبداعي»[2] وما النحو إلا نوع من أنواع النقد اللغوي لنص أو خطاب (مقدّس كان أو أدبي أو تواصلي) وما صبغة الوعي التي اصطبغ بها هذا النقد إلا لكفاءة القارئ (الناقد).

وبهذا؛ فإن الحمل على المعنى مظهر من مظاهر القراءة النحوية للشاهد، يسعى إلى المحافظة على سلامة النظام القواعدي، وفي أثناء ذلك يسائل النص ويخرج منه بمعانٍ قد لا تكون من ضمن غرض المؤلف من الخطاب، ولكنّها لا تخرج عن مقصدية هذا الخطاب، إذ الواضح أنّ المقصدية هي ما يبوح به النص لا مؤلفه، ذلك البوح الذي لا ينصاع إلا لقارئ كفء من مثل نحاة العربية.

ب–التقدير:

ينبغي أولا أن نرصد ما يلاحظ في كتب النحو من مصطلحات يتبعها التقدير عند مصادفة أي منها وهي الحذف والتضمين والإضمار.

[1]– ثلاثية القارئ والنص والسياق "مقاربة للشواذ النحوية تداوليا"، د/ جودة مبروك مُحَمَّد، ص:164.

[2]– لسانيات النص والمتلقي، أ/ موسى كرّاد، مجلة الباحث، (تيارت– الجزائر)، ع8، (جانفي 2014)، ص:133.

الحذف هو إسقاط لفظ من التركيب، وترك قرينة دالة عليه، مع أمن اللبس، والحذف المنظور فيه من قبل النحاة يتصل مباشرة بنظرية العمل؛ والتقدير لاستكمال العامل أو المعمول الناقص، وذكر ابن هشام أنّ شروط الحذف ثمانية هي: 1- وجود دليل حالي على المحذوف، وهو المقام، كقولك لمن رفع سوطا "زيدًا" بإضمار "اضرب" ويمتنع حذف ما ليس فُضلة إن غاب الدليل الحالي. 2- ألا يكون المحذوف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبّهه، ذلك أنّها بمثابة جزء من الفعل. 3- ألّا يكون المحذوف مؤكّدا، فيغيب ويحضر توكيده؛ لأنّه يتنافى مع الغرض من الحذف وهو الاختصار. 4- ألّا يؤدّي الحذف إلى اختصار المختصر، فلا يجوز حذف اسم الفعل لأنّه اختصار للفعل. 5- ألا يكون المحذوف عملا ضعيفا، كحروف الجر والجزم والنصب لأنّها لا تعمل إلا ظاهرة. 6- ألّا يكون المحذوف عوضا من شيء آخر، لأنّه دليل لفظي على محذوف فلا يجوز حذفه هو أيضا. 7- ألّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، أي أنّ العامل يتهيّأ للعمل في اسم أو فعل لاحق إذا حُذف معموله الأصلي، ولكنّ المعمول الثاني له عامل مشتغل به. 8- ألّا يؤدّي هذا الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.[1] والملاحظ أنّ هذه الشروط تعمد إلى تأطير الحذف بما يخدم الصناعة النحوية، ويمكن تقديره دون إخلال بها.

وغالبا ما تحذف العناصر التي لا تؤدي إلى التباس المعنى، وذلك لعلم المخاطب بها بسبب كثرة تداولها. مثل حذف المفعول به للعلم به في الحال «... وهو أن يكون له مفعول مقصود قصدُه معلوم، إلا أنّه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه. وينقسم إلى جليّ لا صنعة فيه، وخفيّ تدخله الصنعة. فمثال الجليّ قولهم: "أصغيتُ إليه"، وهم يريدون "أذني"، و"أغضيت عليه" والمعنى "جفني". وأمّا الخفيّ الذي تدخله الصنعة فيتفنّن ويتنوّع.»[2]

[1]- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:692-700.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، (دط)، (دت)، ص: 155.

والواضح أنّ نحاتنا القدامى بتعليلهم لظاهرة الحذف، انتبهوا إلى علم المخاطب ببعض الملابسات التي تجعل المتكلّم يسقطها من حديثه، وهذا راجع إلى سياق الحال. « فقد استخدموا السياق بمدلوله اللغوي العام، ولم يكن يحمل المفهوم الاصطلاحي الذي أصبح شائعا فيما بعد بين علماء اللغة المحدثين وبخاصة الدلاليون منهم. وحول اهتمام النحاة بالعوامل الاجتماعية في اللغة، يقول كمال بشر: أنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلا منعزلا من العوامل الخارجية التي تلفّه وتحيط به، وإنما أخذوا مادّتهم اللغوية —على ما يبدو من معالجتهم لها- على أنّها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنّ الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأنّ هذه الوظيفة وذاك المغنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث. ظهر هذا كلّه في دراستهم وإن لم ينصّوا عليه مبدأً من مبادئ التقعيد، أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية.»[1]

ومن ذلك أيضا حذف الفعل لكثرة استعماله لعلم المخاطب «وذلك قولك: "هذا ولا زعماتك". أي: ولا أتوهَّمُ زعماتك. ومِن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذَكَر الدّيارَ والمنازل:[2]

دِيـارَ مَيَّـةَ إِذْ مَيٌّ مُسـاعِفَةٌ ولا يَـرَى مِثْلَهَـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

كَأَنَّهُ قَالَ: اذْكُرْ ديارَ ميَّةَ. ولكنّه لا يذكُرُ "اذْكُرْ " لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ولما كان فيه من ذكر الديار من قبل ذلك،...»[3] ومن ذلك قول الفرزدق:[1]

[1]- الدلالة والتقعيد دراسة في فكر سيبويه، د/ محمّد سالم صالح، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1،(2006)، ص: 369.

[2]- روايته في الديوان: (ديارُ ميَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ...) ينظر: ديوان ذي الرمة، شرح: الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2، (1996)،ص: 23.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص:280.

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

«على أنّه يجوز أن يكون حُذف منه المفضول، أي أعزّ من دعائم كل بيتٍ أو من دعائم بيتك. وعليه اقتصر صاحب المفصّل واللباب. وقدّره بعضهم: أعزّ من سائر الدعائم. وقال ابن المستوفي: قالوا أعزّ وأطول من السماء، على مبالغة الشعراء. ونقل التبريزي في شرح الكافية عن الطرماح أنّه قال للفرزدق: يا أبا فراس، أعزّ ممّ وأطول ممّ؟ فأذّن مؤذّنٌ وقال: الله أكبر! فقال الفرزدق: يا لكع ألم تسمع ما يقول المؤذّن، أكبر ممّ ذا؟ فقال: من كلّ شيء. فقال: أعزّ من كلّ عزيز، وأطول من كلّ طويل.»[2]

أمّا إذا أردنا الكشف عن أبعاد الحذف الإنجازية؛ فإنّه يتضمّن « قوًى إنجازية تواكب المحتوى القضوي للتراكيب، ينشؤها المتكلّم مع فعله الأساس من غير تعارض بينهما، إذ يمثّل الفعل الكلامي فعلا أوّليا يتولّد عن البنية النمطية ويكتسب قوّة إنجازية بعدوله إلى النسق الاختزالي.»[3] وهنا يثبت أن الإيجاز أبلغ من الإطناب في مقامه المناسب، وتتأكّد مكانة السياق المقامي في تشكيل النسق اللغوي.

فالحذف عملية مبدؤها الاقتصاد اللغوي والميل إلى الاختصار، من غير ضرر أو تغيير يلحق التركيب أو المعنى؛ لأن تقديره واضح معلوم من خلال سياق الحال أو لكثرة الاستعمال، ولأنّ تقدير المحذوف وإعادته إلى التركيب لا يؤدي إلى مخالفة الأصل النحوي، بينما يؤدّي الإضمار إلى هذه المخالفة.

---

[1]- ديوان الفرزدق، أ/ علي فاعور، ص: 489.

[2]- خزانة الأدب، البغدادي، ج8، ص:242

[3]- العدول التركيبي في النحو العربي، دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، ط1، (2019)، ص: 224.

يعدّ النحاة الإضمار خلافا للأصل النحوي « ولذلك رُدّ على قول من قال: إنّ الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الإضمار، فإنّه لا دليل على ذلك مع أنّ الإضمار خلاف الأصل. وعلى من قال في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1] إنّ يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دلّ الكلام عليه، تقديره: يلازمهم يوم يأتيهم، أو يهجم عليهم، لأنّه لا حاجة إليه مع أنّ الإضمار خلاف القياس.»[2]

ويشترط في الإضمار أيضا؛ العلم بسياق الحال، «وذلك قولك: زيداً وعمرًا، ورأسَه. وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي: أوقِع عملك بزيدٍ. أو رأيتَ رجلاً يقول: أضربُ شرّ الناس، فقلت: زيداً. أو رأيت رجلاً يحدّث حديثا فقطعه، فقلت: حديثَك. أو قدِم رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثَك. استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مستخبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه.»[3] ولا يجوز الإضمارُ في غياب المعنيّ عن المقام؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى اللبس، وأمن اللبس من أصول هذا الباب، فإذا «...أردتَ ليضربْ زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني، فإنّما تريد أن أبلغه عنك أنّك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيدٌ وعمرٌو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب. وكذلك لا يجوز زيدًا وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضربَ زيدًا لأنّك إذا أضمرتَ [فعل] الغائب ظنّ السامع [الشاهد إذا قلتَ : زيدا] أنّك تأمره هو بزيدٍ، فكرهوا الالتباس هنا...»[4]

ومن ذلك أيضا «... قولك، إذا رأيتَ رجلا متوجّها وجهةَ الحاجّ، قاصدا في هيئة الحاجّ، فقلت: مكّة وربِّ الكعبة. حيثُ زَكِنت أنّه يريدُ مكّة، كأنّك قلت: يريد مكة والله... ومن

[1]- سورة هود، الآية:8.

[2]- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ط)، (د ت)، ج1، ص: 170، 171.

[3]- الكتاب سيبويه، ج1، ص: 253.

[4]- نفسه، ج1، ص: 254،255.

ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[1]، أي بل نتّبع ملّة إبراهيم حنيفا، كأنّه قيل لهم: اتّبعوا، حين قيل لهم ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[2]»[3]

وإن كانت هذه هي أبرز الفوارق بين الحذف والإضمار عند النحاة، فإنّ الإضمار في الفكر التداولي يتعلّق « بصورة مركزيّة بافتراضات المتكلّم حول كيفية استعادة المحتوى الدلالي وتأثير القوة الإنجازية في المخاطب، ولذا يؤكّد ابن يعيش (ت553هـ) تقنية استنتاج القصد الإضماري في حذف حرف القسم لوضوح الدلالة عليه في آثاره الخالفة في المقسم به»[4] فهو أكثر ارتباطا بالمبادئ التداولية من حيث وضوحه وتعلقه الوثيق بمقتضيات التركيب وثقافة المتلقي.

أمّا التضمين فقد عرّفه الزمخشري بقوله: « من شأنهم أنّهم يضمّنون الفعل معنى فعلٍ آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمّن. قال: والغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنىً، ألا ترى كيف رجع معنى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[5] إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[6] أي ولا تضمّوها إليها آكلين. انتهى. قال الشيخ سعد الدين التفتازاني، في حاشية الكشّاف: فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملا في معناه الحقيقي وإن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال

[1]- سورة البقرة، الآية: 135

[2]- سورة البقرة، الآية: نفسها.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 257.

[4]- العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص: 210.

[5]- سورة الكهف، الآية: 28

[6]- سورة النساء، الآية: 02.

مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى: ﴿يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾[1] على كذا: نادما على كذا، ولابدّ من اعتبار الحال، وإلا لكان مجازا محضا لا تضمينا.»[2]

وها هو الزمخشري يشترط في تضمين فعل معنى فعل آخر، وجود حال مشاهَدة ليقترن المعنيان في لفظ واحد، وهو نهج نحاة العربية آنذاك فيما يُعرف« ...في الدراسات الحديثة بسياق الموقف وأطلقوا عليه "الحال" أو "الحال المشاهدة". وكانت لهم في هذا الجانب إسهامات واضحة حيث تحدّثوا عن أطراف الموقف اللغوي-متكلم ومخاطب وموضوع الحديث والعلاقة المعرفية بينهما- ولكنهم لم يجمعوا ذلك في إطار نظري موحّد، ولم تمثّل هذه الإشارات الذكية نظرية متكاملة المعالم في الدرس النحوي على النحو المعروف الآن في الدراسات اللغوية الحديثة»[3]

ومفهوم التضمين أن يعني المتكلّم شيئا وراء عبارته من غير أن يكون فيها مجاز[4]« ...فعندما تكون المعاني مستنتجة من المعلومات الصريحة المنطوقة فنحن نتحدث عما هو مضمر أو ضمني أكثر مما نتحدث عما هو غير مكتمل(...) فلا يلجأ- في مثل تلك الجمل- إلى التكميل على المستوى التركيبي؛ لأنّه ليس هناك محذوف فيقدّر. وكذلك لا يُلجَأ إلى التوسيع على المستوى الدلالي؛ لأنّ المعاني الدلالية لتلك الجمل ليست مرادة فتوسّع. إنّما المراد معنى تداولي هو ردف لذلك المعنى الدلالي- على ألا يكون معنى مجازيا- ويتم تحديده من خلال السياق المقامي.»[5] فهناك قراءة أخرى لمعنى العبارة غير معناها الواضح، لا تظهر إلا بقدرة عناصر التركيب على إظهارها « ولعل السمة الأبرز في التضمين تتبدّى في الاستبدال،

[1]- سورة الكهف، الآية:42.

[2]- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي،ج1، ص: 242،241.

[3]- الدلالة والتقعيد في فكر سيبويه، د/ محمّد سالم صالح، ص: 372.

[4]- ينظر: التأويل التداولي في كتاب سيبويه، د/ محروس بريك، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف: سيبويه إمام العربية، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة ، ص:1061.

[5]- نفسه، ص:1061.

أي حين تكون الوحدة قابلة لإحلالها محلّ وحدة أخرى تشاركها الوظيفة أو الدلالة. وعلى وفق هذا، تقوم النيابة أو التضمين على اختيار عنصر من مجموعة وظيفية تلتقي على محور دلالي معيّن. ومن هنا نظر اللسانيون إلى تعيين الخصيصة الاستبدالية بوصفها وسيلة تحليلية في إدراك قواعد النظام وقوانين الاستعمال.»[1]

وقد فرّق ابن الحاجب بين التضمين والتقدير فقال:« الفرق بين التضمين وبين التقدير، في قولنا: بُني "أينَ" اتضمّنه معنى الاستفهام، و "ضربتُهُ تأديبا" منصوب بتقدير اللام، وغلام زيدٍ مجرور بتقدير اللام، وخرجت يومَ الجمعة منصوب بتقدير "في": أنّ التضمّن يراد به أنّه في المعنى المتضمّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه. والتقدير أن يكون على وجه يصحّ إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف، فإنّه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل قولك: والله لأفعلنّ، والله أفعلنّ. والفرق بينهما: أنّه إذا لم يختلف الإعراب كان مرادا وجوده، وكان حكمه حكم الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده، فيصل الفعل إلى متعلّقه بنفسه. »[2]

يقول ابن جنّي: «هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به، لأنّه في معنى فعل يتعدّى به.»[3]ويقول ابن هشام في بيانه: « قد يُشربون لفظا معنى لفظ، فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا.»[4] ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ **يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ**﴾[5] يقول ابن

[1]- العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص: 302.
[2]- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج1، ص: 249، 250.
[3]- الخصائص، ابن جني، ج2، ص: 435.
[4]- مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص: 792.
[5]- سورة التوبة، الآية: 35

الشجري: « ومنها تعدية الإحماء (...) وهو متعدٍّ بنفسه في قولك: أحميتُ الحديدة، وقال العباس بن مرداس:[1]

إنْ تَكُ جُلْمُودَ صَخْرٍ لا أُؤَيِّسُهُ أُوْقِدْ عليْهِ فَأُحميهِ فَيَصْدَعُ

أُؤَيِّسه: أذلّه، إنما حُمل (يحمى) على (يوقد): لأنّ الإيقاد عليها هو السبب المؤدي إلى إحمائها، فأجرى (يحمى عليها) مجرى (يوقد عليها)، والمعنى: تُحمى هي»[2]

يلحق بالتقدير مصطلحا التوسيع والتكميل، والتوسيع عند النحاة « يعني تقدير المحذوف على المستوى الدلالي، دون المستوى التركيبي، ويلجأ المتلقي إلى التوسيع في نوعين من الجمل: 1- الجمل التي تحتوي على حذف واجب. 2- الجمل التامة التي يراد من ورائها معنى آخر أكثر اتساعا من معناها اللغوي، وهو ما يمكن تسميته (المعنى التداولي) ويتحقق التوسيع إما باللجوء إلى الافتراضات المسبقة التي يأخذها الطرفان –المتكلم والمستمع- في الاعتبار، أو باللجوء إلى المعرفة اللغوية المشتركة بين أصحاب اللغة، أو باللجوء إلى السياق المقامي الذي يساعد في التعرف على ذلك المعنى التداولي. وقد انصبّ اهتمام التداوليين على النوع الثاني وهو تلك الجمل التامة التي يراد معناها التداولي الأكثر اتساعا من معناها اللغوي.»[3]

وعليه، فالتوسيع تقدير معنى وليس تقدير لفظ، حيث لا يمكن تقدير اللفظ في الجمل التامة نحويا. « ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه:﴿ **وَاسْأَلِ القَرْيَةَ التِى كُنّا فِيهَا وَالعِيرَ التِى أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾[4] إنّما يريد: أهلَ القرية فاختصر، وعمل الفعل في

---

[1]- روايته في الديوان:(إن تَكُ جلمودَ بَصْرٍ لا أُؤَيِّسُهُ أُوْقِدْ عَلَيْهِ فأَحْمِيهِ فيَنْصَدِعُ)، ينظر: ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: د/ يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (1991)، ص: 103.

[2]- التضمين النحوي وأثره في المعنى، د/ هادي أحمد فرحان الشجيري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع30، (ديسمبر 2005) ، ص:317.

[3]- التأويل التداولي في كتاب سيبويه، د/ محروس بريك، ص: 1054.

[4]- سورة يوسف، الآية: 82.

القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا. ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1] وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار. وقال عز وجلّ: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[2] ومثله في الاتساع [قوله عزّ وجلّ] : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[3]، فلم يشبّهوا بما ينعق، وإنّما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنّما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يُسمع. ولكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى.»[4]

وينبغي التأكيد على ضرورة العلم بقصد المؤلّف قبل الحكم بأنّ الكلام محال، «والمتلقي يلجأ إلى مثل ذلك التوسيع اعتمادا على افتراضه المسبق بأنّ المتكلم أراد معنى تواصليا- عندما نطق بمثل تلك الجملة- وأنه لم يرد أن يتكلم بكلام غير مفيد؛ إذ لا يلجأ المتلقي إلى الحكم بعدم الفائدة (الإحالة) إلا إذا استنفد كلّ الوسائل التداولية التي تمكّنه من فهم قصد المتكلّم. وكذلك يتحقّق التوسيع التداولي السابق من خلال مؤشرات السياق المقامي، والتي تتضمن وقوف المستمع على حال المحدث عنه.»[5]

أمّا التكميل فيعدّ « ...أدنى مستويات التأويل التداولي؛ لاعتماده على السياق في الوصول إلى معنى الكلام، أو بعبارة أدقّ: لاعتماده على السياق لتحديد الكلام الناقص (المحذوف) الذي به يتضح قصد المتكلم، ففي الجمل التي تحتاج إلى تكميل لا يصعب على

[1]- سورة سبأ، الآية: 33.
[2]- سورة البقرة، الآية :177
[3]- سورة البقرة، الآية: 171.
[4]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 212.
[5]- التأويل التداولي في كتاب سيبويه، د/ محروس بريك، ص:1060.

المستمع تقدير العنصر المحذوف، لأنّه إنما يستدلّ عليه بالمذكور أو بسياق الحال»[1] فهو لا يعدو استكمال العناصر الناقصة الواضحة النقص .

ويعدّ مصطلح التقدير أشمل من كليهما؛ إذ« يتصل التقدير في النحو العربي بمجموعة من القضايا لا تقتصر على الحذف بل تشمل الزيادة وإعادة الترتيب، والحمل على الموضع، واستعمال حرف بمعنى حرف آخر، والحمل على المعنى. وفلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي – غالبا– الأصل المقدّر عند النحويين القدماء.»[2]

فالتقدير إذن، نمط قرائي لما حُذف ولم يذكر، نمط يقترب من النظرية التوليدية التحويلية، « ومهما يكن من خلاف بينها وبين المناهج التقليدية في التحليل والتقدير فإنها تقوم على أساس هام هو الاعتراف بوجود تركيب باطني، أو بنية عميقة لكل جملة، هذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أمّا ما ينطق بالفعل ويرسم بالكتابة فيسمى عندهم بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية.»[3] إنّ الاستدلال على الحذف يمثّل إعادة إنتاج للبنية العميقة التي يفترض أنّها الخطاب التواصلي الحاصل فعلا بين المتكلّم والمتلقّي[4]، وبالتالي فإنّ الحذف والتقدير يشكّلان بنيتين مختلفتين للخطاب ولكنّهما تؤدّيان الوظيفة التواصلية ذاتها

ولابدّ أنّ هذا الاستكمال للمعنى، أو هذه القراءة الثانية مستندة إلى ضوابط ثابتة؛ «فالتقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها، ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات –أحيانا– وإن كان المعنى يجيزها لأن الأصول النحوية تتعارض

[1]– التأويل التداولي في كتاب سيبويه، د/ محروس بريك ، ص: 1048.

[2]– ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، (دط)، (1999)، ص: 155.

[3]– نفسه، ص: 11.

[4]- ينظر: العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص: 195.

معها، كما يقدّرون أنواعا من المحذوفات-في أحيان أخرى- تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها.»[1] وعلى ذلك؛ فالأهم عند تقدير المحذوفات هو المعنى والقاعدة.

فإذا انتقلنا إلى فعل التقدير إجرائيا، فيجب مراعاة أمرين؛ « الأول: قال ابن هشام: القياس أن يقدّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهَي الحذف ووضع الشيء في غير محلّه، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو: زيدًا رأيته مقدَّما عليه. وجوّز البيانيون تقديره مؤخرا عنه، وقالوا: إنّه يفيد الاختصاص حينئذ (...) الثاني: ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيدًا قائماً: "ضربُهُ قائماً" أولى من تقدير باقي البصريين: "حاصلٌ" إذ كان أو إذا كان قائما لأنّه قدّر اثنين وقدّروا خمسة، ولأنّ التقدير من اللفظ أولى.»[2]

وبالنظر إلى علاقة التقدير بالمعنى ، نجد أنّ « للتقدير في العربية منزلة مهمة، لكثرة الإيجاز والحذف في لغة العرب، وقد حمدوا الإيجاز والاختصار في الكلام وأوصوا به، فإذا كان الكلام موجزا ويدلّ على المعنى المقصود في وضوح فهو المطلوب، إذ الغاية من الكلام هي فهم المعنى، ولا يكون ذلك إلا باختيار الألفاظ المناسبة له دون زيادة أو نقصان. والتقدير في الجملة العربية مرتبط بالمعنى الذي تؤول إليه الجملة حين يعاد ترتيبها، أو حين ينظر في الزيادة وما يمكن أن تؤديه من وضوح المعنى، أو حين ينظر في الحذف وما يؤديه من إيجاز واختصار، أو حين ينظر في العامل وما يؤدي من تأثير في الجملة.»[3]

[1]- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة ، ص:155.

[2]- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج1، ص:340-342.

[3]- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمّد طاهر حامد، ص: 272.

وبما أنّ التقدير مرهون بمراعاة الإعراب أو الصناعة النحوية والمعنى، يورد ابن جني الفرق بينهما قائلا: « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم: ضربتُ زيدا سوطا أنّ معناه ضربتُ زيداً ضربةً بسوط. وهو -لا شك- كذلك، ولكنّ طريق إعرابه أنّه على حذف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطاً على أنّ تقدير إعرابه: ضربةً بسوط كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخيرَ، وأستغفرُ اللهَ ذنباً، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ، وقد غنيت عن ذلك كلّه بقولك: إنّه على حذف المضاف؛ أي ضربة سوطٍ ومعناه ضربة بسوط، فهذا —لعمري- معناه، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف.»[1]

وعلى ذلك فالفرق بين التضمين والإضمار هو أنّ « الإضمار أسهل من التضمين لأنّ التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير قاله: بدر الدين بن مالك في "تكملة شرح التسهيل" واستدلّ به على أنّ الجزم في نحو: ﴿**قُلْ لِعِبَادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ**﴾[2] بإضمار أنْ بل بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط»[3] والتغيير في الوضع الذي عني هنا هو تحميل الفعل معنى إضافيا لما وضع له، غير أن الإضمار فيه زيادة في التركيب دون تغيير في وضع الألفاظ الموجودة.

ج- تخريج اختلال الرتبة:

[1]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص: 283،284.
[2]- سورة الإسراء، الآية:53.
[3]- السابق، ج1، ص: 169،170.

يظهر في التراكيب العربية عارض آخر هو التقديم والتأخير، وهو من المباحث المشتركة بين النحو والبلاغة والتداولية، ومن المواضع التي أُعمل فيها التخريج القرائي، فهو «بابٌ كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك أنْ قُدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان.»[1] فتغيُّر رتبة عناصر التركيب يعني عند البلاغيين تغييرا في المعنى وإضافة نوعية لم تكن موجودة قبل حدوثه، وهذا من صميم البعد التداولي لهذه التراكيب.

من تمظهرات التداولية في التقديم والتأخير؛ المعاني البلاغية المستفادة منهما، فالجرجاني باعتباره قارئا للخطاب يستخرج كل ما يمكن أن يفهمه المتلقي، ومن أمثلة ذلك قول الله ﷻ ﴿**فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ**﴾[2] يقول الجرجاني في بيانه:« وذلك لأنّهم بنوا كفرهم على أنّ من كان مثلهم بشرا، لم يكن بمثابة أن يُتّبع ويطاع، ويُنتهى إلى أن يأمر، ويُصدّق أنّه مبعوث من الله تعالى، وأنّهم مأمورون بطاعته.»[3] فلمّا أنكر الكفار عليه ذلك قدّموا المفعول عن رتبته للتصغير والاحتقار.

ومواضع التقديم كثيرة في اللغة العربية ولا تكاد تُحصر، ومواضعه كثيرة في تركيب الجملة، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء في شعر عروة بن أذينة :[4]

سُلَيْمَى أَزْمَعَتْ بَيْنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 106.

[2]- سورة القمر، الآية: 24.

[3]- السابق، ص: 122.

[4]- شعر عروة بن أذينة، د/ يحي الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد- العراق، (د ط)، (1970)، ص: 27.

وخرّج الجرجاني تقديم الفاعل بقوله: «وذلك أنّه ظاهر معلومٌ أنّه لم يرد أن يجعل هذا الإزماع لها خاصّة، ويجعلها من جماعة لم يُزمع البين منهم أحدٌ سواها. هذا محال، ولكنّه أراد أن يحقق الأمر ويؤكّده، فأوقع ذكرَها في سمع الذي كلّم ابتداءً ومن أوّل الأمر؛ ليعلم قبل هذا الحديث أنّه أرادها بالحديث، فيكون ذلك أبعد له من الشك.»[1]

يتبيّن من معالجة الجرجاني لمسألة التقديم والتأخير أنّه يراعي كلاّ من مراد القائل وموقعه من السامع، فنراه يوازن بين الاثنين ليستقي أغراض التقديم ودلالاته تبعا للواقع الكلامي وإنجازية الخطاب.

ومما يؤكّد تداولية التقديم والتأخير عند البلاغيين، أنّهم قسّموا التقديم إلى قسمين كلاهما يراعي قصد المتكلّم وهذان القسمان هما: التقديم على نيّة التأخير، والتقديم لا على نيّة التأخير، وجعل الجرجاني الفرق بينهما نحويّا؛[2] إذ يدرك المتلقي نيّة التأخير من عدمها تبعا للرتبة المتأخرة المحفوظة لبعض عناصر التركيب النحوي أو غير المحفوظة.

ومن هنا يتجلّى تكامل هذين العلمين خدمةً لمعنى الخطاب وتداوليته، حيث «تتمظهر آثار البعد التداولي للتقديم في المدوّنة النحوية الأولى، إذ يؤسس صاحبها التغيّر الرتبي على أصل العناية والاهتمام»[3] واختلف النحاة في حكم التقديم؛ فيمنعه البصريون في مواضع ويجيزونه في أخرى والعكس صحيح بالنسبة للكوفيين، غير أنّ هذا الخلاف في الجواز لم يمنع النحاة من تخريج التقديم والتأخير في النصوص بما يتماشى مع حكمهم العام بالجواز أو عدمه،« ولا يعني هذا أنّ التقديم موضع إنجازية وتداول باطّراد، بل ربّما يعرض التقديم على التركيب فيقصُر عن وظيفته التواصلية، ويتجلّى في بعض الإكراهات التي تفرضها القيود التركيبية على النظم

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، ص: 130، 131.
[2]- ينظر: نفسه، ص: 106،107.
[3]- العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص: 129.

التوزيعية، ولا سيما في بعض المستويات الأدائية كالشعر مثلا؛ إذ يلجأ المتكلّم إلى تقديم المستوى التأليفي على المستوى التداولي، ممّا يؤوب بالتركيب إلى ما وصفه سيبويه بقُبح الكلام أي التركيب الذي تخلّف فيه مبدأ الملاءمة. »[1]

ومن أمثلة ذلك أنّ البصريين أجازوا تقديم خبر المبتدأ عليه «وذهب الكوفيون إلى أنّه غير جائز، أنّه إذا تقدّم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله.»[2] وأجاب البصريون عنهم بأنّ الخبر وإن تقدّم فرتبته محفوظة، ولا يخفى على المتلقي أنّ حقه التأخير،[3] فمراعاة معرفة المتلقّي بالترتيب الجملة هي التي تجوّز التقديم والتأخير فيها لأمن اللبس.

أمّا تخريج البصريين للنصوص في هذا الباب فقد استند إلى مبدأ الإفادة وأمن اللبس، فإذا فُقد هذا المبدأ امتنع التقديم مباشرة، « ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لَبسٍ.»[4] لأنّ مناط الأمر كلّه هو السنن المشترك بين المتكلّم والمخاطب، فإن فُقد فلا يجوز للمتكلّم تغيير رتبة عناصر التركيب.

أمّا في الجملة الفعلية، فقد أجمع النحاة على الالتزام برتبة الفاعل بعد الفعل؛ «لرجاحة الأصل الاستعمالي على الفرضية التصوّرية، فالأصالة في هذا النمط استعمالية ترجع إلى كثرة ورود هذه البنية على ألسنة مستعمليها، وهي بنية نحوية نسقية تعتمد على السمات الدلالية للجملة الفعلية. »[5] ولأنّ التقديم ههنا سيخرج الجملة من فعليتها ويحوّلها إلى جملة اسمية، وعلّل

[1]- العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني ، ص: 129.

[2]- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: محمّد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق- سوريا، (د ط)، (د ت)، ص: 70.

[3]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، م9، ج1، ص:64.

[4]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 48.

[5]- العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزان، ص: 138.

الأنباري في أسرار العربية لذلك بسبعة أوجه أوّلها أنّ الفاعل بمثابة الجزء من الفعل خاصّة وأنّه يأتي ضميرا متّصلا تليه علامة الإعراب، كثبوت النون وحذفها من الأفعال الخمسة.[1]

ويمكن أن نستشفّ من هذا الالتزام بالرتبة كما أصّلها النحويون، أنّه غير وثيق الصلة بالمعنى ولا بأمن اللبس؛ ذلك أنّ المعنى يفهم سواء أكان الفاعل مقدما أو مؤخرا عن الفعل، ولكنّ المحافظة على رتبة الفاعل مقترنة بالمحافظة على الجملة الفعلية.

ومن ذلك أيضا اختلافهم حول تقديم فاعل فعل جواب الشرط عليه، إذ منع الكوفيون ذلك وكان ملخص حجتهم أنّ أداة الشرط ضعيفة في العمل فلا تعمل إلا بالمجاورة، ومتى فصل بين الشرط وفعل جوابه فاصل وجب رفعه وإلغاء عمل الأداة فيه، بينما عدّه البصريون جائزا لأنّ أصل أداة الشرط الجازمة أن تجزم فعلين.[2]

واستدلّ البصريون بقول طفيل الغَنَوي:[3]

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ... وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ

إذ يتّضح من خلاله تقدّم المفعول على الفعل مع بقائه على الجزم، والكسر موافق لقافية القصيدة،[4] وهنا تحضر التخريجات القرائية لتحليل هذا التقديم نحويا ودلاليا، فأجاب الدماميني نيابة عن الكوفيين« بأنّ الخيرَ صفةُ أيّامَهَا، أي: أيّامها الطيبة، فلا فصل لأنّه ليس بمفعول للجزاء، فجزم تُعقب لعدم الفصل.»[5]

[1]- ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص: 83.
[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2، م89 ، ص: 494.
[3]- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج9، ص: 44.
[4]- ينظر: السابق، ج2، م89 ، ص: 495.
[5]- السابق، ج9، ص: 44.

إنّ هذا التخريج وإن جانب قصد المؤلف إلا أنّه تخريج قرائي ذكي لم يحمّل الخطاب أكثر مما يحتمل، وأضفى عليه دلالة أخرى، إلاّ أنّ مشكلته هي بقاء فعل الجواب دون مفعول به على الرغم من تعدّيه، فهذا سبب ملزم لكون الخير مفعولا له، والسبب الآخر متعلّق بالمعنى وهو ما بيّنه البغدادي بقوله:« الأيّام هنا عبارة عن الشدائد المتعلّقة برياضة الخيل، ومقاساة أهوالها، فلا طيب بالشدائد على النفس، والقرينة استعمال الصّبر.»[1] فهذا ردٌّ لقراءة بأخرى، والفاصل بينهما القرب من المعنى العام للتركيب واحترام القياس، وقد أثبت ابن جنّي قصدية التقديم والتأخير وإنجازيته بقوله: «فاعلم إذًا أنّه لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث، فتأمّله وابحث عنه.»[2]

يتّضح مما سبق؛ بروز ظاهرة التقديم والتأخير كعارض من العوارض التي تلحق الجملة يستوجب التخريج القرائي، ويظهر استعمال النحاة لمختلف الأدوات القرائية من أجل إعادة الترتيب تارة واستثمار التركيب على ما هو عليه لإثرائه بدلالات مختلفة تارة أخرى.

د–الترجيح:

اختلف النحاة في إعراب عدد غير قليل من الشواهد، ورووها على أكثر من رواية لتتوافق مع أحكامهم وأصولهم المذهبية، فأوجدوا لذلك مسلك الترجيح ، وللترجيح بين الروايتين أو الإعرابين أو حتى التخريجين القرائيين كان على النحاة إما النظر إلى صحة سند الروايتين وإما إلى النص ذاته، فأما النظر إلى صحة السند «فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ وذلك كأن يستدلّ الكوفي على النصب بـ"كما" إذا كانت بمعنى "كيما" بقول الشاعر [عدي بن زيد العبادي]:[3]

[1]– خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج9، ص: 45.

[2]– الخصائص، ابن جني، ج1، ص:300.

[3]– روايته في الديوان: اسمع حديثًا كمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ. ينظر، ديوان عدي بن زيد العبادي، ص:158.

اسمَعْ حَديثًا كمَا يَوْمًا تُحَدّثُهُ مِنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أنّ الرواية "كمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ" بالرفع ولم يروِه أحدٌ بالنصب غير المفضّل بن سلمة، ومن رواه أحفظ منه وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أولى.»[1]

ويُذكر إلى جانب ذلك؛ قول العباس بن مرداس السلمي:[2]

وَمَا كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

والاستشهاد به في قوله "مرداسَ" حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية « والرواية الأخرى هي "يفوقانِ شيخِي في مجمع" وهي رواية أبي العبّاس المبرد»[3] وقد قال ابن مالك " وللمبرّد إقدام في ردّ ما لم يرو، مع أنّ البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم، وذكر "شيخي" لا يُعرف له سند صحيح، ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح»[4]وللنحاة باع طويل في النظر في صحة الأسانيد اعتمادا على ضوابط الرواية التي استمدوها من علوم القرآن والحديث.

وأمّا في النص ذاته فيرجّح ما وافق القياس « وذلك كأن يستدلّ الكوفي على إعمال "أن" مع الحذف بلا عوض بقول (طرفة بن العبد):[5]

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي؟

[1]- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (دط)، (1957)، ص:136،137.

[2]- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: د/يحي الجبوري، ص:112.

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، م70، ج2، ص:62،63.

[4]- شرح التسهيل، ابن مالك (جمال الدين محمّد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي)، تح: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمّد بدوي المختون، دار هجر، جيزة –مصر، ط1، (1990)، ص:430،431..

[5]- روايته في الديوان: (ألاَ أيُّهَذَا اللائمي أحضُرَ الوَغَى). ينظر: ديوان طرفة بن العبد، مهدي محمّد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط3، (2002)، ص:25.

فيقول له البصري: قد روي "أحضُرُ" بالرفع أيضا وهو على وفق القياس فكان الأخذ برواية الرفع أولى من رواية النصب لمخالفة القياس.»[1] وبذلك يكون القياس هو الذي يتحكم في قبول الرواية أو رفضها، وحتى في تغيير الرواية عن مسارها « فإرادة النحاة موافقة الباب هي السبب في التغليط على الشعراء ومخالفة الرواة في الشعر المشهور مجراه وطريقه وهذه الإرادة نفسها منشأ التحريف لصحة نطق الشعراء ونقل الرواة»[2] وهذا الأساس خاطئ علميا إذ إنّ ابن جني وهو على رأس القياسيين يقول في تعارض السماع والقياس: « إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه.»[3]

وربّما رُجّحت الرواية الصحيحة بالنظر إلى القصيدة التي اجتزئ منها البيت، إذا كانت اللفظة محلّ الخلاف، واقعة في آخر البيت، ومن ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي:[4]

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

« والصواب في روايته أنّه بنصب "رجب" في آخر البيت لأنّه من كلمة أوّلها:

يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ أَمَا يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الأَحْزَابِ مُنْتَقِبَا

وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين، كما هو لغة قوم من العرب»[5]

---

[1]- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الأنباري، ص:138،137.

[2]- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د/ محمّد عيد، ص:62.

[3]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص: 117.

[4]- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1996)، مج1، ص:178.

[5]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2، ص: 23.

ويجب أن تستوقفنا عناية النحاة بالسياق اللغوي الذي قيل فيه الشاهد هنا، على الرغم من «أنّ النص في بعض الأحيان ليس مكتمل النصية، فهو عبارة عن جمل قليلة ومحدودة لا تعالج قضية فكرة في الغالب، فالشواهد النحوية تكاد تفتقد التماسك النصي(...) إذا استثنينا من هذا القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وبعض الأشعار المأخوذة من قصائد مشهورة، فهي نصوص مكتملة، وتُعرف سياقاتها.»[1]

إنّ المثال السابق دليل على وعي النحاة بأهمية السياق اللغوي، وإدراكهم لضرورة استدعائه عند اقتضاء الحاجة، ومن ذلك أيضا قول عقيبة بن هبيرة الأسدي:[2]

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا

والشاهد في "الحديدا"، وللبيت وجهان من الرواية، فمن الرواة من يجعله بالنصب؛ لأنّ البيت الذي بعده:[3]

أَدَبَّرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا البَلَدَ البَعِيدَا

ومنهم من يجعله مجرورا؛ لأنه من قصيدة رويها مكسور، والبيت الذي يليه:[4]

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

يعلّق ابن عبد ربّه(ت328هـ) على رواية النصب بقوله: « كذا رواه سيبويه على النصب، وزعم أنّ إعرابه على معنى الخبر الذي في "ليس"، وإنما قاله الشاعر على الخفض، والشعر كلّه

[1]- ثلاثية القارئ والنص والسياق "مقاربة للشواذ النحوية تداوليا"، د/ جودة مبروك محمّد، ص:162.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص:67.

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، م45، ج1، ص:284.

[4]- العقد الفريد، ابن عبد ربه، ج6، ص:237.

مخفوض، فما كان يضطره أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة»[1] ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر.[2] وهذا مما يردّ دعوى أنّ النحاة يأتون بالشواهد مبتورة من سياقها، لأنّهم يعودون إلى السياق إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

والجدير بالذكر« أنّ الخليل اعتمد اعتمادا واضحا على السياق اللغوي وغير اللغوي في تقعيده النحوي وبيان مبنى التراكيب ودلالاتها، وإذا كان الخليل –في هذه الفترة المبكرة من التقعيد النحوي– قد استخدم السياق بشقيه في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العملي المبهر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه.»[3]على الرغم من أنّ هذا المنهج لم يكن هو المعتمد في فترة الجمع والتقعيد، إذ اعتمد السياق الجزئي للشواهد الشعرية والنثرية المعزولة، وهو ما تشفعه خصوصية الفترة.[4] وإنما هو منهج برزت معالمه في تخريج الشواهد المشكلة على القواعد، وبرز معه جانب آخر من عقلية النحاة، ووجهة أخرى في نظرتهم للمادة المنقولة التي بين أيديهم.

ويعدّ السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي من اهتمامات النظريات القرائية الحديثة، فالسياق« هو مجموعة الظروف التي تحفّ فعل التلفظ، فعناصره لغوية وغير لغوية، أما التسييق فهو ربط الكلام (الملفوظات) بسياق النص، فاللغة ليست حسابا منطقيا دقيقا، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنى محدد كذلك لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه.

[1]– العقد الفريد، ابن عبد ربه ، ج6، ص:237.

[2]– ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، م45، ج1، ص:284.

[3]– الدلالة والتقعيد دراسة في فكر سيبويه، د/ محم سالم صالح، ص: 372.

[4]– نفسه ، ص: 372.

وتسمى العناصر اللغوية أيضا بالسياق اللغوي، وغير اللغوية تتصل بسياق التلفظ أو سياق الحال أو سياق الموقف، ويمثل أبعادا كثيرة، والنظرة إليه لابدّ أن تكون من جهات متعددة... وتنطلق من ملابسات القول والبيئة والثقافة وخصوصية المتكلم حتى تصل إلى مواضعها من كتب النحو واللغة، حيث يتولّد سياق آخر، هو سياق منبعث عن التلقي، ولا يغيب عنه أمر الرواة وظروف الشارحين وأحوالهم، ويشمل السياق ظروف الحاضرين من المستقبلين لكلام النحاة وشروحهم والواقع الثقافي وغيره مما يؤثر في صياغة المفاهيم وبلورة أهداف النص»[1]

لا يقتصر دور الترجيح على اختيار الرواية الصحيحة سندا و سياقا، بل يتعدّاه إلى ترجيح الإعراب الأنسب للشاهد عندما تتعدد أوجه الإعراب فيه، ومنه إلى ترجيح الدلالة الأليق به، ولكن قبل الوصول إلى ترجيح إعراب واحدٍ من متعدّد ينبغي أن نتساءل لماذا يتعدّد الإعراب؟

إذا أدركنا أنّ الإعراب شطر المعنى وأنّه تعبير عن فهم معيّن للتركيب، أمكننا أن نتبيّن أسباب تعدّد الإعراب؛ ذلك أنّ لكلّ معرب نظرة قرائية في النص الذي يُعرض عليه، ولكلّ معرب آلياته وأدواته القرائية المختلفة عن نظرائه، ومن هنا يأتي الاختلاف في الإعراب، فمن المعربين من يتعامل مع النص بظاهره، ويكتفي بالكشف عن العلاقات التي يمكن أن توجد بين عناصر التركيب، في حين أنّ غيره يذهب إلى أعمق من البنية السطحية فيبحث عن عناصر محذوفة أو متغيّرة الرتبة أو غيرها من الظواهر التي يتطلّب العثور عليها الغوص في البنية العميقة.

ولقد عاب ابن هشام على المعرب أن يُعرب بالظاهر دون فهم المعنى فقال: «أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك.»[2] ومن هذا يُفهم أنّ النحاة رجّحوا الإعراب المستند إلى فهم المعنى على الإعراب المعياري المعتمد على صحة

[1]- ثلاثية القارئ والنص والسياق "مقاربة للشواذ النحوية تداوليا"، د/ جودة مبروك مُحَمَّد، ص:180.

[2]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 605.

القياس، مالم يؤدّ ذلك إلى فساد الصناعة النحوية؛ فمراعاة المعنى وإغفال صحّة الإعراب نحويا يؤدّي أيضا إلى الخطإ.[1] ولذلك نجد أنّ النحاة يراعون كفّتي الميزان في ترجيح الإعراب والدلالة.

وعليه؛ فإنّ هذه العناية إنّما تدلّ على أنّ كثيرا من قدامى النحاة قد اهتمّوا « بالمبادئ التي تعدّ عند المعاصرين أسسا تداولية، كمراعاة "قصد المتكلم" أو غرضه من الخطاب، ومراعاة "حال السامع" ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح "الإفادة" وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب، و "السياقات" التي ينتج ضمنها الكلام، ومدى نجاح التواصل اللغوي.»[2] وهذا ما توصّلت إليه أحدث النظريات الغربية، التي تركّز على البعد التداولي للجملة والنص.

هـ- أثر التخريجات القرائية على الدرس النحوي:

تمكّن النحاة من خلال طرق المسالك السابقة من المحافظة على نصوص لغوية كثيرة، فالمادة اللغوية التي ردّها النحاة بتخطئتها أقلّ بكثير من التي أوجدوا لها تخريجات «فكان للمسوّغات النحوية دور هام في الكفاية اللغوية، وقد كان هذا الإغناء متعددا فلم يقتصر أثر المسوغات في إغناء اللغة بكثير من الاستعمالات النحوية التي استشهد بها النحاة في سبيل إثبات الاستعمال مع القاعدة»[3]. وقد أبدع النحاة في استكمال نقص بعض الاستعمالات اللغوية عن طريق التخريج القرائي، على أنّ التخريج لم يكن اعتباطا ولا وليد اللحظة؛ وإنما كان منشؤه علميا دقيقا، «فالبصريون في وضعهم للأصول والقواعد والشروط، وفي اعتمادهم عليها في الاستدلال إنما كانوا يضعون كلام العرب نصب أعينهم، يأخذون من الشائع فيه، والغالب عليه أصولهم وقواعدهم وأدلتهم، وهم في تأويلهم يتبعون كلام العرب ويسيرون على نهجه، بل

[1]- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص: 618.

[2]- التداولية عند العلماء العرب، د/ مسعود صحراوي، ص: 185،186.

[3]- المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، نواف مسلم عودة الهوانية، ص:58.

إنهم في حملهم ما خرج عن أصولهم على الشذوذ أو الضرورة، لم يفتهم القصد إلى المحافظة على كلام العرب واطراد نسق لغتهم.»[1] فهذه هي المنطلقات التي أسّس بها النحاة لعملهم القرائي وأنشأوا به قاعدة ثابتة من قواعد المنهج العام لهم.

من الطبيعي أن تُسلم التخريجات القرائية إلى اطراد القواعد وضمان صحّتها؛ ذلك أنّ التخريج مسلك لذلك في الأصل، ولا ضير من احترام القواعد والمحافظة على اطّرادها مادام التخريج القرائي يعتمد على الآليات والأدوات الصحيحة، ويفضي إلى مقاربات قرائية مقبولة من حيث المعنى والصناعة النحوية أيضا.

كما تعتبر ظاهرة التخريج القرائي ظاهرة صحّية جدّا، باعتبارها عملية حيوية لا تسمح بركود النصّ ولا باستقرار ما يقدّمه من معاني عند حدّ معيّن، ولذلك فإنّ الشواهد النحوية بين أيدي النحاة لا تموت، بل تتحوّل إلى خطابات تمتد رقعتها في الاستعمال إلى أزمنة مختلفة، وظروف مقامية مماثلة لمقام القول، بل ويتّسع مداها التداولي حتّى في محورها الزمني الثابت بفعل تعدّد قراءاتها.

وبناء على هذا الطّرح يمكننا الردّ على الباحثين الذين حكموا بأنّ رغبة النحاة في انسجام النصوص مع القواعد حملتهم «على السير بالنصوص في طرق ملتوية لا تتفق مع ظاهر الرواية فيها (...) وتخلّت النصوص عن مواقعها لتؤدي ما يريده الدارسون منها، وهكذا اطرد هذا الأسلوب المعقّد الذي انحاز فيه العلماء إلى جانب القواعد ووقع بذلك الغرم على بعض النصوص التي خضعت مكرهة لسطوة الاثنين: القواعد والنحاة. »[2] فقد ظهر لنا جليّا أنّ المنفعة متبادلة بين القواعد النصوص؛ يخدم كلّ منهما الآخر ويضمن كلّ منهما للآخر الحركية والاستمرارية التداولية.

[1]- في أدلّة النحو، د/ عفاف محمّد حسانين، ص:196.

[2]- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د/ محمّد عيد، ص:52.

وقرر هؤلاء الباحثون أيضا أن هذه التخريجات على مالها من إيجابيات تجافي الواقع اللغوي وتقوّله مالم يقله، « وهي لا تبتعد عن ذلك الجانب المعياري الذي لا يستطيع أن ينسلخ عن مبدأ القاعدة؛ الذي جعل في الأيام المستقبلية أن تشكّلت عدة رؤى معرفية سارت ترفض هذا النوع من التأويل التقعيدي المعياري الذي همّه الوحيد هو التقدير على جميع صوره النحوية(...) مما جعل من الباحثين على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ينفرون من هذا الصرح النحوي بحجة أنّه مبني على مجموعة من القواعد كل يدلي بدلوه؛ فالبصريون يقدرون المحذوف أي يخرّجونه تخريجا حسب القواعد المنصوص عليها، على أنّ الكوفيين يخرجون المحذوف في كثير من السياقات حسب ذوقهم اللغوي المنطقي وتارة أخرى حسب القاعدة.»[1] فلم تكن النصوص –على ذلك– إلا مجالا للبرهنة على صحة القواعد الموضوعة مسبقا، فطبقت عليها كلّ الوسائل لئلا يكون بها إلا ما يمليه القياس، والحقّ أنّ القياس احتُرم – من خلال التخريج القرائي–بالقدر الذي يبرهن فيه على قدرته على احتواء خصوصية تلك النصوص، واستبدل بأحكام الضرورة والشذوذ حين يعجز عن أن يكون على مقاسها، وأمّا الغلط فهو حكم ندر اللجوء إليه عند النحاة لأنّه آخر خانة يصنّف فيها النص.

إنّ انتقاد هؤلاء الباحثين لعمل النحاة المرتكز على عدم خرق القواعد وحضورها في فلك ما يقومون به من تخريجات قرائية، بات انتقادًا غير مؤسس في ظلّ ما نلاحظه من حراك قرائي للنصوص في كلّ لغات العالم وفق آليات وأدوات قرائية مضبوطة، يكون النحو جزءا مهمًّا فيها دون أن يقيّد النحو أو المستوى التركيبي الإبداعَ القرائي، ودون أن يحرم نظريات القراءة من التطوّر والإنتاج، وذلك لأنّ كلّ دراسة لغوية ينبغي أن تحتكم إلى مرجعية قواعدية تكون أرضية ومنطلقا لها، فلا مجال بعد الآن لاتهام القواعد والنحاة بإخراج النصوص عن إطارها الدلالي،

[1]– التأويلية من الرواية إلى الدراية، د/ مختار لزعر، ص:270.

لأنّها فكرة قديمة بالنظر إلى انفتاح النصوص على أفق القراءة اللانهائي، وخروجها من ملكية الكاتب إلى ملكية القارئ، يقوّلها ما يمكن أن تقوله تبعا لقراءته الخاصة.

إنّ ذلك الخروج عن المعنى هو ما يبحث عنه التخريج القرائي ويسعى إليه كلّ قارئ حتى يشعر بتجاوب النص مع نظرته ومرجعيته ويلمس تأثير أدواته القرائية فيه، وإلا كان كمن يعطي الدواء لجسد خال من الروح، فلا أثر ولا حركة تظهر عليه، ومن الباحثين من يستحسن حضور هذه الظاهرة ويرى أنّ «البيت الذي يحتمل أكثر من وجه نحوي أبلغ (...) من الذي يحتمل وجها واحدا، لأنّ كل وجه يؤدي في العربية معنى جديدا ودلالة معنوية، لأن الإعراب ملازم للمعنى وكلّ وجه يعطي دلالة جديدة للنص المكتوب، وبتعدّد الاوجه تُستنطق النصوص المكتوبة بظواهر ومعان قد يحتملها النص حقيقة.»[1] من منظور توليد الدلالة.

أمّا الخلاف النحوي الذي تعمّق أكثر بسبب تعدّد التخريج القرائي، فهي علامة أخرى على صحّة المنهج القرائي الذي اتبعه النحاة، فلو كانت وسائلهم خاطئة لما أدّى ذلك إلى اختلاف القراءات وتباين الآراء النحوية، على الرغم من الاثر السلبي لذلك، إذ تشعّبت الصناعة النحوية وتضخّمت مادتها بسبب المشاحنات بين المدارس النحوية، ممّا أدّى إلى تطويل مصنّفات النحو، وعسر تلقي مادته على الطلّاب ونفورهم منها بسبب ذلك، كما أدّى أيضا إلى ظهور دعاوى تيسير النحو منذ عصر ابن مضاء القرطبي وإلى العصر الحديث.

ويبقى التخريج القرائي عملا فذّا؛ لأنّه مزج بين إمكانيات النحو وبين طاقات القراءة اللانهائية، فنتج تفجير لمخزون الخطاب الضمني من الدلالات والمقاصد، وتحيين لإنجازيته التداولية، وإبراز لقدرات النحو التحليلية، فهو بهذا لا يقلّ أهمية عن مبادئ التداولية الحديثة.

[1] – اختلاف النحاة "ثماره وآثاره في الدرس النحوي"، عبد النبي محمّد مصطفى هيبة جعفر، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف واللغويات، رسالة ماجستير، (2010)، ص: 343.

الفصل الثاني: الشواهد الشعرية وتجليات المعنى

1- إعراب الشاهد الشعري وتعليمية القواعد

2- تداولية الخطاب الشعري في ظل التخريج القرائي

3- أثر التعدد القرائي للشواهد الشعرية

توصل البحث في الفصل السابق إلى تحديد ميزة الإعراب باعتباره خاصية من خصائص اللغة العربية، وتوصل أيضا إلى فضلها في توسيع الدلالة وتوليدها إلى جانب طرق التخريج النحوي التي اكتسبت عن جدارة صفة الآليات القرائية. ويتّجه هذا الفصل إلى تخصيص الدراسة بالشعر العربي الموجه للاستشهاد عند النحاة، والبحث في ظاهرة الإعراب الأصيلة في النصوص الشعرية؛ ذلك أنّ «الالتزام بالحركات التي تفرضها ظاهرة التصرف الإعرابي جزء لا يتجزأ من بنية التراكيب اللغوية الشعرية، ولو فقدت التراكيب هذا الالتزام لاضطربت معانيها واختلطت، وفقدت بذلك خصيصة هامة من خصائص التركيب اللغوي.

إذا فظاهرة التصرف الإعرابي أصيلة في النصوص الشعرية، لم يخلقها النحاة ولم يصطنعوها بعد ذلك بقرون»[1] خاصّة وأنّ الشعر قائم على الوزن والقافية والإعراب فيه ميزة إيقاعية جمالية إضافة إلى كونه خاصية ضرورية لتحديد الوظيفة النحوية فبدون الالتزام به لا نجد شعرا بل مفردات متجاورة لا سبيل إلى تحديد وظائفها. [2] وبالنظر إلى كون هذه الظواهر مجتمعة قد أبانت عن عمل تداولي قيّم، صار من الضروري البحث في إعراب الشواهد واستثماره لتعليمية النحو العربي وتيسيره منذ بداياته.

1. إعراب الشواهد الشعرية و تعليمية القواعد:

تجدر الإشارة إلى العلاقة الرابطة بين إعراب الشواهد الشعرية وتعليمية النحو العربي، فإعراب الشواهد الشعرية لم يكن في غالب الأحيان من متطلّبات النحو الموسوعي ولا من ضروريات الخلافات النحوية إلا بقدر ما يخدم المسائل النحوية المطروقة للاستشهاد، وإنما هو من باب التدريبات النحوية على فهم الإعراب وتعلّم النحو العربي، وتعود مسألة تعليم النحو إلى زمن

[1] – الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د/ علي أبو المكارم، ص:42.

[2] – ينظر: نفسه، ص: 39.

بعيد بحيث عانى منها النحاة منذ بدء استقرار أسس النحو في منتصف القرن الثاني الهجري تقريبا، حيث واجهتهم مشكلة تعريف تلاميذهم بما توصّلت إليه بحوثهم في مجال القواعد.[1]

وبذلك احتلّت الشواهد الشعرية مكانة كبيرة في تعليمية النحو العربي، وخاصّة تلك التي عُني فيها النحاة بالإعراب التفصيلي؛ لأنّ« إعراب النصوص اللغوية إعرابا مفصلا سمة من سمات الأعمال التعليمية، لما يتضمنه الإعراب من لحظ العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجمل والتعبير عن هذه العلاقات باستعمال المصطلحات النحوية،...»[2]

ولم يكتف النحاة بالإعراب التفصيلي بل تعدّوه إلى طرق كل وجهٍ ممكن من الاحتمالات الإعرابية ومن هؤلاء أبو علي الفارسي، فالتوسع في وجوه الإعراب عنده «... إنما هو لغاية تعليمية تغيّاها أبو علي، هي التمرين والتدريب، وقد جرّه هذا إلى شيء من التعسف والتمحل، يندفع إليهما المعلم أحيانا حين يفيض في تقرير المسألة، ويحتشد لها بجمع كل شاذة وفاذة، وقد نبّه على هذا تلميذه ابن جني، وابن مالك، والبغدادي.»[3]

أ. إعراب الشواهد الشعرية وأبرز المؤلفات التعليمية:

لقد تصدّر بعض النحاة لجمع الشواهد الشعرية الواردة في كتاب سيبويه ومن تبعه من المؤلفين، وعنوا بتبيين نسبتها ومعانيها وإعرابها من مثل أبي علي الفارسي في كتابه شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى بإيضاح الشعر، وأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق6هـ) في كتابه الشارح لإيضاح الشعر والمعنون بإيضاح شواهد الإيضاح.

[1]- ينظر: تعليم النحو العربي "عرض وتحليل" ، د/ علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة –مصر، ط1، (2007)، ص: 29.

[2]- نفسه، ص:231.

[3]- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تح: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1988)، ص: 32.

ومنهم من ذهب إلى استحضار السياقات اللغوية لهذه الشواهد قبل إعرابها وتوجيهها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ) في كتابه: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، وهو مؤلف ضخم في أزيد من ألفين ومائتي صفحة، موزعة على أربع مجلدات، حشد فيه المؤلف جميع شواهد شروح الألفية المشهورة مع إطناب في التعريف بأصحابها وإيراد السياقات التي قيلت فيها ثم عرض القصيدة التي استلّ منها الشاهد الشعري قبل العودة إلى شرح معانيه وإعرابه. كما أنّ شروح الألفية تعدّ من الكتب التعليمية التي وردت فيها الشواهد الشعرية على غرار الشواهد القرآنية والحديث النبوي الشريف والمأثور من كلام العرب، وتناولها الشراح بالشرح والإعراب والتوجيه.

يقول العيني في التعليق على هذا الشاهد الشعري:

«فإنْ كانَ لا يُرضيك حَتَّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ راضِيا

أقول: قائلُه هو سواد بن المضرّب، وكان هرب من الحجّاج خوفا على نفسه، وقال:

أقاتِلُني الحجّاجُ إنْ لَمْ أزُرْ لهُ دَرَابَ وأتْرُكُ عندَ هندٍ فُؤادِيا

فإنْ كانَ لا يُرضيك حَتَّى تَرُدّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ راضِيا

إذا جاوزَتْ قصرَ المجيرينَ ناقتِي تناستْ بني الحجّاجِ لما ثنائِيا

أَيَـرْجُو بنو مـروانَ سـمعِي وطـاعَتي وقومي تميـمٌ والفـلاةَ ورائِيـا»[1]

ها نحن نرى أنّ البيت الشاهد كان غريب اللفظ والمعنى في بداية عرضه إلى أن ردّه العيني إلى القصيدة التي أخِذ منها، وبيّن لنا السياق الذي قيلت فيه، ثم مايزال يشرح معاني الألفاظ ليس في البيت الشاهد فحسب بل في سائر الأبيات التي أوردها، قبل أن يصل إلى إعرابه وبيان موطن الاستشهاد.[2]

يقول العيني في إعراب الشاهد: «قوله: "فإنْ" الفاء للعطف، وإنْ للشرط، وقوله: "كان لا يرضيك": (فعل الشرط) وقوله: "لا إخالك": جوابه، وكان فعل فيه فاعله الذي هو اسمه محذوف تقديره: فإنْ كان هو لا يرضيك، أي: ما نحن عليه من سلامة، أو فإن كان هو؛ أي: ما تشاهده مني، قوله: "لا يرضيك" جملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل النصب على أنّها خبر كان. قوله: "حتى" للغاية بمعنى إلى، و "تردّني": منصوب بأنْ المقدّرة، قوله: "إلى قطريّ" متعلق بتردّني، قوله: "لا إخالك" قد قلنا: إنّه جواب إنْ: وإخال يقتضي مفعولين: الأوّل: الكاف والثاني: قوله: "راضيا". الاستشهاد فيه: في قوله: "فإنْ كان" حيث حذف منه الفاعل لما دل عليه الكلام والحال المشاهدة، واستدلّ به الكسائي على جواز حذف الفاعل»[3] وتمسّك الكسائي بهذا البيت وما شابهه، واعتمد عليه في جواز حذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة. وجمهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك، لا يجيزون حذف

[1]- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: د/ علي محمّد فاخر وآخران، دار السلام، القاهرة، ط1، (2010)، مج2، ص: 912،913.

[2]- ينظر: نفسه، مج2، ص: 913،914.

[3]- نفسه، مج2، ص: 913،914.

الفاعل؛ بل لا بدّ عندهم من أحد أمرين: أوّلهما أن يكون الفاعل مذكورا في الكلام، وثانيهما أن يكون مستترا لابدّ من تقديره.[1]

بالعودة إلى عمل العيني في معالجة هذا الشاهد، نجد أنّ الإعراب التفصيلي سمة طاغية على منهج الكتاب بعد الاهتمام بالسياق اللغوي والمقامي للشواهد. والإعراب التفصيلي خاصيّة تعليمية بحتة، تهدف إلى تقديم النماذج الإعرابية للتراكيب لتدريب المتعلمين على إعراب صور مماثلة للتركيب المعرب، وتيسير فهم العلاقات الوظيفية الرابطة بين عناصره.

إن المتعلمين يعانون من مشكلة في فهم التراكيب بوضوح، ما يؤدي بهم إلى العجز عن تحديد الوظائف النحوية للألفاظ داخلها والأمر منطقي؛ فمهمة الإعراب تتوقف على الفهم الصحيح لمعاني الألفاظ لأن «الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهل المعنى المعجمي للكلمة المعربة، مثل ذلك كلمة " اللقم" من قولنا: أكلت اللقم، فأول ما يتبادر إلى الذهن أنها مفعول به، وهذا خطأ لأن المعجم يقول: "اللقم" :سرعة الأكل، وعليه يكون الإعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق؛ لأنها لا تدل على الشيء المأكول، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل»[2] وقد عدّ ابن هشام ذلك واجبا على مريد الإعراب ، «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه»[3]

ولا يمكن إغفال جهد عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)في خزانة الأدب الذي جاء في أحد عشر جزءا مع جزئين إضافيين للفهارس ، ويتلخّص عمله في تبيان نسبة البيت ومناسبته وربما عرّج على ذكر القصيدة التي أخذ منها حين يتوفّر له ذلك، ويجمع

[1]- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د ط)، (د ت)، ج2، ص:91.

[2]- الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، الإسكندرية، (2003)، ص: 76.

[3]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 605

التوجيهات والتخريجات النحوية للشاهد الشعري من النحاة على اختلاف مذاهبهم ثم الإدلاء برأيه الخاص في النهاية.

وليست خزانة الأدب هي المؤلف الوحيد لعبد القادر البغدادي في شرح الشواهد الشعرية، بل له أيضا: شرح شواهد الشافية للرضي الاستراباذي والجاربردي، وشرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام بالمنهج ذاته.[1]

ولعل ما سنأتي إليه يوضّح منهجه في التعامل مع الشواهد، يقول في باب توابع المنادى:

«يـاذا المخوّفُنـا بمَقتَلِ شيخِهِ حُجـرٍ تَـمَنّيَ صَـاحِبِ الأحْـلامِ

على أنّ المخَوِّفَنا نعت لاسم الإشارة الواقع المبنِيّ على ضمّة؛ وهو مضاف إلى ضمير المتكلّم مع الغير إضافة لفظية.. قال ابن الشجري: هذا سهو، فإنّ الضمير في المخوّفنا منصوب لا مجرور.و (ال) موصولة بمعنى الذي. و(بمقتل) متعلّق بالمخوِّف، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، أي يا من يخوّفنا بسبب قتلنا شيخَه، وأراد بشيخه: أباه. (حُجر). بدل من شيخه أو عطف بيان له، وهو بضمّ الحاء وسكون الجيم: اسم والد امرئ القيس. وقوله (تمنيَ صاحب الأحلام) منصوب على أنّه مصدر عامله محذوف، أي تمنّيتَ تمنّيَ صاحب الأحلام، فإنّك لا تقدر على الانتقام. والأحلام جمع حُلُم بضمتين، وهو الرؤيا. وهذا البيت لعبيد بن الأبرص الأسدي، يخاطب به امرأ القيس صاحب المعلّقة المشهورة. وبعده:

لا تَبكِنـا سَفَهًـا ولا سـاداتِنـا واجعَلْ بكـاءَكَ لابن أمّ قَطَـام

وسبب قول عبيدٍ هذا الشعر: أنّ قوم عبيد بن أسد قتلوا أبا امرئ القيس حجرا، وهو ابن أمّ قطام...فتوعّدهم امرؤ القيس بقوله:[2]

[1]- ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج1، ص: 12،13.

[2]- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي من نسخة الأعلم، دار المعارف، مصر، (د ط)، (1984)، ص: 134.

واللهِ لا يـذهبُ شيخي بـاطـلا حتى أبيـدَ مـالكـاً وكـاهـلا

فقال له عبيد ذلك» [1]

نلاحظ أنّ البغدادي وقف على إعراب الشاهد الشعري أوّلا، موضّحا اختلاف المواقف في إعرابه، ثمّ انتقل إلى شرح المفردات الغريبة التي يحتاج إعرابها شرحا، وهي الشطر الثاني من البيت، لما لفهم معنى الجملة من أثر على الإعراب –كما أسلفنا–، وأخيرا بسط البغدادي الحديث عن سياق البيت اللغوي والمقامي أيضا ليتسنّى للطلاب فهم جميع ملابساته.

من المؤكّد أنّ من أسباب غموض الشواهد وصعوبتها على الطلاب في المرحلة الأولى بترها عن سياقاتها التي قيلت فيها، فهذه الشواهد –على ما لها من فضل وسبق – تضاهي الشواهد الصناعية في استقلاليتها وتنافرها وخلوّها من المعنى المتكامل الواضح. بل وتعدّ هذه الشواهد أسوء سمعة بين الطلاب من الأمثلة الصناعية لأنها زيادة على عدم وجود رابط يربط بينها ولا سياق يبين مناسبتها ومعناها تحوي ألفاظا يراها الطلاب صعبة عسيرة تعرقل الفهم، وتعالج بعض المواضيع التي أكل عليها الدهر وشرب، واللغة كائن متطوّر ونامٍ. وعلى هذا؛ فإنّ محاولات القدامى كانت أكثر نجاعة مما هي عليه كتب النحو والإعراب اليوم.

ومع التقدّم في الزمن نجد محاولة أخرى للدارس مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شُرّاب، بعنوان: شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، مقدّم في ثلاثة أجزاء ، ومقدّمة الكتاب مؤرخة في عام (1417هـ- 1997م)، حيث ضمّن صاحب الكتاب كتابه شرحا وإعرابا لكل الشواهد الشعرية من كتاب سيبويه إلى ما قبل العصر الحديث وأشار الكاتب إلى أنّه زاد عليها شواهد جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ، أمّا طبيعة الكتاب

[1]– خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج2، ص: 212،213.

فهي موجّهة للمتعلمين والمعلّمين اختصارا للرجوع إلى المصادر النحوية على كثرتها، ومنهجه قائم على ما اعتمده سابقوه إضافة إلى تفرّده برأيه في بعض المسائل الخلافية أو ترجيحه لأحد الآراء، ومزجه بين الرأي النحوي والذوق الأدبي وميله إلى هذا الأخير والبحث عن السياقات التاريخية للشعر، مع محاولاته لربط التاريخ بواقع الأمّة العربية في قالب تداولي محض. يقول في تعليقه على هذا الشاهد الشعري:[1]

فَمَا كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وابنُ أروَى بِأجْودَ مِنْكَ يا عُمرُ الجَوَادَا

«البيت لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، وكعب بن مامة: رجلٌ من إياد يضرب به المثل في الكرم والإيثار. وابن أروى: عثمان بن عفّان ﷺ. (...) والشاهد في قوله: الجوادا: فإنّه نعتٌ لعمر، وعمر منادى مبني على الضم، وقد ورد في البيت بنصب "الجوادا"، بدليل **قوافي القصيدة**، فدلّ ذلك على أنّ نعت المنادى المبني إن كان مقترنا بـ "ال" جاز فيه النصب، مراعاة لمحل المنادى، ويروى البيت (وابن سعدى بدل ابن أروى) وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالكرم، **وهو أوثق وأصح، وإلا كان الشاعر كاذبا**، فمع تقديرنا بعمر بن عبد العزيز ﷺ، فإننا لا نقدّمه على الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ، وهو الرجل الذي وردت في حقه الأحاديث النبوية وكان مضرب المثل في الجود والكرم في سبيل الله، وانظر مناقبه في صحيح البخاري. »[2]

ما لم يذكر من المؤلفات التي عنيت بإعراب الشواهد الشعرية وتيسير تناولها على المتعلمين أكثر بكثير مما ذكر ومن ذلك المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية لإيميل بديع يعقوب، وكتب شروح الألفية وغالبية كتب المتأخرين التي تميّزت بالطابع التطبيقي التعليمي وعرضت

[1]- روايته في الديوان: (فَمَا كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وابنُ سُعدى)، ينظر: ديوان جرير، كرم البستاني، دار بيروت، بيروت –لبنان، (د ط)، (1986)، ص:107.

[2]- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شرّاب، ج1، ص:286.

إعراب الشواهد في معرض شرحها للقواعد، وهذا جهد عظيم مزج بين تيسير النحو وتداولية الخطاب الشعري، كما سيتضح في الصفحات القادمة.

ب. إعراب الشاهد الشعري بين التداول وتيسير القواعد:

تجدر الإشارة إلى أنّ التمحّل والتعسّف أحيانا لرصد جميع الأوجه الممكنة لا يعدّ عيبا أمام الغاية التعليمية المنشودة؛ لأنّ «كثرة الوجوه الإعرابية، وإفاضة النحاة فيها، وما يستتبع ذلك من استطراد إلى تقدير المحذوف، وذكر الأشباه والنظائر، كلّ أولئك هو الذي يصنع الملكة النحوية، ويثبّت العربية قراءة وكتابة.»[1] على أنّ بعض الدارسين يرون في هذا الأمر عكس ظاهره «.... بحيث يرى المعلّم أنّه بتقليبه العبارة الواحدة على عدّة أوجه إعرابية محتملة يعين الطلاّب على استحضار القواعد وهذا المسلك ضرره أكثر من نفعه؛ لأنّ الصورة التي تنطبع في أذهانهم هي احتمال الكلمة لأكثر من إعراب دائما حتى وإن كانت لا تحتمل إلا وجها واحدا، وهذا المسلك قد عرفناه عند أبي عليّ الفارسي وعلي بن عيسى الربعي.»[2]

ويتطلّب تعديد الأوجه الإعرابية قطع العبارة عن سياقها؛ لأنّه إذا عُلم سياقها تحدد معنى واحد ووجه إعرابي واحد لها، كما يتطلّب أيضا كون عناصر التركيب قابلة لأحكام نحوية كثيرة من حيث الإعراب والبناء.[3] فإذا كانت عناصر التركيب قابلة لتعدد الاحتمالات الإعرابية كانت العملية مستساغة من جميع الجوانب القرائية والتعليمية، وكان فيها تدريب قيم للمتعلّمين؛ ذلك أنّ حالة التركيب تستدعي الخوض في جميع أوجه الإعراب تجنّبا لقصوره.

[1]- كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، ص:37.

[2]- الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي، أ/ عمر مفتاح سويعد، ص: 300.

[3]- ينظر: تعليم النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، ص:235.

غير أنّ الآلية الأولى التي تقوم على بتر التركيب عن سياقه لا تعدّ عملا علميا رصينا؛ لأنّ الإعراب فيها ينطلق من إبهام المعنى وإغفاله عمدا للتوسّع في فضاء الاحتمالات، على الرّغم من أنّ المعرب يحوز على المعنى وبالتالي يمتلك الإعراب الوحيد والوافي لهذه العبارة.

وهذا ما أشار إليه ابن هشام في تحديده لما يعيبه على المعرب من حيث تقليب الأوجه الإعرابية وتداولها بين الناس فقال: «أن يخرّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف، وإن أراد مجرّد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد»[1] ويُفهم من هذا ما لتدريب الطلاب على الإعراب من أهمية عند ابن هشام وغيره من النحاة، وما لاتباع الأوجه الأعرابية البعيدة من استهجان واستنكار.

وعلى طالب النحو كذلك أن يحسن تحديد مواقع الكلم الإعرابية إذ «المعرب الجيد(...) هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ثم لا يهمه بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات مثل: الضمير والمصدر والمشتق، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجمل على حد سواء، ثم إن الحركة الإعرابية كثيرا ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون.»[2]

[1]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 626،627.
[2]-تعليم النحو، د/ علي أبو المكارم، ص: 75.

وهنا يستحضر التخريج كعمل إلزامي لإعراب النص بكل وجه ممكن، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:[1]

يَـا لعنَـةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِـمِ والصَّـالِحِـينَ عَلَى سَـمْعَـانَ مِنْ جَـارِ

وجه الاستشهاد فيه « حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى يا قومِ لعنةُ الله على سمعانَ، ولذلك رفع اللعنة بالابتداء»[2] وخبرها هو الجار والمجرور، والذي هو قوله "على سمعان"، وذلك أنّ الرواية برفع اللعنة «فلو رويته بنصب اللعنة لكان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى بـ "يا" أيضا، وتقدير الكلام على هذا: يا هؤلاء أستدعي لعنة الله، ويكون الجار والمجرور متعلّقا باللعنة، وهذا أحد تخريجات ثلاثة في البيت، والتخريج الثاني: أن تعتبر "يا" لمجرّد التنبيه، والثالث: ولا يتم إلا على رواية النصب؛ أن تكون اللعنة نفسها هي المنادى، وكأنه قال: يا لعنةَ الله انصبّي على سمعان، كما نودي الأسف في قوله تعالى: ﴿**يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ**﴾[3]»[4]

ويبدو أنّ تعليمية النحو العربي ليست مفصولة عن تناول الشعر العربي بمختلف فنونه وأغراضه، «ويكفي أن ننظر في البحث العلمي التربوي لنرى كيف انصبّ اهتمام علماء التربية منذ أربعة عقود على تجديد النظر إلى آليات تطوير الخطاب التعليمي المتصل بشعرية التداول الأدبي في مختلف مقررات المدرسة الابتدائية والإعدادية وفي مؤسسات التعليم الجامعي بما في ذلك تعليم الشعريات القديمة والحديثة والبحث عن وسائل تحفيز القارئ الناشئ للتفاعل معها

[1]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص: 219.

[2]- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، ص:321.

[3]- سورة يوسف، الآية: 84.

[4]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج1، م14، ص:113.

وللتحلي بردود فعل ذات قيمة جمالية إزاءها.»[1] فمعلوم أنّ تكوين الذائقة الأدبية عند طالب اللغة مطلوب كأرضية أساسية لبناء مهارات القراءة والإعراب والتأويل بحيث « يكون فيها الطالب طرفا نفسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا مدعوّا لتذوق الخطاب الشعري ولتمثّل نظمه الاستعارية ومعاجمه وأسسه الجمالية»[2] وكل ذلك لما أدركه المعلمون من ضرورة العلم بجميع السياقات اللغوية وغير اللغوية للنص قبل التمكن من قراءته قراءة واعية.

كما أنّ إشراك بعض مستويات اللغة الأخرى أثناء هذه التطبيقات لا يُخلّ بتحصيل مادّة النحو، بل على العكس من ذلك فإنّه يعين على إدماج النحو في اللغة حتى لا يحيد عنها، وإعادته إلى ما يسمى بتكاملية اللغة التي هي في الأصل كلّ متكامل، لم يفرّق بينه إلا تفريع العلوم.

إن أفضل طريقة للتطبيق على القواعد هي ممارستها في التواصل، فماذا يضير لو أننا انتقلنا من الصورة النمطية للتطبيق المعتمد على الإعراب- حصرا- إلى ممارسة القاعدة في أوضاع كلامية شفوية أو كتابية؟ «فهذا نحو النص الذي يعبر إلى النحو من النصوص، وهو تجربة علمية لها حسناتها في ربط النحو بالأساليب الرفيعة بل في جعل النحو مادة تطبيقية »[3] وتفضَّل الاستعانة بالوسائل السمعية البصرية الحديثة في التطبيق، بحيث تعين كثيرا على خلق مواقف كلامية في شكل أفلام قصيرة، يمكن أن تجري حولها المناقشة، أو محاكاتها، وما إلى ذلك من أشكال التطبيق على أن تتميز بالتجدد والإبداع في كل مرة مما يسهم بشكل كبير في تنشيط الفكر وتمكينه من أعلى درجات التركيز والاستيعاب.

2. تداولية الخطاب الشعري في ظل التخريج القرائي:

[1]- الشعرية العربية والمقاربات التداولية، د/ صالح بن الهادي رمضان، النص الأدبي القديم من الشعرية إلى التداولية، تأليف مجموعة من الباحثين، تحرير وتنسيق: محمّد مصطفى حسانين، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن، ط1، (2018) ، ص: 450،451.

[2]- نفسه، ص: 451.

[3]- التفكير العلمي في النحو العربي ، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، (2002)، ص: 156.

ينظر هذا المبحث نظرة موازية إلى التخريج النحوي أو ما اصطُلح عليه بالتخريج القرائي، حيث نحاول فيه البحث عن مدى تداولية الخطاب الشعري وخاصة المستعان به للاستشهاد. كما نبحث أيضا عن آليات التداولية التي تشهد بإدراك النحاة القدامى لملابسات الخطاب الشعري أثناء تخريجه، وبالتالي فإننا نفترض أنّ علم النحو والإعراب قد تجاوز مع هؤلاء قيود القاعدة والقوالب اللفظية وتحديد وظائف المفردات في الخطاب إلى ما هو أوسع وأشمل من ذلك على غرار ما تنادي به النظرية التداولية الحديثة.

يمكن تعريف التداولية بأنها نظرية تعتمد على فعل التواصل أو إنجازيته ووصول الرسالة بأفضل الطرق التي يمكن انتهاجها في سياق معيّن، إضافة إلى « ...البحث عن أرفع درجة من درجات النجاعة في التواصل في الخطاب المتبادل بين المتكلمين في كل مقام اختلاف بينهم في وجهات النظر وفي سياق البحث عن استدراج المخاطب إلى الاقتناع بوجهة نظر والإقلاع عن الاعتقاد في وجهة نظر أخرى.»[1]

يجدر الذكر أن الفعل الإنجازي من مصطلحات أوستن صاحب نظرية الفعل الكلامي التي أسس مفاهيمها في كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" «ويمثل الفعل الإنجازي محور هذه النظرية التي تجعل استعمال التراكيب النحوية إنجازا لأفعال خاصّة، ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية»[2]

ومن هنا يمكن القياس على التداولية في الخطاب الشعري، ومبعث هذا البحث هو خصائص الشعر؛ إذ يتميّز النص الشعري عن باقي الملفوظات والخطابات الوظيفية بكونه يتحمل حمولة دلالية واسعة باعتبار ما يزخر به من رموز وإيحاءات تتيح للقارئ مجالا أوسع من

[1]- الشعرية العربية والمقاربات التداولية، د/ صالح بن الهادي رمضان، ص: 408.

[2]- العدول التركيبي في النحو العربي "دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي"، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، دار الكتاب الجديد، بيروت-لبنان، ط1، (2019)، ص:61.

التخريج والتأويل، فالنص الشعري ينتج كباقي النصوص في ظروف سياقية معينة ولكنّه قادر على التأقلم مع ظروف سياقية أخرى، ومن مصلحته أن ينفصل عن سياقه الأصلي من أجل بقائه واستمراره، وإلا كان من الكلام العادي الذي قد ينتهي فعله الإنجازي بانتهاء الموقف التكلمي الذي حدث فيه، أو يمتد إلى أزمنة وأماكن محدودة جدا. [1]

ومما يسوّغ هذه الفكرة كون القصيدة الشعرية تخرج إلى أغراض مختلفة من مدح وهجاء ورثاء وغزل وغيرها، وما الغرض الشعري إلا تعبير عن قصدية الشاعر«... فمصطلحات من قبيل القصيد والقصيدة والتقصيد مشتقة من القصد، ومصطلح الغرض مجاور في الدلالة لمصطلح القصد والمقصد وهو القوة النفسية الناظمة للمعاني وللأعمال القولية في مختلف الأطر الشعرية،...»[2]

إنّ التداولية الشعرية هي المجال الذي تتقاطع فيه مجموعة من النظريات اللسانية التداولية والنظريات الأدبية والجمالية، «... وما زلنا نتساءل في دراستنا للأعمال القولية في القصيد أو في الخطبة عن القيم الشعرية التي تحقّقها هذه الأعمال بالاستناد إلى نظريات من قبيل نظرية أفعال الكلام لأوستين وسيرل، ومفهوم إلقاء القول: كيف يمكن أن نستفيد مثلا من نظرية أفعال الكلام في دراسة أغراض الشعر والملفوظات الإنجازية من قبيل الوعد والتمني في الغزل، والتعجب والاستفهام والأمر في غرض الهجاء، والطلب في غرض الاستعطاف والاعتذار والمدح؟»[3]

يسعى هذا البحث إلى تحري إجابة عن هذا السؤال، ليس في البحث عن إنجازية الأغراض الشعرية ، وإنما في فاعلية القول –كيفما كان غرضه الشعري– في بلوغ القصد وفاعلية القارئ

[1]– ينظر: تداولية النص الشعري "جمهرة أشعار العرب أنموذجا"، شيتر رحيمة، جامعة الحاج لخضر، باتنة– الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في الأدب، (2008-2009)، ص: 257.

[2]– الشعرية العربية والمقاربات التداولية، د/ صالح بن الهادي رمضان، ص: 411.

[3]– نفسه، ص: 410.

في توجيه هذا القول وفق ثقافته، وكذا وفق الدعامة الأساسية التي تقوم عليها التداولية؛ أي السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي، ثم العودة إلى فرضيتنا الأساسية للتأكّد من طاقات النحو الإبداعية خارج القوالب القياسية المفروضة.

أ. الرافد النحوي والقراءة التداولية:

أفرط النحاة في البحث عن العلاقات الرابطة بين المفردات في التراكيب، وغالوا في التوجيهات النحوية، والاحتمالات الإعرابية، ممّا ألبس النحو صبغة المعيارية، وألصق به تهمة الجمود فشاع بين الناس النفور من هذه القوالب الجامدة الصمّاء، « ويحقّ للمرء أن يتساءل بإخلاص شديد: هل يكون النحو إبداعا لدى الباحثين الذين يحصرون أنفسهم في غاية النحو الضيقة من الإعراب والبناء فحسب، ولا يشغلون أنفسهم بغير القاعدة التي تحدد ذلك من غير أن يحاولوا كشف تفاعلها وطاقتها في النص اللغوي، ومن غير أن يبينوا كيف يكون النحو إبداعا؟»[1]

والواقع أنّ إجابة هذا السؤال كامنة فيه؛ حيث إنّ الإبداع لا يتوافق مع الحصر والضبط، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقتصر الباحث على الفاعلية والمفعولية وغيرها من الوظائف النحوية ثم يتكلّم عن الإبداع النحوي أو تداولية الخطاب « فإذا كان التحليل النحوي يحدد استقامة الشكل القضوي (forme propositionnelle) للجملة أو الملفوظ، فإنّ التحليل التداولي يتدخّل عبر آلياته المختلفة (جهازه المفاهيمي) كمبدأ الإفادة مثلا فينظر في كل لحظة من لحظات تكوين الشكل القضوي: إزالة الغموض(désambiguisation) وإسناد المراجع وإلغاء الكلمات المبهمة، ومن ثمة يأخذ التحليل التداولي على عاتقه إعادة تأويل الملفوظ، عادّا أنّ أفضل شكل قضوي للملفوظ، هو ذاك الذي يقود إلى تأويل ملفوظ يكون

[1]- النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د/ محمّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، (2000)، ص: 29.

منسجما مع مبدأ الإفادة" »[1] وهنا مكمن الإبداع النحوي، حين تكون الإفادة هي الغاية الأسمى التي ينشدها محلل الخطاب وبالتالي فإنه يبعد اللبس والإبهام ، أو بعبارة أخرى يوظف آليات التخريج النحوي من مثل التقدير والحمل على المعنى وغيرهما لإبعاده.

ويرى الكثير من أساتذة اللغة العربية أن النحو قد أفرغ من محتواه على أيدي النحاة القدامى حين اختصوا بدراسة شكل التركيب وراعوا السلامة التركيبية دون الإشارة إلى المعاني وقوتها ومدى تأثيرها أثناء احترام سلامة التركيب، وهو ما ركزت عليه الدراسات البلاغية أكثر في علم المعاني ولكن دون استغلال لطاقات النحو المنهجية والمعيارية، وخلصوا إلى أنّ العلمين لا يمكن الفصل بينهما بأي شكل من الأشكال لأن ذلك يؤدي إلى التضحية بالمعنى الذي هو غاية أي تحليل لغوي ، وقد عضد الدكتور تمام حسان هذا المنحى وأكّد على أن هذا التمازج سيؤدي إلى "تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر" ولكن لم يحاول أحد من الدارسين التصدر لهذا المزج بعد.[2]

قد يكون الطرح السابق قد لامس بعض الوقائع القارة في منهج كل من النحو والبلاغة، ولكنّ الأمر الأكيد أنّه جانب الحقيقة من حيث تطبيقات كل من المنهجين، ويكفي أن نلقي نظرة على أعمال العالمين المذكورين؛ سيبويه وعبد القاهر الجرجاني لنعلم أن لا أحد منهما كان نحويا خالصا ولا بلاغيا خالصا، ويكفي أن نضرب باب الاستقامة من الكلام والإحالة من كتاب سيبويه مثالا على مراعاته الشديدة للمعاني وهو يرصد تلك التصنيفات المعيارية، وكفى بنظرية النظم دليلا على دخول النحو ضمن مقتضيات البلاغة عند عبد القاهر الجرجاني.

وعليه؛ يمكننا الجزم بأنّ مناط الأمر كله مرتبط بمرجعية العلماء وثقافتهم سواء أكانوا بلاغيين أم نحاة؛ لأنّ ثقافتهم المتشعّبة لم يكن بالإمكان أن تفصل بين النحو والبلاغة أثناء

[1]- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صابر الحباشة، دار صفحات، دمشق-سوريا، ط1، (2011)، ص:25.

[2]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، ص:336.

تلقي النصوص وقراءتها. ومن هذا المنطلق نتوقف عند مبدأ أساسي من مبادئ التداولية الحديثة في قراءة الخطاب الشعري.

ب. ثقافة القارئ:

إنّ التركيز على هذا المبدأ، يوجّهنا مباشرة –إذا ما قُرن بالخطاب الشعري– إلى تداولية هذا الأخير في ظلّ التخريج القرائي، وإن معرفة « ...غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتساع مجالهم يحتاج في المقابل إلى جهد مماثل في تخريج كلامهم، فالاحتياج التأويلي أو الجهد القرائي واجب جمالي يوازي إطلاق المعاني وبعد الغايات وامتداد الآماد الشعرية، ويجب أن يبرع المرسل إليه النموذجي في الاحتيال والتخريج؛ ليثبت أنّه كفء وندّ للقائل.»[1] فكلّما استقبل متلقٍ خطابا شعريا، أعمل فيه فكره وثقافته لتحصيل مقاصده وفق ما يمتلك من ثقافة. وبيان ذلك ما دار بين الطّرماح ورجل من بني عبس في قراءة بيت لكثيّر:[2]

فَأنْتَ المُعَلَّى يَوْمَ عُدّتْ قِداحُهُم وجَاءَ المَنِيحُ وَسْطَهَا يَتَقَلْقَلُ

«فقال: أراد بالمعلّى أنّه أعلاهم حظا، كالمعلّى من القداح. فقال الطّرماح: لا، ولكنّه أراد أنّك السابع من ملوكهم ولك أوفر الحظ، لأنّ أهل الجاهلية كانوا يسمّون القداح إلى سبعة: أوّلها الفذّ، والتوءم، والرقيب، والمسبِل، والحِلس، والنافس، والمعلّى...»[3]

وتسهم ثقافة القارئ في نقد الخطاب الوارد ، زيادة على فهمه واقتناص مقاصده، فهذا نصيبٌ يجتمع والكميت فيستنشده من شعره، فأنشد:

---

[1]– نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، فاطمة عبد الله الوهيبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، ط1، (2002)، ص: 240.

[2]– روايته في الديوان:(وأنتَ المعلّى يومَ لُفَّتْ قِداحُهُم وجَالَ المَنْيحُ وسْطَها يتقَلقَلُ) ينظر: ديوان كثيّر عزة ،د/ إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت– لبنان، (1971)، ص: 257.

[3]– مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، (1984)، ص: 158.

«أبتْ هــذه النّفسُ إلّـا ادّكـارا

فلمّا بلغ إلى قوله:

إذَا مـا الهجَـارسُ غنّينَهـا تَجـاوبْنَ في الفَلَواتِ الوبَـارَا

قال نصيب: الفلوات لا تسكنها الوبار. فلمّا بلغ إلى قوله:

كـأنّ الغطـامِطَ مِنْ غَلْيِهَـا أراجِيـزُ أسْلَـمَ تَهْجو غِفَـارَا

قال له نصيب: ما هجت أسلمُ غفارا قطّ. فانكسر الكميت وأمسك.»[1]

إنّ هذه الميزة تعدّ طاقة عظيمة من طاقات النحو العربي، ووجودها فيه عزّز من إمكانياته وقدرته على التعامل مع أيّ خطاب كان، بالنظر إلى إمكانات المنهج وثقافة المطبّق له (النحوي)، «ولابدّ من التنبّه إلى أنّ كثيرا من علماء اللغة في الصدر الأوّل لم يكونوا منظّرين من بُعد، بل كانوا في قلب الحركة الشعرية، وفي الصميم منها، فهذا أبو عمرو بن العلاء وهو إمام في اللغة والنحو، وأحد القرّاء السبعة، كان راوية لذي الرمّة، الذي يقال إنّ شعره يمثل ثلث لغة العرب... وكذلك حمّاد الراوية المتوفى سنة(156هـ)...»[2]

هذه الثقافة التي تمتّع بها نحاتنا الأوائل ومعرفتهم بكلام العرب وغريبه، هي رافد مهم من روافد القراءة النحوية أو أي قراءة بالمناهج المعاصرة؛ لأننا نجد اليوم تأكيدا بالغا على ضرورة كون المستمع والمتكلّم في نفس المستوى من أجل أن يحقق الخطاب أغراضه التي قيل من أجلها، حتى إنّ الثقافة الاجتماعية السائدة عند هذين الاثنين تشكّل إمّا تمهيدا وإمّا عائقا

[1]- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، ص: 181،182.

[2]- كتاب الشعر، أبو عليّ الفارسي، ص: 16.

يحول دون فهم الخطاب، ويعد سيبويه من رواد هذا النوع من الدراسات الاجتماعية، فقد كانت معاني الأساليب وأغراضها التواصلية أساسا معرفيا لتحليل النحاة للنصوص، ويلاحظ أنّ هذا المنحى التداولي قد بدأ منذ عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ولكن المتأخرين كانوا أكثر اهتماما بذلك مثل عبد القاهر الجرجاني والرضي الإستراباذي.[1]

وفي هذا إشارة طريفة إلى علم البلاغة العربي والمعاني خاصة، ولعل أبوابا مثل الأساليب الخبرية والإنشائية وأغراضها، والأساليب الإيحائية وغيرها، هي من أخصب البيئات التي نمت فيها المفاهيم التداولية مبكّرا. « وأوّل ما يلفت النظر في ذلك دراسة النحاة لأغراض الأساليب، وخروج أسلوب من معنى حقيقي لاصق، إلى معنى آخر، فتناولوا مثلا خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى، نحو الإنكار والاستبطاء، وغيرهما.»[2] وهذا مما يدلّ على أهمية مبدأ الإفادة عند النحاة، ومدى احترامهم الشديد لهذا المبدأ واعتباره غاية منشودة، ولهذا كان تقديس القواعد مطلبا مهمّا عند النحاة تحقيقا للغاية المنشودة، ذلك أنّ المساس بالقواعد من أهم مصادر اللبس والإبهام «... كما يعبّر عن ذلك غرايس " عند الاستخفاف (Flouting) بالقواعد أو استغلالها... مع احترام مبدأ التعاون العام؛ لأن المتكلّم إذا انحرف عن استعمال موافق للحكم والقواعد احتاج المستمع على الأقل إلى تقدير مبدأ التعاون حتى يتوصّل عبر استدلالات متتابعة إلى المقتضى الذي يقصد المتكلّم إبلاغه".»[3]

وبذلك يكون هذا المستمع ذا دور فاعل في رأب الصدع بين عناصر الكلام المحذوفة وبين قصد المتكلّم، وينبغي له أن يتسلّح «...لتلقي القول الشعري بالنيّة الصادقة المخلصة

[1]- ينظر: السياق والمعنى " دراسة في أساليب النحو العربي"، د/ عرفات فيصل المناع، سلسلة دراسات محكمة، مؤسسة السيّاب، لندن، ط1، (2013)، ص: 48.

[2]- في اللسانيات التداولية" في محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، د/ خليفة بوجادي، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، (2009)، ص: 225.

[3]- السياق والمعنى " دراسة في أساليب النحو العربي"، د/ عرفات فيصل المناع، ص: 53.

لاستقباله واحترامه وتخريجه على الوجه الذي يمكن قبوله من وجوه الصحة، ويحتال في تخريجه بدلا من تحريجه. كما يشترط أن يكون على الرتبة نفسها من القدرة الإبداعية من حسن تأليف الكلام وإبداع النظام ...»[1] وبهذا نكون قد استدعينا مجموعة من المعطيات التي تفنّد مقالة الدارسين بقصور ثقافة النحاة عن الاهتمام بالمعنى والمباحث التداولية.

ج. مبدأ الإفادة وقصدية المؤلف:

ما قيل عن مبدأ الإفادة في الخطاب، ينطبق على مبدأ القصدية؛ بحيث مزج النحاة بين تحقيق الإفادة واحترام قصدية المؤلف وقد أدرك ابن الطراوة أهمية إيصال المعنى إلى المقابل، وبأي شكل كان، يقول: « إذا فُهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) لو لم ترفع (زيداً)، وتنصب (عمراً) لم يُعلم الفاعل من المفعول»[2] فهذا النص يوضّح ما أراده النحاة بقولهم أنّ الإعراب فرع المعنى، فالمعنى هو العنصر الرئيس في كلامهم ومتى ما تحقق هذا وبأي صورة كانت كان الكلام تاما.

أمّا ابن جني فيرى أنّ « الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه»[3] في حديثه عن موقع المتكلّم في الإعراب، لأنّه الوحيد الذي يملك المعنى ، وهو الأدرى بمقاصد وأغراض الكلام، لذا كان شكل التركيب من اختصاصه.[4]

غير أنّ هذه الإفادة تتطلّب شرطا جوهريا هو اشتراك المتكلّم والمخاطب في الموضوع، وإلاّ استحال حذف بعض أجزاء الجملة دون إخلال بالمعنى، ويستحيل أيضا تحصيل الحدّ الأدنى

---

[1]- نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، فاطمة عبد الله الوهيبي، ص:240.

[2]- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي القرشي الإشبيلي السبتي، تح: د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، (1986)، ج1، ص: 262.

[3]- الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص: 110.

[4]- ينظر: في اللسانيات التداولية، د/ خليفة بوجادي، ص: 220

من مقصدية المتكلّم إن انعدم السنن المشترك بينه وبين المخاطب، وقد أدرك الشعراء ذلك واشتغلوا عليه من قبل أن تتّخذه الدراسات اللغوية مبدأ مهمّا لتحقيق الدلالة، ومن ذلك أنّ بشارا بن برد سئل عن اختلاف مستويات شعره، فمرّة يقول شعرا من قبيل:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمَا

ومرّة يقول:

رَبَابَةُ رَبَّةُ البيتِ تَصُبُّ الخَلَّ في الزيتِ

لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وديكٌ حَسَنُ الصَّوْتِ[1]

فقال: «... الحال بيني وبينك قديمة وأراك لا تعرف مذهبي في هذا، هذه امرأة كانت لها عشر دجاجات وديك، وكنت لا آكل بيض السوق، وإنما آكل البيض المحصّن، فأردتُ أن أمدَحَها بمَا تفهم...»[2]

إنّ من أهمّ مبادئ تداولية الخطاب الشعري كون المتلقي عارفا باللغة، وفي مستوى الشاعر ذاته. «إنّ المقول له الذي حضر أثناء إعداد المرسلة الشعرية، والذي حضر بقوة أثناء إنشاء النص محرّضا للقول، ومساهما في صنعه بما يشتهيه أو يرغب فيه أو يقبله من أعراف وسنن شعرية يمثل أيضا من خارج النص، بحيث يفسّر ويؤول، ويخرج القول ويفتحه على احتمالاته، لأنّه يباري القائل في مهاراته ولا يقل عنه.»[3]

[1]- ينظر: مجالس العلماء، الزجاجي، ص: 205،206.

[2]- نفسه ، ص: 206.

[3]- نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، فاطمة عبد الله الوهيبي، ص : 240.

وفي المقابل نجد أن المتلقي مراعى من قبل الشاعر حتى قبل إنتاج الخطاب الشعري ، إذ يقوم إنتاجه الشعري على مجموعة من الافتراضات تهدف في مجملها إلى تحقيق التأثير على المستمع، فيخرج خطابه الشعري وفق شكل معين وبمعايير خاصة، تليها في زمن القراءات افتراضات أخرى يبنيها القارئ اعتمادا على النص وهو يهدف من خلال هذا الفعل إلى الوصول إلى مقاصد الشاعر منطلقا من البنية التي يحكمها قانون المشابهة الذي يحكم بنية القصيدة في كل عصر من الأعصر الأدبية وتتعلق مباشرة بالمحتوى.[1] ثمّ يعرّج على البنية الداخلية وتتعدّد قراءاته لها بما يتناسب مع الطاقة الإبداعية لهذا الشاعر أو ذاك، وتبعا لتميّزه وتفرّده في تشكيل القصيدة «... وهو يسلك في بناء القصيد مسلكا مغايرا لسابقيه، يبحث لصوته الشعري عن خصوصية أو ذاتية إبداعية تشبه أو لعلها تناظر ذاتية القول بالقياس إلى الجملة. فالقصيد عمل قولي داخل لغة الشعر،...»[2]

أنشد الفرزدق بيتا لذي الرّمة في مجلس جمعه بابن أبي إسحاق الحضرمي، يقول:[3]

وعَينَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعولانِ بالألبَابِ مَا تَفعَلُ الخَمْرُ

ثم قرأ ابن أبي إسحاق الحضرميّ هذا الخطاب وفق ما هو مألوف لديه في تركيب الجملة فقال: «ما كان عليك لو قلتَ فعولين؟ فقال الفرزدق: "لو شئت أن أسبّح لسبّحت". ونهض فلم يعرف أحدٌ في المجلس قوله: "لو شئت أن أسبّح لسبّحت". فقال ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنّه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر.» [4] وشتّان ما بين المعنيين، فمقالة الفرزدق استفزّت النحويّ لإعادة قراءة الخطاب الشعري والبحث

[1]- ينظر: تداولية النص الشعري" جمهرة أشعار العرب أنموذجا"، شيتر رحيمة، ص:260.

[2]- الشعرية العربية والمقاربات التداولية، د/ صالح بن الهادي رمضان، ص: 446.

[3]- ديوان ذي الرّمة، شرح الخطيب التبريزي، ص: 209.

[4]- مجالس العلماء، الزجاجي، ص:85،86.

عن قصديّة الشاعر قبل التفكير في تعديل الخطاب أو تخطئة القائل، «...ولا يكفي في تحقّق التواصل القصدي أن يوجّه المتكلّم خطابه المقصود، بل ينحتم إدراك المخاطَب قصديّة المتكلّم في فعل التوصيل، وبذا ينعكس القصد التوصيلي على ذاته ويشكّل جزءا مما يُراد توصيله.»[1] وهذا هو مفهوم القصدية عند بول غرايس، إلا أنّه لم يسلم من النقد والاعتراض، ولذلك رأى ريكاناتي أنّ القارئ مطالب بالتعرّف على قصد المؤلف كإنجاز تواصلي قصديّ.[2]

من هنا تتحدّد معالم قصدية المؤلف بين التأثير في المستمع وإنجازية الخطاب من خلال كيفية تشكيل التراكيب ناهيك عن المعاني اللانهائية التي تزخر بها بنية النص الشعري«...ولهذا كلّه فإننا سننظر إلى التركيب في الشعر لا على أنّه تراكيب ميتة محايدة ولكنّها تراكيب تؤدي جزءا من معنى القصيدة وجماليتها، وإذا صحّ هذا، فإنّ التراكيب النحوية في القصيدة الشعرية تتناغم مع باقي العناصر الأخرى. »[3] حتى تكون جزءا لا يتجزأ من المعنى، وجانبا من جوانب قصدية المؤلف تحمل من مراده وشخصيته. يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الشأن: « وجملة الأمر أنّه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصِفة إنْ لم يُقدَّم ما قُدم، ولم يُؤخَّر ما أُخِّر، وبدئ بالذي ثنّي به، أو ثنّي بالذي ثُلّث به، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة: أفي الألفاظ يحصل له ذلك، أم في معاني الألفاظ؟ وليس في الإمكان أن يشكّ عاقل إذا نظر أنْ ليس ذلك في الألفاظ...» [4]

تذاكر العلماء بيتا لابن غلفاء:[5]

---

[1]- العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص:73.

[2]- ينظر: نفسه، ص: 74.

[3]- تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، د/ محمّد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط3، (1992)، ص: 70.

[4]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:364.

[5]- ينظر: خزانة الادب، عبد القادر البغدادي، ج8، ص:313. و الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تح: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، القاهرة-مصر، (1982)، ج2، ص:636.

ذَرِينِي إِنَّمَا خطَئِي وصَوْبِي عَلَيَّ وإِنَّمَا أنفقتُ مالُ

«فقالوا: ارتفع "مالُ" بما، إذ كانت في موضع الذي. ثم سكتوا فقال لهم أحمد بن عبيد (...) هذا الإعراب فما المعنى؟ فأحجم القوم فقيل له: فما المعنى عندك؟ قال: أراد ما لومك إياي وإنّما أنفقتُ مالا ولم أنفق عرضاً، فالمال لا يُلام على إنفاقه.»[1] ويُذكر أنّ أحمد بن عبيد نال بقراءته هذه السبق على العلماء ممن حضروا المجلس إلى تأديب ولد المتوكّل.

وبهذا المعنى جاء البيت في الشعر والشعراء لابن قتيبة وخزانة الأدب ويسبق هذا البيت قوله:[2]

ألا قَالَتْ أُمَامَةُ يَوْمَ غَوْلٍ تُقَطِّعُ يا بنَ غَلْفَاءَ الحِبَالُ

ها نحن نقف بثبات على إلغاء وجود أي مزية للنحو ولا لعلم المعاني مالم يكونا معا خادمين للمعنى، في ظل مقصدية المؤلف وحريته المطلقة في اختيار ما يشاء من ألفاظ وتراكيب تعبيرا عن المعاني وإبلاغا لها، محترما مبدأ الإفادة ليحصل المراد ويبلغ القصد، وفي خضم كلّ هذا يتجلى مبدأ آخر من مبادئ تداولية الخطاب الشعري لا يقل أهمية عن سابقيه.

د. سياق المقام:

تتضح تداولية الخطاب الشعري في فهم القارئ المخرّج له، وتعامله التداولي التأويلي معه، وعليه؛ فإنّ من متطلّبات هذه القراءة النحوية التداولية استحضار جميع المبادئ التداولية بدءاً بمقصدية المؤلف، مرورا بثقافة القارئ، ووصولا إلى سياق المقام أو الموقف.

[1]- مجالس العلماء، الزجاجي، ص: 22.

[2]- ينظر: خزانة الادب، عبد القادر البغدادي، ج8، ص:313.

تعود بدايات النظرية السياقية في الغرب إلى اهتمام اللغويين هناك بالسياق وعلاقته باللغة ،« فقد قاموا بدراسة الظواهر السياقية وأولوها عناية واضحة، وذلك في معرض اهتمامهم بدراسة المعنى ، حتى عُدّت نظرية السياق حجر الأساس في المدرسة اللغوية الاجتماعية التي أسسها فيرث في بريطانيا(...)فقد عرفت مدرسة لندن بالمنهج السياقي الذي وضع تأكيدا كبيرا على الوظيفة الاجتماعية للغة »[1] ثمّ نمت هذه النظرية وتطوّرت مع تبنّي النظرية النسقية الوظيفية للسياق بمفهومه الفيرث، وربطها بين المعاني الوظيفية والمعاني المقاميّة التي تلابس الحدث اللساني، أو بعبارة أخرى السياق بشقّيه اللغوي والمقامي، ومن ثمّ يكون النصّ والسياق حسب هاليداي جانبين لعمليّة واحدة.[2]

على أنّ السياق بجانبيه المذكورين آنفا لم يكن بمعزل عن دراسات النحاة العرب منذ بداياتها، «وليس دور سياق الموقف عند النحويين قاصرا على بيان أثره في توجيه المعنى فحسب، وإنما له أدوار أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، فهو – وفي كثير من الأحيان- يستعمل قرينة في معرفة الإعراب في حال غياب بقية القرائن كما هو الحال في غياب القرائن في الاسم المقصور مثل (عيسى) و (موسى) مما اضطر النحاة إلى القول بالرتبة المحفوظة فيهما،...»[3] ولعلّ أهمّ خدمة يقدّمها سياق الموقف إلى النحو هو أمن اللبس، أو إزالة اللبس بالعودة إليه؛ حتى أنّ النحاة أجازوا الإخلال ببعض عناصر الجملة مادام السياق يصلح ذلك الخلل، وقد جعل ابن هشام هذا الترخص من أجل المعنى من مُلح كلامهم قال: «من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام»[4]، ومناط الأمر في اشتراك المتكلّم والمخاطب في الموضوع، وتواجدهما في

[1]- الدلالة والتقعيد في فكر سيبويه، د/ محمّد سالم صالح، ص: 277.

[2]- ينظر: العدول التركيبي في النحو العربي، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص:97.

[3]- السياق والمعنى " دراسة في أساليب النحو العربي"، د/ عرفات فيصل المناع، ص: 55.

[4]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج2، ص:804.

موقف كلامي واحد، فإنّ ذلك يعطي المتكلم الحقّ في حذف بعض أجزاء الجملة أو التجوّز في إعرابها دون إخلال بالمعنى ولا قطع لقناة التواصل بينهما.

بناء على هذا؛ كان سياق المقام الذي ينشأ فيه النص الشعري هو ذاته الذي يستند إليه متلقيه في فهمه وتوجيهه، ويزداد الأمر عمقا عندما يتعلّق بتحليل لغوي لخطاب شعري. قال القطامي:[1]

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ على دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

ووقع الاختلاف بين النحويين في تخريج البيت «... ذلك أنّه إذا وافقته والسّباع معه، فقد دخلت السّباع في الموافقة، فكأنّه قال فيما بعد: وافقت السباع، قال ابن جني: وهو عندنا على حذف المضاف أي وافقت آثار السّباع. قال أبو عليّ: لأنّها لو وافقت السّباع هناك لأكلتْها معه (...) ومنع المبرّد النصب هنا لأنّ المعنى لم يتم عنده، قال: فلمّا لم يتمّ قصدُهُ لأنّه أراد فصادفته على حال ما ولن تراها إلا في حالة ما، وكان تمام الكلام المقصود ذكر الحال، لم يجز أن يحمل النصب على إضمار معنى اللفظ الأول، وردّ هذا الزجّاج، وذكر أنّ القصد في قوله: فصادفته، إنما هو إلى الولد وذلك لأنّ الوحشية، طلبت ولدها فصادفته وصادفت على دمه السباع، فلمّا كان المعنى يدلّ على هذا واحتاج الشاعر إلى إيقاع المصادفة على الولد المطلوب أضمر للسباع فعلا دلّ عليه أوّل الكلام، كأنّه قال صادفته وصادفت السباع على دمه. »[2]

الواضح أنّ سياق المقام تحكّم في مختلف توجيهات النحاة للبيت السابق فلو أن أحداث القصة لم تكن حاضرة بأذهانهم لما كان هناك مدخل للاعتراض على إعراب النص بظاهره، غير

[1]- روايته في الديوان:(فكرّت تعند فيقَتِها إليه فألفَتْ عند مرِبضِه السّباعا) ينظر: ديوان القطامي، تح: د/ إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط1، (1960)، ص:41.

[2]- مسالك النحاة في وجوه الروايات، د/ محمّد خليفة الدنّاع، ص: 163،164.

أنّ المقام يقتضي وصول الوحشية بعد موت صغيرها ورحيل السباع عنه ، وهو ما تؤكده الأبيات الموالية للشاهد:[1]

لَعِبْنَ بِهِ فَلَمْ يَتْرُكْنَ إِلّا إِهَابًا قَدْ تَمزّقَ أَوْ كُرَاعَا

فَسَافَتْهُ قَلِيلًا ثُمّ وَلّتْ لَهَا لَهَبٌ تُثِيرُ بِهِ النّقَاعَا

بناء على استحضار السياق في تخريج الشواهد من طرف النحاة « لا يكون السياق قرينة يستدلّ بها متلقي النص على المعنى فقط، وإنّما يعمل قرينة إعراب أو قرينة نحوية تُحدّد الإعراب، بالاعتماد على قرينة السياق.»[2]

يختلف سياق المقام في التداولية الشعرية عن المقام في أشكال الخطاب العادي أو الوظيفي في كونه ممتدّا إلى آماد أبعد من لحظة التلفظ باعتباره يحتوي خطابا إيحائيا يستمر في الزمن وصالحا لاستحضاره في مناسبات ومواقف مشابهة للموقف الذي قيل فيه، ومثال ذلك ما رواه الدكتور تمام حسان عن أستاذه علي الجارم الذي تصدّر للصلح بين قبيلتين عراقيتين، ونجح نجاحا باهرا حين استشهد بقول البحتري:[3]

شَوَاجِرُ أَرْمَاحٍ تَقَطّعُ دُونَهَا شَوَاجِرَ أَرحامٍ ملومٌ قَطُوعُهَا

إذا احتربَتْ يوماً ففاضَتْ دماؤُها تذكّرتِ القُربى ففاضَتْ دموعُهَا

[1]- ديوان القطامي، تح: د/ إبراهيم السامرائي، ص: 42.

[2]- السياق والمعنى " دراسة في أساليب النحو العربي"، د/ عرفات فيصل المناع، ص: 57.

[3]- رواية الديوان: (شواجرُ أرماح تقطّعُ بينَهم ...) ينظر: ديوان البحتري، ص:1299.

فبكى لهذا الشعر رجال القبيلتين ولانت قلوبهم، وما ذلك إلا لأن المقال القديم قد قيل في مقام شديد الشبه بمقامه الأصلي.[1]

يتجلى بذلك ما للشعر من سيرورة في الزمن وعدم تقيّد بضيق المقام الذي قيل فيه، خاصة وأنه حاضن لثقافة اجتماعية متكاملة على غرار الأمثال السائرة والحكم، ويتجلى أنّ تطبيق التداولية الشعرية يمكن أن يبرز صلة هذا الأدب باللاوعي الجماعي.[2] على الرغم من أنّ الموروث الشعري وصلنا مكتوبا «...ففقد بذلك عنصر المقام الاجتماعي، ولذلك أصبح لزاما على الكاتب قبل إيراد أي نص أدبي أن يعيد تكوين هذا المقام بوصف الأحداث...»[3] وما إعادته لوصف المقام وأحداثه إلا لإحساسه بضرورة إيراده ليتمكن المتلقي من فهمه، وكان البلاغيون أوّل من اعترف بفكرة المقام وأقرّها ، فكانوا متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت بعد زمن من البحث والتبصّر.[4]

يعد الخليل بن أحمد –كما يتضح من كتاب تلميذه سيبويه– من أوائل النحاة الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة في المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام[5] ومن أمثلة ذلك قوله:«... وذلك أنّ رجُلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقا كان محالا؛ لأنّه إنّما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيتَ أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمِر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني. إلا أنّ

[1]– ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسان، ص: 340،341.

[2]– ينظر: الشعرية العربية والمقاربات التداولية، د/ صالح بن الهادي رمضان، ص: 454، 455.

[3]–اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 227.

[4]– ينظر: نفسه، ص: 337.

[5]– ينظر: الدلالة والتقعيد في فكر سيبويه، د/ محمّد سالم صالح، ص:369.

رجلاً لو كان خلْفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلتّ مَن أنت؟ فقال أنا عبدُ الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا »[1]

ها نحن نرى أن لا شيء يتحكّم في حسن العبارة أو إحالتها إلا حال المتكلم والمخاطب في المقام والعبارةُ واحدة. وكذلك تعليلهم حذف الفعل بكثرة استعمالهم لهذا التركيب، وهي من العلل الدلالية إذ تؤدي إلى علم المخاطب بالمعنى ووضوح الدلالة لديه.[2] كل ذلك يؤكّد على وعي النحاة المبكّر بملابسات الخطاب قبل التكلّم في إعرابه ودلالاته، « ومن ثم، فإنّ معنى العبارة يتغيّر طبقا للمساق الذي ترد فيه، وما دام الأمر كذلك، فالواجب يقتضي تأويل كل كلمة أو جملة، ليس في استقلاليتها وتفرّدها، وإنما من خلال مراعاة سياقها، إلى درجة يصح القول إذا كان التركيب يوجد داخل النص، فإنّ الدلالة توجد داخل السياق، وهذا لا يقتصر على تحديد دلالة العبارة فقط، بل يمتد ليشمل تحديد الصور والاستعارات والمجازات، والبحث في آليات ضبطها وتأويلها.»[3]

هـ . السياق اللغوي:

يمكن للبنية النصية التي تسم فترة زمنية معينة أن ترسي مجموعة من القواسم المشتركة بين المبدع والمتلقي، غير أنّ اللغة التي تشكل فضاء مشتركا بينهما في عصر معين، هي ذاتها التي يحتاج القارئ النموذجي إلى فك شفرتها في أزمنة وعصور بعيدة عن عصر الإنتاج في سبيل إعادة تشكيل أرضية مشتركة بينهما؛[4] لأنّ اللغة خاصية اجتماعية وكائن متطوّر بتطوّر الزمان، مما يدعو القارئ إلى تحيين ثقافته و تطوير آلياته للتعرّف على الأنساق اللغوية المتقادمة العهد.

---

[1]- كتاب سيبويه، ج2، ص: 80،81.

[2]- ينظر: : الدلالة والتقعيد في فكر سيبويه، د/ محمّد سالم صالح، ص: 370،371.

[3]- دور السياق في ترجيح بين الأقاويل التفسيرية، د/ محمّد إقبال عروي، دار روافد، الكويت، ط1، (2007)، ص: 25.

[4]- ينظر: تداولية النص الشعري" جمهرة أشعار العرب أنموذجا"، شيتر رحيمة، ص: 255.

لقد سبقت الإشارة إلى خطر بتر الشواهد الشعرية من سياقاتها اللغوية؛ ووجدنا أنها عائق في سبيل فهم معنى النصوص وبالتالي عدم القدرة على تخريجها أو قراءتها نحويا، كما أنّ هذا الفعل الذي أقدم عليه النحاة بداعي عدم الحاجة إلى أكثر من البيت الشاهد، ترتّبت عنه فجوة بين المتلقي وبين بنية النص ومقصدية قائله في العصور اللاحقة.

ولم تأت فكرة اجتزاء الشاهد الشعري عند النحاة من فراغ، بل كانت لها خلفية نقدية تتلخّص في فكرة وحدة البيت؛ إذ شاع بين نقاد الشعر ومتذوقيه الجزم بوحدة البيت في القصيدة الجاهلية وحتى صدر الإسلام، ذلك أنّ القصيدة الواحدة كانت تجمع بين أغراض مختلفة، تبدأ غالبا بالمقدمة الطللية، وتنتقل من غرض إلى غرض ممّا جعلهم يحكمون عليها بوحدة البيت، ويجعلونها خاصية من خصائص الشعر في تلك المرحلة، على الرّغم من خطأ هذه الدعوى وقبحها في الشعر إن عُدّت صحيحة.

يقول مُحَمَّد حسن شُراب في نقده لهذا الحكم: «وكيف يقولون إنّ البيت وحدة القصيدة – يعني أنّه يُفهم وحده– ونحن نجد آلاف النماذج من الأبيات التي لا تُفهم إلا في سياق ما بعدها، وما قبلها. واقرأ قول عنترة بن شدّاد:[1]

ومُـدَجّجٍ كرهَ الكمـاةُ نزالَه لا ممعنٍ هـربًـا ولا مستسلـمِ

فهذا البيت لايُفهم إلا إذا قرأتَ ما بعدَه، وهو:[2]

جـادَت يـداي لهُ بعـاجلِ طعنـةٍ بمثقّفٍ صَـدْقِ الكُعُوبِ مُقوَّمِ» [3]

[1]– ديوان عنترة بن شداد، تح: مُحَمَّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، جامعة القاهرة، كلية الآداب ، رسالة ماجستير،(1964) ص: 209.

[2]– روايته في الديوان: (جادت يداي له بعاجل طعنة بمثقّف صدق القناة مقوّم) ينظر: نفسه، ص: 210.

[3]– شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شرّاب، ج1،ص: 15

ومن هنا كان ينبغي على النقاد أن يحكموا بوحدة القصيدة، ويغلقوا الباب على الكثير من الدعاوى المشككة في الشعر وصدق روايته، ويغلقوه أيضا على احتراف النحاة اجتزاء الشواهد من سياقاتها « ...وحتى أبيات الحكمة التي تؤدي معاني منفردة، فإنها مربوطة بخيط دقيق يتّصل بالتجربة التي عاناها الشاعر، فلا تلتفتّ إلى ما قال النقاد»[1] وبذلك صار لزاما على قارئ النصوص الشعرية أن يقرأها في سياقاتها اللغوية، وخاصة حين يتعلّق الأمر بالبحث في تداوليتها.

والمعلوم أنّ قدرات المؤولين للمعنى تتفاوت باختلاف نظرتهم وتحليلهم للأنساق اللغوية، ويجتهد النحاة في البحث عن القرائن اللغوية اللفظية والمعنوية التي تسهم في الوقوف على المعاني وتعديد التوجيهات، ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة.[2]

كما نجد أنّ جل القرائن النحوية التي ساقها النحاة لترجيح الأوجه الإعرابية، مستقاة من تداولية هذا المقول وسياقاته اللغوية وغير اللغوية التي قيل فيها، وها هي قرينة الرتبة تقف شاهدا على ذلك في حال المحافظة عليها والعدول عنها، ففي كلا الحالين لم يكن ترتيب العناصر اعتباطيا «... بل ثمة قيود تضبط العدول عن الأنماط المؤصلة في اللغة الواحدة ومن أهم الأهداف التحليلية في النظريات اللسانية، أن تُحدّد مجموعة المبادئ التي تقيّد تحولات الرتب داخل التراكيب؛ لأنّ كفاية النظريات اللسانية مرهونة بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر الرُّتبية، فضلا عما تقدمه من فرضيات ممكنة التحقق؛ لهذا تُقرر الدراسات النحوية الحديثة أنّ ترتيب المكونات في العربية الفصحى يعتمد على مبادئ، تحددها الوظائف التداولية أو التركيبية أو الدلالية»[3]

[1]- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شرّاب، ج1، ص: 18.

[2]-ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، ص:180،181.

[3]- العدول التركيبي في النحو العربي، د/ نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، ص:126،127.

ولا يخفى على أحد أن التقديم والتأخير من المباحث التي عني بها النحو والبلاغة على السواء فتناول النحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكّن الخبر في ذهن السامع لأنّ في المبتدأ تشويقا إليه[1] وتتوسّع البلاغة في دراسة التركيب ذي الترتيب غير المحفوظ بمختلف أغراضه وأبعاده التداولية. «ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح "التعليق" وقد كتب دراسته الجادة في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان "النظم"... »[2] ونضرب هنا مثالا عن التقديم والتأخير كما عالجه الجرجاني في دلائل الإعجاز، يقول:«واعلم أنّه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدّم الذي هو الخبر، إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدّم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتُحسن التدبّر، أنشد أبو عليّ في "التذكرة":

نَـمْ وإنْ لم أنَـمْ كَـرايَ كَـرَاكَـا

ثم قال: ينبغي أن يكون "كراي" خبرا مقدّما، ويكون الأصل: "كراك كرايَ" أي: نم وإن لم أنم فنومك نومي (...) فهو كبيت الحماسة:

بَنُونَـا بنُوا أبنَـائنَـا وبَنَـاتُنَـا بَنُوهُنَّ أبنَـاءُ الـرّجَـالِ الأبَـاعِـدِ

فقدّم خبر المبتدإ وهو معرفة، وإنّما دلّ على أنّه ينوي التأخير المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قُدّمت هي المبتدأ لتقدّمها...»[3]

الواضح أنّ الاعتماد على المعنى العام للسياق اللغوي هو الذي طغى في بيان المقدّم والمؤخر في التراكيب لأنّ الإسناد قرينة لغوية محضة لا تستند إلى السياق الخارجي. وهو من أصعب

[1]-ينظر: في اللسانيات التداولية، د/ خليفة بوجادي، ص: 226.

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، ص: 186.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:374،373.

القرائن اللغوية لأنه قرينة معنوية تحتاج إلى التأمل العميق الذي غالبا ما يقود إلى متاهات التفكير والتأويل الظني، ولهذا كان الكشف عن قرينة التعليق في التركيب هو الغاية الكبرى للتحليل النحوي.[1]

نلمس في التحليل البلاغي للظاهرة شيئا من النحو والدلالة، وبالتالي تحليلا تداوليا واضحا، ولا بدّ من طرق التحليل النحوي للتقديم والتأخير لنتبيّن صدق فكرتين أساسيتين: أولاهما استدعاء التخريج النحوي للسياق اللغوي في مواجهة ما يشكل على القراءة النحوية من مثل ظاهرة التقديم والتأخير، وثانيهما جور الحكم الذي ألقي على النحاة بالمطلق، القاضي باجتزائهم للشواهد الشعرية من سياقاتها اللغوية بما يؤثر على تداولية الخطاب الشعري ككل.

جاء في مجالس العلماء للزجاجي نقلا عن الرواة «أنّ الأصمعي دخل يوما على سعيد بن سَلْمَ وابن الأعرابي يؤدّب حينئذ ولده(...) فأنشد الغلام لرجل من بني كلاب شعرا روّاه إيّاه ابن الأعرابي وهو:

رأتْ نِضْوَ أسفارٍ أميمَةُ قاعِدًا علَى نِضْوِ أسْفَارٍ فَجُنّ جُنُونُهَا

فقَالَتْ مِنْ أيّ النّاسِ أنتَ ومَنْ تَكُنْ فإنّكَ راعِي صرمَةٍ لا تَزِينُهَا

فقُلْتُ لَهَا : لَيسَ الشّحُوبُ عَلى الفَتَى بِعَارٍ ولا خَيرُ الرّجَالِ سَمِينُهَا

عليك براعي ثلّةٍ مسلحبّةٍ يروحُ عليهِ مَحضُها وحقينُها

سمينُ الضواحي لم تؤرّقْهُ ليلةٌ وأنعَمَ أبكارُ الهمومِ وعُونُها

[1] – اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسان، ص: 182.

ورفع ليلة، فقال له الأصمعي: من روّاك هذا؟ فقال: مؤدّبي. فأحضره واستنشده البيت، فأنشده ورفع ليلة، فأخذ ذلك عليه، وفسّر البيت فقال: إنّما أراد لم تؤرّقه ليلةً أبكار الهموم(...) ثم قال لابن سلمَ: من لم يُحسن هذا فليس موضعا لتأديب ابنك. فنحّاه.»[1]

أشكل التقديم والتأخير في المثال السابق على ابن الأعرابي، فرفع "ليلة" على الفاعلية لمجاورتها الفعل، بينما اعتمد الأصمعيّ على السياق اللغوي ومعنى البيت فاهتدى إلى الفاعل الحقيقي وهو "أبكار الهموم" وأمّا الليلة فبقيت على ظرفيتها وهو الصواب.

ومثال آخر على اعتماد السياق اللغوي في تحديد الدلالة والإعراب أيضا، عند الخليل بن أحمد في قول النابغة الذبياني: [2]

إذَا تغنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيّجَني ولَو تَغَرّبْتُ عَنْهَا أمَّ عَمَّار

إذ علّق عليه بقوله: « لما قال هيّجني عُرف أنّه قد كان ثمّ تذكّر لتذكرة الحمام وتهييجه، فألقى الذي عُرف منه على أم عمّار، كأنّه قال: هيّجني فذكّرني أمّ عمّار.»[3] ومعنى كلام الخليل أنّ الشاعر إنما نصب "أم عمّار" بفعل دلّ عليه السياق اللغوي المذكور قبله وهو هيّجني، لأنّ "هيّجني" تدل على "ذكّرني"، مستندا في ذلك إلى ثقافته الخاصة كقارئ للنص، ومراهنا أيضا على السنن المشترك بين القائل والمتلقي مما جعله يحذف الفعل "ذكّرني" بدلالة المذكور عليه، وفي ذلك استدعاء لمخرج الإضمار أيضا والحمل على المعنى لأنّه ضمّن معنى ذكّرني الفعل هيّجني ونصب المفعول به حملا على المعنى.

[1]- مجالس العلماء، الزجاجي، ص: 16،17.

[2]- روايته في الديوان: (... وإنْ تغرّبتُ عنها أمَّ عمار) ينظر: ديوان النابغة الذبياني، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، (1996)، ص: 21

[3]- كتاب سيبويه، ج1، ص:286.

أثبت المثالان السابقان استدعاء السياق اللغوي عند النحاة لقراءة النصوص الشعرية قراءة نحوية يقبلها المنطق النحوي والمعنى العام للنص وإن لم تكن هي المعنى المقصود تماما من الشاعر، وهذا ليس من متطلبات القراءة عموما والتخريج النحوي خاصة، كما أنّ التحليل السابق برهن على قراءة تداولية للخطاب الشعري تستدعي جل مبادئ التداولية.

أمّا عن دعوى اجتزاء النحاة بالشاهد الشعري ، فلم يكن هذا الحكم ثابتا بل كان استدعاء القصيدة التي اجتزئ منها الشاهد يمثل جزءا مهمّا من منهج النحاة في قراءة الشواهد وترجيح الدلالة. « لقد أصبح مبدأ مراعاة السياق شرطا أساسا في فهم الخطاب، غير أنّ ما نودّ التذكير به —هنا– هو أنّ السياق لا يقوم بالوظيفة التفسيرية فقط، وإنّما يتعداها إلى وظيفة أخرى تختص بترجيح معنى معيّن على ما سواه، وتقوية دلالة مخصوصة على حساب دلالات مرجوحة، ورفع الاحتمالات بتأكيد احتمال واحد قوي لقوّة مرتكزه السياقي»[1]

بناء على ما سبق، تبيّن أنّ التخريج القرائي عند النحاة اعتمد على مبادئ ومرتكزات التداولية كما عرفتها الدراسات القرائية الحديثة، فما هو تأثير التخريج القرائي للشاهد الشعري على الدرس النحوي ؟

3– أثر التعدد القرائي للشواهد الشعرية:

خلّفت التخريجات القرائية للشواهد الشعرية آثارا تراوحت بين الإيجابية والسلبية، ومن بين آثارها السلبية ما وقع من خلط في مادة النحو على متعلّميه خاصة، مما سبب حيرة ونفورا في أوساط المتعلمين «فإنّ المتعلّمين ومتوسطي الثقافة لا يستطيعون أن يرجحوا بين رأي وآخر،

[1]– دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، د/ محمّد إقبال عروي، ص:30.

ومن هنا يقعون في التشويش والبلبلة»[1] والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل كان لتعدد التخريجات القرائية أثر طيب على المتعلّمين؟

إنّ جلّ ما يأخذه الدارسون على النحاة في مجال تعديد التخريجات القرائية هو خلطهم بين المعنى ومنطق النحو «...فالحدث لابدّ له من محدث في الواقع، فإذا وجد الفعل في اللفظ، فلا بدّ أن يُستكمل بالفاعل، وهنا يأتي التقدير، والإسناد لا يكمل في الواقع إلا بوجود مسند ومسند إليه، فإذا غاب أحدهما من الجملة فلابدّ من تقديره»[2] ولا نرى ذلك مأخذا لأنّه يحتكم إلى ما يفترض أن يكون في الواقع كما قال صاحب العبارة وبالتالي فالمؤول يراعي عدم التنافي مع مبدأ الإفادة في الكلام إلا إذا كان الكلام مفيدا دون الحاجة إلى تقدير المحذوف، على الرغم من أنّ الدارسين المحدثين دخلوا في شبه إجماع على ضرورة إلغاء التأويل النحوي وحمل النص على ظاهره.[3]

فإذا غضضنا الطرف عن الدعاوى المناهضة للتأويل والتخريج القرائي باعتباره مساهما في صعوبة النحو وتشعّبه عندهم؛ نجد أنّه مساهم في ثراء النحو والدلالة وتحديد المعاني. فكيف يكون التخريج القرائي صعوبة نحوية يدفعها المحدثون؟ وما هو الثراء النوعي لظاهرة التخريج القرائي؟

أ. استثمار التخريج القرائي في استحداث القواعد:

كانت الشواهد الشعرية في النحو العربي الأكثر والأغزر بين جميع مصادر الاحتجاج، كما أنّها كانت مجالا خصبا لتعدّد القراءات والتأويلات، بحكم صلاحيتها للإنشاد في سياقات مقامية مشابهة للسياق الذي قيلت فيه، وخصائص لغة الشعر وبنيته كذلك. وقد تنبّهت

[1]- تعدد التوجيه النحوي، د/ محمّد حسنين صبرة، ص: 355.

[2]- أصول النحو العربي، د/ محمّد عيد، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط4، (1989)، ص:182.

[3]- ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، د/ عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط1، (1984) ج1، ص:122.

المدارس النحوية إلى هذه الميزة في الشعر العربي، واختلفت في التعامل معها؛ إذ قرّر النحاة في البصرة رفض ما يخالف القواعد القياسية من الشعر كمعيار نظري، وإن كانوا عمليا قد أجازوا تعدد القراءة النحوية للشاهد.

وبينما سار الأمر كذلك عند البصريين كان للكوفيين رأي آخر؛ إذ أضافوا « آراء جديدة في النحو العربي لم يصل إليها نحاة البصرة إمّا لشذوذها وعدم القياس عليها وإمّا أن تكون آراء اجتهادية وصل إليها علماء الكوفة باجتهاداتهم الخاصة»[1] وليس أمر الاطّراد والشذوذ في الشاهد هو ما يعنينا هنا، وإنما الاجتهادات القرائية التي أنتجت آراء مذهبية أو قواعد فرعية في مختلف مدارس النحو العربي.

فعلى سبيل المثال نجد عند النحاة قاعدة تقول إنّ المنادى لا يأتي معرّفا بالألف واللام فيما عدا لفظ الجلالة « وحين واجهتهم بعض الشواهد التي خالفت هذه القواعد، وجاء الاسم فيها معرّفا بالألف واللام كما في قول الشاعر:[2]

فـديتُكِ يـا التي تيّـمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بـالودّ عنّي

وجّهوها ضمن قاعدتهم، فأوّلوا الشواهد بأن قدّروا الاسم المنادى قبل المعرّف بالألف واللام صفة له، والتقدير في مثل الشاهد السابق يا أيّتها التي تيّمتِ قلبي. فولّدوا قاعدة فرعية خرجت على الأصلية...»[3]

1- ما استحدثه الكوفيون:

اتّخذ نحاة الكوفة بعض المواقف المتفرّدة من بعض الظواهر اللغوية، وخالفوا بها النحو البصري، ولا يتلخّص التفرّد في هذه المواقف فحسب: وإنّما هو ناتج عن رؤية واختيار في

[1]- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، (1974)، ص: 314.

[2]- كتاب سيبويه، ج2، ص: 197 وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج2، ص: 293. وروايته فيهما: (من أجلك يا التي تيّمت قلبي...)

[3]- تعدد الأوجه في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم، مجلة جذور، (جويلية 2009)، مج11، ع28، ص:33،34.

المنهج والأصول تختلف عن رؤية النحاة البصريين، فاستحقّت مدرسة الكوفة بذلك تسمية المدرسة. ومن بين هذه المواقف ما ذهب إليه الكوفيون في أنّ "كما" تأتي بمعنى "كيما" وهي أداة من أدوات نصب المضارع، وكان سندهم في ذلك هو مرويات من الشعر كقول صخر الغي:[1]

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا والقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا

وقول عمر بن أبي ربيعة:[2]

وطَرْفُكَ إمّا جِئْتَنا فاصْرِفَنَّهُ كَما يحسِبُوا أنَّ الهَوى حيثُ تنظُرُ

علّق الفارسيّ على هذا البيت بقوله: «الأصل "كيما" فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلّف واضح، بل هي كاف التعليل وما الكافّة، ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى، وزعم أبو محمّد الأسود في كتابه المسمّى نزهة الأديب أنّ أبا عليّ حرّف هذا البيت، وأنّ الصواب فيه:

إذَا جِئْتَ فامنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسِبُوا ... »[3]

وقول رؤبة بن العجاج:[4]

لا تَظْلِمُوا النـاسَ كَمـا لا تُظْلَمُوا

وقد علّق الرضي عليه قائلا: « وجوّز المبرّد والكوفيون نصب المضارع بعد "كما" على أنّها بمعنى "كيما" والياء محذوفة (...) والبصريون يمنعون ذلك وينشدون:

---

[1]- روايته في الديوان: (جاءتْ كبيرٌ كَيمَا أُخفِّرَها) ينظر: ديوان الهذليين، ج2، ص:61.

[2]- روايته في الديوان: (إذَا جِئْتَ فامنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تنظُرُ) ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، د/ فايز محمّد، ص: 127.

[3]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص:193.

[4]- رواية الديوان: (لاتَشْتُم الناسَ كما لا تَشتَم) ينظر: مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وليم بن الورد البرونسي، ص: 183.

لا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُ »[1]

واستنادا إلى أيضا، اعتمدوا قول عديّ بن زيد العبادي: [2]

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يومًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائِلٌ سَأَلاَ

وقول الآخر:[3]

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِيُخَافَهُ تَشَاوَسُ رُوَيْدًا إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلُ

ووجّهه الكوفيون على أنّ الشاعر أراد « كيما أخافه، إلا أنّه أدخل اللام توكيدا، ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا.»[4]

تتّضح للعيان إضاءة قرائية من جانب الكوفيين لإثبات عمل كما في الشاهد السابق على الرغم من وجود لام التعليل بعدها، متّجهين إلى الاشتغال على قصدية المؤلّف بتأكيد التعليل، وبذلك يكون الحرف الأوّل هو الناصب بينما يكتفي الثاني بمهمة التأكيد مع إهمال العمل. وقد ردّ ابن الأنباري جميع هذه الشواهد وخطّأ روايتها على النصب، وجعل الصواب فيها هو الرفع، أو رواية "كي" و "كيما" مكان "كما".[5]

والواضح أنّ الكوفيين حين أرادوا إعطاء كما معنى كيما، لم يبنوا موقفهم هذا على نص مسموع واحد كما يشاع عنهم، بل اعتمدوا على خمسة أبيات مختلفة، جلّها منسوبة إلى قائليها، غير أنّ البصريين حكموا بخطأ الرواية فيها، وكان هذا هو وجه الاعتراض في هذه المسألة.

---

[1]- شرح الرضي لكافية بن الحاجب، ج2، ص: 857،858.

[2]- روايته في الديوان: (اسمعْ حَديثًا كَمَا يومًا تُحَدِّثُهُ) ينظر: ديوان عديّ بن زيد العبادي، تح: محمّد جبّار المعيبد، ص: 158.

[3]- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج10، ص:224.

[4]- نفسه ، ج10، ص:225.

[5]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، م81، ج2، ص: 135،136.

وذهب الكوفيون أيضا إلى أنّ "أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل محتجّين في ذلك بقوله تعالى: ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ [1] « فقيل في التفسير: إنها بمعنى بل، أي بل يزيدون، وقيل إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون»[2]

واعتمدوا قول الشاعر:[3]

بَـدَتْ مِثْلَ قَـرْنِ الشَّـمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورَتِهَـا أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

وقول النابغة:[4]

قَـالَتْ أَلَا لَيْتَمَـا هَـذَا الحَـمَـامُ لَنَـا إِلَى حَـمَـامَتِنَـا ، أَونِصْفُهُ فَقَـدِ

على أنّ "أو" في البيت الأول بمعنى "بل" وفي الثاني بمعنى "الواو"[5]

يمكن أن نجزم في هذه المسألة باعتماد الكوفيين على السياق بشقيه اللغوي والمقامي، فمن الواضح تركيزهم على ما يلائم المعنى العام للبيت الشعري والقصيدة ككل؛ فبالعودة إلى القصيدة التي استل منها قول النابغة الذبياني نجد ما يسبق البيت وما يليه يثبت دعوى الكوفيين في هذا الشأن. يقول النابغة:[6]

فحسّبوه فـألْفَوْهُ كَـمَـا حَسَبَتْ تسعًـا وتِسْعِـينَ لَـمْ تَنْقُصْ وَلَـمْ تَـزِدِ

فَكَـمَّلَتْ مـائَةً فِيهَـا حَـمَـامَتُهَـا وَاَسْـرَعَتْ حَسْبَـةً فِي ذَلْكَ العَـدَدِ

---

[1]- سورة الصافات، الآية: 147.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ، م67، ج2، ص:46.

[3]- نفسه، م81، ج2، ص:135،136.

[4]- ديوان النابغة الذبياني، عباس عبد الساتر، ص:14.

[5]- ينظر: السابق، م67، ج2، ص:47.

[6]- نفسه ، ص: 14،15.

ليتبين أنّ القصد هو الجمع لا التخيير، من خلال السياق اللغوي المحيط بالشاهد، ثم نجد عرضا لسياق المقام ضمن هذه الأبيات ، ويتعلق الأمر بزرقاء اليمامة التي عرفت بحدّة البصر وصفائه، وقيل أنها حسبت الحمام الطائر في الجو فكان ستا وستين، فلمّا حسبه أهل حيّها كان كما قالت.

2- ما أضافه نحاة المدارس الأخرى:

سار بعض النحاة المتأخرين على نهج نحاة الكوفة في الاعتماد على المرويات الشعرية لدعم مواقفهم المتفرّدة، وإن لم يكن ذلك باديا بالدرجة نفسها. وقبل أن نتّجه إلى النحاة المتأخرين ومواقفهم، لا بد من التنبيه إلى أن من نحاة البصرة من كان يخرج عن الإجماع ببعض الآراء التي تكون نتيجة فكر متميّز، ومن ذلك تفرّد أبي عمرو بن العلاء والجرمي (ت225هـ) من البصريين بالقول بجرّ المستثنى بما عدا وما خلا، ومن الجرّ بخلا قول الشاعر:[1]

خَلا اللهِ لا أرجُو سِوَاكَ وإنّمَا أعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وقد رواه ابن مالك عمّن يوثق بعربيته "خلا اللهِ" بالجرّ. واتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمي على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا[2] كقول لبيد: [3]

ألا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

فاتّفاق النحاة على وجوب النصب بها « لأنّ ما مصدريّة، ولا يليها حرف جرّ، وإنّما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر. وروى الجرميّ عن بعض العرب جرّ ما استُثني بما عدا وما خلا والوجه فيه أن تجعل ما زائدة وعدا وخلا حرفي جرّ، وفيه شذوذ؛ لأنّ ما إذا زيدت مع حرف جرّ لم تتقدّم عليه، بل تتأخّر عنه نحو ﴿فَبِمَا رَحمةٍ﴾[4] »[5] والمستثنى عند

[1]- منسوب إلى الأعشى في خزانة الأدب، ج3، ص: 314، ولاوجود له في ديوان الأعشى.

[2]- ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك ، ج2، ص: 310.

[3]- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت- لبنان، (د ط)، (د ت)، ص: 132.

[4]- سورة آل عمران، الآية:159.

[5]- شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، ص: 310.

سيبويه منصوب بالفعل لا بالاستثناء، فقرّر بذلك أنّ خلا إذا اتصلت بما فهي فعل لا حرف جر.[1]

ووافق ابن جنّي سيبويه وسائر البصريين فقال: « وأمّا خلا و حاشى فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجرّان، تقول: خلا زيدٍ وخلا زيدًا، وحاشى عمرٍو وحاشى عمرًا(...) فإنْ قُلّتَ "ما خلا زيداً نصبتَ مع "ما" لا غير»[2]

وخرّجت رواية الجرّ على أنّ «جملة "ما خلا الله" استثنائية، ويحتمل أن تكون صفة للمضاف أو المضاف إليه، وما زائدة، والتقدير: كلّ شيء غير الله باطل، وعلى هذا فلا استثناء» [3]

يتجلّى في المثال السابق مستوى أعلى من مستويات القراءة النحوية؛ إذ عمد النحاة إلى الاستدلال العقلي لإثبات مواقفهم المتباينة من الظاهرة اللغوية، وتوجيه الشاهد بالنظر إلى دلالة عناصره، فيظهر لنا أثر آليات القراءة والتخريج النحوي في إثراء البحث بمزيد من المواقف والقواعد الفرعية.

وذكر ابن هشام «أنّ "ليس" عند البغداديين قد تأتي للتشريك في اللفظ دون المعنى نحو قوله:[4]

وَإِذَا أُقرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

فقد عطف الشاعر بليس لينفي عما بعده صنع الجزاء الذي ثبت لما قبله وهو الفتى حيث استعملت "ليس" للتشريك باللفظ دون المعنى...»[5] و وافقهم الكوفيون في ذلك، وذهبوا إلى

---

[1]- ينظر: توجيه اللمع " شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني"، أحمد بن الحسين بن الخبّاز، تح: د/ فايز زكي محمّد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، (2002)، ص: 226.

[2]-نفسه، ص: 225.

[3]- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (2000)، ج1، ص: 565.

[4]- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص:141.

[5]- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، ص: 344، 345.

أنّ « "ليس" تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر»[1] وينقل ثعلب عن الفرّاء قوله: «إذا حسُنت "ليس" موضع "لا" جاز.»[2] أمّا سيبويه فقدّر المحذوف: "ليس الجملُ يجزي" «فجعله فعلا محذوفا واستراح»[3]

لقد أضاف النحاة الكوفيون والبغداديون من بعدهم قاعدة فرعية بناء على فهمهم للخطاب في البيت السابق، وحملوا معنى "ليس" فيه على "لا" العاطفة، فأعطوها حكمها وارتاحوا لهذا الحكم تقريرا للمعنى العام للخطاب، بينما طغت قداسة القياس على تخريج سيبويه، فلجأ إلى تقدير المحذوف مجانبا في ذلك قصدية المؤلف، وإن كان قد فتح النص على معنى جديد.

وذهب ابن مالك إلى جواز وقوع "إلا" زائدة، نحو قول الشاعر(أحد بني سعد):[4]

وَمَا الدَّهرُ إلّا مِنْجَنُونًا بأهلِهِ وما صَاحِبُ الحَاجاتِ إلّا مُعَذّبا

حيث نصب "منجنونًا" عند غيره لوقوعه « بعد الإيجاب، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدّم، لأنّ "معذّب" اسم مفعول، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش، وأمّا مذهب سيبويه فلا، لأنّه يرى أنّ صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر، وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب، وهذا البيت يشهد له، والأصل عدم التأويل وأنشده ابن مالك:

أرَى الدَّهْرَ إلا مِنْجَنُونًا

[1]- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، ج1، ص: 250.

[2]- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب (أحمد بن يحي)، تح: د/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط1، (1960)، القسم الثاني، ج9، ص: 447.

[3]- نفسه، القسم الثاني، ج9، ص:447.

[4]- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج4، ص:130.

وحكم بزيادة إلاّ»[1] وردّ ابن مالك على تخريج النحاة لهذا البيت بأنّه: « تكلّف لا حاجة إليه، فالأوْلى أن يجعل "منجنونا" و"معذّبا" خبرين لما منصوبين بها، إلحاقا لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض»[2]

واستنكر ابن هشام الرواية التي أثبتها ابن مالك وعلّق: « وإنّما المحفوظ "وما الدهر" ثم إن صحّت روايته فتخرّج على أنّ "أرى" جواب لقسم مقدّر، وحذفت "لا" كحذفها في ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ﴾[3] ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ»[4] والواضح في كلّ هذا أنّ المسألة خرجت عن نطاق الانتماء إلى مدرسة بعينها وصار مرتكز النحاة في بناء المواقف المتفرّدة قراءاتهم الفريدة وتفكيرهم خارج الصندوق، أي خارج نمطية المعايير النحوية مما ينبئ بانفتاح هائل في التحليل بعيدا عن المعيارية والانتماء النحوي، فكان يتفرّد النحوي البصري بفكرة يعارضه فيها نحاة المدرسة ويوافقه عليها نحوي من مدرسة أخرى على الرغم من التباين المنهجي بينهما ، إلّا أنّ القراءة السليمة يقبلها المنطق المجرّد من أي خلفية مذهبية أو منهجية، ففي النهاية لا توجد قراءة صحيحة وأخرى خاطئة بل هناك قراءة توافق العقل وتقارب المنطق وأخرى تنأى عنه.

ومثال ذلك اجماع جمهور النحاة على منع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وتجويز الأخفش لذلك وابن الطوال من الكوفيين وابن جني وابن مالك من المتأخرين، وقد استدلوا بالسماع والقياس في المنع والجواز، غير أنّ ما يهمّنا في هذا الصدد هو تعاملهم مع الشاهد الشعري القائل:[5]

جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ

[1]- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ج1، ص:263.

[2]- شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص:374.

[3]- سورة يوسف، الآية: 85.

[4]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص:76.

[5]- منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي أو النابغة الذبياني أو عبد الله بن همارق أحد بني غطفان، ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج1، ص:277. والمقاصد النحوية في شرح الشواهد الشعرية، العيني، ج2، ص:949.

فلكلّ من هؤلاء تخريج قرائي مدعوم بالحجّة، فأجاب المانعون « بأنّ الضمير في "ربُّه" ليس عائدا إلى "عَديّ" بل إلى الجزاء المفهوم من قوله: جزى، وكأنّه قيل جزاء مالكِ الجزاءِ، أي الذي بيده أمر الجزاء...»[1] فهذه قراءة وجّهت النص وجهة لا تبقي في الشاهد موضعا للاستشهاد على جواز عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة حين أعادته إلى المتقدم مع تكلّف تقدير المصدر:(جزى ربُّ الجزاءِ عنّي ...) فهو تخريج لم يعتمد على ظاهر النص.

لكنّ القراءة الأغرب من ذلك هي قراءة ابن كيسان إذ اعترض ثعلب على منعه بهذا البيت فأجاب بأنّه شاذ وبأنّه يجوز أن تكون الكناية لغير عديّ وكأنّه وصف رجلا أحسن إليه، ثم قال جزاه ربُّه خيراً، وجزى عنّي عديّ بن حاتم شرّا، فلا شذوذ في البيت، فقدّر جملة كاملة قبل الشاهد، والأدهى أن لا دليل على الحذف حتّى تقدّر، وأنّه حمّل النص إلى جانب تلك الجملة سياقا مقاميا ودلالة خارجة تماما عن دلالة الشاهد إذ المقام مقام هجاء، وهو ما ردّه ابن هشام لكثرة تكلّفه وادعاء حذف ما لا دليل عليه.[2]

أمّا حجّة المجيزين لذلك بعد السماع ما تصدّر ابن مالك لإثباته من صحّة القياس، يقول: «والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها. لأنّ جواز نحو ضرب غلامُهُ زيدًا أسهل من جواز: ضربوني وضربتُ الزّيدين، ونحو: ضربتُهُ زيدًا، على إبدال زيد من الهاء. وقد أجاز الأوّل البصريون، وأجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضربَ غلامُه زيدا من تقديم ضمير على مفسّر مؤخّر الرتبة،... »[3] كما احتجّوا بشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، فلمّا كان وجوده لازما عومل معاملة المتقدّم وإن تأخّر. [4] وعلى هذا يمكن القول بأنّ المجموعة التي تجيز ذلك متمسّكة بقراءة النص على ظاهره وما اللجوء إلى

[1]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لبن هشام الأنصاري، ص:491،492.

[2]- ينظر: نفسه، ص:491،492.

[3]-- شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص:161.

[4]- ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج1، ص: 277

القياس والتعليل إلا لدعم هذه القراءة وإثبات تمام عناصر السياق اللغوي دون الحاجة إلى تقدير.

الملاحظ مما سبق؛ أنّ المواقف المتفرّدة للمدارس المتأخّرة كانت مبنية على مواقف الكوفيين المتفرّدة، حيث تفرّد من النحاة المتأخّرين النحاة الذين اختاروا المنهج الكوفي. ولذلك فإنّ السباق الحقيقي في استحداث القواعد والتفرّد بالمواقف كان قد جرى بين مدرستي الكوفة والبصرة. وبوادر الخلاف كانت بادية بين النحاة منذ نشأته، فما الذي نتج عن هذه الاجتهادات والقراءات؟

ب. التخريج القرائي وتصعيد الخلاف النحوي:

نتج عن التوسع في صوغ القواعد فتحُ المجال واسعا أمام جدل وافتراضات وخلافات لا حصر لها، وتسبب ذلك في تذبذب تناول مادة النحو بعد أن بدأت خالية من شوائب الأقوال المناهضة والآراء المتعصبة لاتجاه دون الآخر، «وما زالت الشكوى مستمرة من هذه الصعوبة في مدارسنا وفي معاهد العلم المتخصصة»[1] إلى اليوم؛ لأنّ النحو حاد عن غايته التي خُلق من أجلها، وانجرّ عن ذلك دعاوى تيسير النحو وإلغاء العامل وغيرها من الصرخات التي سُمعت ولا تزال تُسمع منذ عصر ابن مضاء القرطبي.

يدافع الباحث مهدي المخزومي عن صنيع نحاة الكوفة، ويعتبر أنّ لنحاة الكوفة الحق في صوغ القواعد على غرار البصريين، يقول:« لا أدري كيف تسرّبت هذه القدسية لتلك الأصول، حتى كان الناقد البصري يحمل على الكوفيين، لأنهم كانوا يعتدّون بالمسائل التي يرون فيها جواز شيء مخالف للأصول؟ ومن منح هذه الأصول قدسية النصوص الدينية حتى كان الخروج عليها إفسادا للنحو، أو إهدارا للغة؟ كل ما هنالك أنّ قدماء البصريين اجتهدوا، فكان

[1] – تعدد التوجيه النحوي، د/ محمّد حسنين صبرة، ص:355.

من نتائج اجتهادهم أن تواضعوا على هذه الأصول»[1] وللكوفيين حق التواضع على المزيد منها والدفاع عما وضعوه، ولم تكن من مشكلة في ذلك لولا أنّ غرض النحو موجّه بالأساس نحو ضبط اللغة وتعليم الناشئة.

لقد كان التوسع في القراءة والتخريج، وما نتج عنه من مدّ للقواعد الفرعية والآراء المتفرّدة، وبسط العلل سببا في تصعيد الخلافات، وعندما كثر الخلاف «وكثرت الآراء والعلل والتقديرات لكل مسألة من أبواب النحو، أصبح النحو متشعّبا محاطا بسياج من الخلافات، وهذا ما أضاق الطريق على المبتدئين، وصعّب عليهم إدراك هذا الفن كما ينبغي (...) ولأنّ الخلافات النحوية لم تكن للدارس المبتدئ، وأنّ المبتدئ لا يريد من النحو إلا ما يصون به لسانه من الخطإ، ويفهم ما يقرأ من النصوص، فهو يحتاج إلى نحو خال من الخلافات التي لا تفيده كمبتدئ، وأن كتب المطوّلات لا يخرج منها بكبير فائدة.»[2]

على الرغم من الأثر السلبي للتعدد القرائي للشواهد الشعرية، والذي نتج عنه التعدّد في صوغ القواعد، إلا أنّ بعض الباحثين يستحسن حضور هذه الظاهرة في الشاهد الشعري. فمنهم من يعتبر أنّ «البيت الذي يحتمل أكثر من وجه نحوي أبلغ (...) من الذي يحتمل وجها واحدا، لأنّ كل وجه يؤدي في العربية معنى جديدا ودلالة معنوية، لأنّ الإعراب ملازم للمعنى، وكل وجه يعطي دلالة جديدة للنص المكتوب، وبتعدّد الأوجه تُستنطق النصوص المكتوبة بظواهر ومعان قد يحتملها النص حقيقةً.»[3] من منظور توليد الدلالة، إلا أنّ ذلك تسبب- عن قصد أو دون قصد- في إذكاء شعلة الخلاف النحوي؛ فكلّ فريق يرى بأنّ تخريجاته وتوجيهاته للنص هي الأسلم والأصحّ.

---

[1]- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، (1985)، ص:377.

[2]- اختلاف النحاة "ثماره وآثاره في الدرس النحوي"، عبد النبي محمّد مصطفى هيبة جعفر، ص:324.

[3]- نفسه، ص:343.

وينبغي الاعتراف بأنّ الكوفيين كانوا في بعض أحوالهم مصيبين، بدليل المسائل التي أنصفهم ابن الأنباري فيها، ولذلك فليس من العدالة أن نقرّر أنّ الكوفيين ليسوا على شيء، فالخلافات النحوية « لم يكن منشؤها البراعة الذهنية الخالصة والرغبة في إظهار تفوّق النحوي على خصمه، ولم تكن هي مصارعة حرّة لا تحكمها الضوابط ولم تكن مغامرات عقلية في مجال الفلسفة، ولا شطحات ذاتية في مجال التصوّف. وإنما كانت عملا مضبوطا ضبطا محكما يرقى بهذا الضبط إلى درجة الصناعة. وهذا بعينه هو السبب في إدخال الجدل النحوي في شروح النحو.»[1]

ومن مظاهر الخلاف النحوي بين المدرستين، تلك المناظرات التي كانت تجري بين نحاة المصرين، والمجالس التي وثقها العلماء كمجالس العلماء للزجاجي، وكتب التراجم والطبقات، كما أنّه لا يكاد يخلو كتاب في النحو الموسوعي من هذه الخلافات مما أسلم إلى «تضخّم كتب النحو وطول أبوابه، فإنّ مسائل النحو الأساسية قليلة إذا قورنت بمسائل العلوم الأخرى.»[2] وعلى الرغم من التطويل، فإنّ هذه الخلافات كانت ذات فائدة جليلة يجنيها الدارس منها، تتمثل في:

- الاطلاع على المناهج المختلفة في استنباط القواعد والوقوف على طرائق التفكير النحوي في معالجة المسائل النحوية، والتعرّف إلى طرائق النحاة في تثبيت المواقف، وردّ حجج الخصوم بذكاء علمي فريد.

- حصر جميع الآراء التي قيلت في المسألة الواحدة وحجج كل فريق نقلا وقياسا، وإحصاء القراءات والتخريجات المختلفة للشواهد الشعرية في سهولة ويسر.

[1]- الأصول: "دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" د/ تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، (د ط)، (2000)، ص: 218.
[2]- تعدد التوجيه النحوي، د/ مُحَمَّد حسنين صبرة، ص: 351.

وهذه مجموعة من المسائل التي تنبئ عن العمق الذي بلغه الخلاف النحوي بفعل التعدد القرائي للشواهد الشعرية، ومن ذلك مسألة ورود المبتدأ وصفا نكرة غير معتمد على نفي أو استفهام.

تواضع النحاة على عدم جواز الابتداء بالنكرة إلا بمسوّغات تبيح ذلك، كأن تُسبق بنفي أو استفهام، ثمّ بدت لهم مجموعة من القراءات المتباينة في شواهد من مثل قول الشاعر:[1]

خَبِيرٌ بَنُو لهبٍ فلا تَكُ مُلْغِيًا مقالةَ لَهْبِيٍّ إذَا الطّيرُ مَرَّتِ

«فإن قلت ما مسوّغ وقوع "خبير" مبتدأ وهو نكرة؟ قلت: كونه عاملا فيما بعده، وقد عدّت النحاة من جملة المخصصات كون المبتدأ نكرة عاملة، وقد قيل إنّ خبيرا لو كان خبرا مقدّما لزم الإخبار عن الجمع بواحد، فلما بطل هذا تعيّن كونه مبتدأ، و"بنو لهب": فاعل سد مسد الخبر وفيه نظر؛ لأنّ فعيلا قد يأتي للجماعة؛ كما في قوله تعالى ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[2] »[3]

يتّضح من مناقشة العيني لجميع الاحتمالات التي تحتملها كلمة خبير في الشاهد السابق، وجود إشكال في القاعدة الأصلية القائلة بمنع الابتداء بالنكرة، وخلاف في التخريج الأنسب لها، لذا نجده قد جمع كلّ القراءات التي وجّه بها البيت الشاهد في كتابه. وهي أقوال قابلة للمناقشة؛ لأنّ المسوّغ الذي ساقه العيني للابتداء بالنكرة فيه نظر، فقد عزا ذلك إلى كونها عاملة فيما بعدها، وهي صيغة مبالغة تحتاج –إن جاءت نكرة–إلى توفّر شرط من شروط اسم الفاعل لتعمل فيما بعدها. وهذه الشروط هي: الاعتماد على نفي أو استفهام، أو الاعتماد على صفة أو مبتدأ قبلها –وفي هذه الشروط منع للابتداء بها– أو الدلالة على الحال أو

[1]– منسوب إلى رجل من الطائيين أو غير منسوب. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج1، ص:488.

[2]– سورة التحريم، الآية: 40.

[3]– السابق، ج1، ص:488.

الاستقبال. فلا يمكن أن يكون عملها فيما بعدها مسوّغا للابتداء بها في حين أنها تحتاج مسوّغا للعمل. والذي يظهر هنا أنّها دالة على الحال وربّما قصد العينيّ ذلك فاختصر.

وفي شرح التسهيل إشارة إلى «...أنّ الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أنّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله مالم يقل. وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا، ومنه قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ إذا الدّاعي المثوَّبُ قَالَ: يا لا

فخير مبتدأ ونحن فاعل، ولا يكون "خير" خبرا مقدّما، ونحن مبتدأ، لأنّه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل "نحن" مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك، لأنّ فاعل الشيء كجزء منه.»[1]

قد يصعب مع هذه القراءات تحديد الأصل الأقوى والأثبت عند النحاة، فتجد أنّ القواعد تتضارب ويلغي بعضها بعضا، فها هم يثبتون الابتداء ل "خير" مع أنّها وقعت مع اسم له حقّ الصدارة في الكلام وهو الضمير، فقط لئلا يفصل بينه وبين متعلّقه بفاصل هو المبتدأ المؤخّر ! فما بال النحاة لم يقدّروا المبتدأ قبل "خير" ويجعلوها خبرا لمبتدأ يفسّره الضمير المذكور ويؤكّده ؟

واتفق الكوفيون مع الأخفش على « عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنّهم يجعلونه مرفوعا بما بعد وما بعد مرفوعا به، على قاعدتهم، و يوافقونه في التزام إفراده وتجرّده من ضمير، ويجيزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضا

[1]- شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص:273.

جعله نعت منوي مطابق للآخر في إفراده وتثنيته وجمعه، ولابد حينئذ من كون النعت مطابقا، ويسمونه خلفا»[1]

ومن أمثلة الخلاف في التخريج القرائي أيضا قول الشاعر:[2]

فاليومَ قربّتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

«فإنّه عطف على الضمير المجرور، أعني قوله: "بك" من غير إعادة الجار، وهذا جائز عند الكوفيين ووافقهم على ذلك يونس والأخفش وقطرب وأبو علي الشلوبين وابن مالك –رحمهم الله– واحتجّوا على ذلك بالبيت المذكور وبأمثاله. والجواب عن ذلك أنّ كل ماروي من ذلك في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار، وفيه نظر لا يخفى»[3] والسؤال المطروح: مالذي يمنع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؟ وما الذي يجعل هذه الشواهد من الشاذ المحفوظ دون قياس على الرغم من ورود ذلك في الشعر وفي القرآن الكريم أيضا؛ قال تعالى: ﴿**واتّقوا الله الذى تساءلون به والأرحامَ**﴾[4] وما هي القراءة التي أجازت الجر فيها، ليس عند الكوفيين أهل السماع فقط، بل عند من وافقهم في الجواز من نحاة الأمصار الأخرى؟

يبرر نحاة البصرة هذا المنع بقولهم: «إنما قلنا إنّه لا يجوز، وذلك لأنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد،(...) والضمير أذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.»[5]ولهم حجج أخرى غير أنّ هذا أقربها للعقل والإدراك.

أمّا القراءة التي أجازت ذلك عند من وافق الكوفيين، فابن مالك يقول:«... أنّ الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما تقدّم، وحذف ما دلّ عليه

[1]– شرح التسهيل، ابن مالك ، ج1، ص:273،274.

[2]–كتاب سيبويه، ج2، ص: 383.

[3]– المقاصد النحوية في إعراب شواهد شروح الألفية، العيني،، ج4، ص: 1647،1648.

[4]– سورة النساء، الآية:01.

[5]– الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، م:65، ص: 466.

دليل من حروف الجرّ مجمع على جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنّه مختلف فيه والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى»[1] فاعتمد على مخرج التقدير وحمل المحذوف على المذكور.

ولقد أورد صاحبا الخزانة[2] والإنصاف[3] أجوبة النحاة المانعين للجر عن هذا الشاهد وغيره من شواهد الشعر والقرآن الكريم وهي كثيرة ، وتعدّ اجوبتهم من التخريج القرائي الواضح، غير أنّنا لن نورد إلا ما يعنينا في سياق هذا الشاهد لئلا تطول دراسته. يقول البغدادي: «فلا حجّة فيه أيضا، لأنّه مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف»[4] فهذه قراءة أخرى غيّرت من المعنى وأثرت الدلالة بمعنى القسم.

ومن بين الشواهد المختلف في قراءتها قول يزيد بن مفرّغ:[5]

عَـدَسْ مـا لِعَبّـادٍ عَلَيْكِ إِمَـارَةٌ أَمِنْتِ وهَـذَا تَحْـمِلِـينَ طَلِيقُ

إذ ذهب الكوفيون إلى اتخاذه شاهدا على أنّ« "ذا" تستعمل موصولة وإن لم تسبقها "من" ولا "ما"، وجوّزوا ذلك في سائر الإشارات(...) قالوا: التقدير (...) والذي تحملينه، إذ لم يُرد الإخبار عن هذا بأنّه محمول، ولأنّ حذف العائد المنصوب بالفعل ضعيف في باب الخبر، ولا يكون هذا مفعولا لتحملين، لأنّه لا ارتباط حينئذ ل "طليق" ولا المعنى عليه. والجواب: أنّ "بيمينك" و"تحملين" حالان، وحذف الضمير من الحال خير من حذفه من الخبر، وأما القول بأن "تحملين" و "طليق" خبران، فالأوّل أولى، لأنه لم يرد الإخبار بأنّه محمول، ولأنّ أبا علي ذكر أنّ الخبر لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجملة، (...)وردّه ابن الضائع(...) وذو الحال في البيت إمّا ضمير "طليق" فطليق هو الناصب للحال، وإمّا "طليق" نفسه، على أنّ الجملة كانت

[1]- شرح التسهيل، ابن مالك ج3، ص: 378.

[2]- ينظر: خزانة الادب، عبد القادر البغدادي، ج5، ص: 123 وما بعدها.

[3]- ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص: 464 وما بعدها.

[4]- السابق، ج5، ص: 126، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م65، ص:472.

[5]- ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، (1982)، ص: 170.

صفة له فقدمت عليه، فناصبها معنى التنبيه أو الإشارة.» [1] وزاد البصريون احتمال كون الاسم الموصول محذوفا للضرورة، والتقدير: وهذا الذي تحملين طليق.[2]

البيت السابق يزخر بقراءات متعددة بيّنت تضاربا في التخريجات بين النحاة وتبيّن بذلك ما للتخريج القرائي من دور في إذكاء شعلة الخلاف بين النحاة، وكان للكوفيين نصيب منه حين أعطوا اسم الإشارة معنى الاسم الموصول وقرأوا المعنى العام للبيت على ذلك، وربّما كان سياق المقام مساعدا في قراءة الشاهد؛ إذ«...كان يزيد هجّاء، فهجا عبّاد بن زياد ابن أبيه، وملأ البلاد من هجوه، وكتبه على الحيطان، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره، ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه، فكلموا فيه معاوية، فوجّه بريدا يقال له حمحام فأخرجه وقُدّمت له فرس من خيل البريد فنفرت.»[3]

من سياق المقام تبيّن لنا أنّ المعني باسم الإشارة هو الشاعر نفسه، ومن جانب الدلالة نرى أنّ الاسم الموصول أليق للمقام من اسم الإشارة، فلا معنى لإشارة أحدنا إلى نفسه بقوله هذا !! وهكذا كانت حجة الكوفيين مستساغة .

لا يمكن حصر الشواهد التي تعدّدت فيها القراءات والتخريجات بما يثبت دور التخريج القرائي في الخلاف النحوي، ذلك أنّها كثيرة ومتعددة، ولا يتّسع المقام لإحصائها جميعا ، لذا سنختم بقول نُصيب بن رباح:[4]

أهَابُكِ إجْلالا ومَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

« ..."إجلالا" مفعول لأجله، و"ملء" خبر، و "حبيب" مبتدأ، وإنّما يتم هذا الاستشهاد على ما هو مشهور من أنّه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة وكانت المعرفة هي المبتدأ مطلقا. وأمّا على ما

[1]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص:151،150.

[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري،م103، ص: 721.

[3]- السابق ، ص: 151.

[4]- شعر نُصيب بن رباح، د/ داود سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد- العراق، (1967)، ص:68.

يراه سيبويه، من أنّ النكرة إذا كانت مقدمة، وكان لها مسوّغ كانت هي المبتدأ فلا. ولهذا قال في: كم جريباً أرضك؟ بأنّ "كم" مبتدأ وبقوله قال أبو الفتح في البيت، فاعرب "ملء" مبتدأ و"حبيب" خبرا.» [1]

بغض النظر عن الأصول التي استند إليها كل من جمهور النحاة وسيبويه، يبقى المعنى ومقصدية المؤلف فيصلا في التخريج القرائي الأنسب في كل مرّة، «ومعناه: أهابك لا لاقتدارك عليّ، ولكن إعظاما لقدرك، لأنّ العين تمتلئ بمن تحبّه، فتحصل المهابة.» [2] وعليه كان واضحا أنّ الشاعر يقصد الإخبار بأنّ الحبيب يملأ عين حبيبه فاتّضح بذلك المبتدأ من الخبر، وعلى هذا الأساس ردّ ابن هشام الأصل الذي أقرّه سيبويه ووافقه ابن جني عليه بدون النظر إلى المقصدية والسياق.

يتّضح مما سبق، أنّ الخلافات النحوية في مجال التخريج القرائي للشواهد الشعرية مردّها الأوّل هو النظر المنهجي؛ فبينما استند بعض النحاة إلى ما بين أيديهم من شواهد وعاملوها معاملة الكائن الحيّ المتحرّك فبحثوا عن سياقاتها ومعانيها ومقاصد مؤلفيها وأحوال متلقّيها، فضّل البعض الآخر منهم عرضها على الأصول والقواعد الجامدة، وفرضها عليها دون إلمام بملابساتها باعتبارها خطابات حيّة أو دون الالتفات إلى هذه الملابسات.

ج. مراجعة المواقف النحوية بين النقض والعدول:

لم يكن رد النحاة على بعضهم بعضا وتخطئتهم لبعضهم في بعض الأحكام نتيجة مباشرة لتعدّد التخريج القرائي للشواهد الشعرية، وإنّما كان نتيجة لفعل القراءة بصورة عامّة سواء أكانت في الشواهد على تنوعها أم في المواقف والآراء في حد ذاتها، إذ تعدّ رؤية النحوي الخاصة في مواقف سابقيه من المسائل النحوية قراءة. أمّا حين يصل إلى حجج السابقين وشواهدهم، فإنّ مستوى القراءة يختلف ويتحوّل إلى التخريج القرائي كما وصفناه سابقا. أو ربّما

[1] – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري ، ص:201.

[2] – نفسه، ص:201.

تنعكس العملية فتكون قراءة الشاهد الثانية هي المنطلق المؤدّي إلى الردّ على النحوي السابق وتغليط موقفه في المسألة النحوية، وهذا ما يعنينا في هذا الجزء من البحث.

ج_1: النقض والاعتراض النحوي:

عُرف الحكم بالغلط منذ نشأة النحو العربي، فهو حكم تقييمي طال المادّة المسموعة المخالفة لأقيسة النحاة، وهو الملاحظ في كتاب سيبويه على لسانه وعلى لسان شيخه الخليل.[1] كما لم يسلم الشعراء – قبل نشأة النحو وبعدها- في بعض ما أنشدوه من التغليط والتقويم على أيدي الرواة العالمين باللغة وأندادهم من الشعراء أيضا. كما لم يستثن جامعوا اللغة من القبائل الموغلة في البداوة الأعرابَ من التمحيص والنظر فيما يقولون والحكم بالغلط حين يرونه، وفي كلّ هذا يعدّ الحكم بالغلط نتيجة للقراءة. ومما يروى في هذا الصدد أنّ الأصمعي أُنشد قول النابغة الجعدي:[2]

إنّك أنتَ المحزونُ في أثرِ الـ ـحيِّ فإنْ تَنْوِ نِيَّهُمْ تُقِمِ

«فقال الأصمعيُّ: معناه فإنْ تنو نيّهم تُقم صدورَ الإبل، تظعن نحوهم، كما قال الآخر:

أقمْ لها صدورها يا بَسبَسُ

فقال له كيسان: كذبتَ، أمَا إنّكَ سمعتَ من أبي عمرو بن العلاء لكن نسيت، إنّما أراد أنّهم نووا فراقك فذهبوا وتركوك فإن تنو لهم مثل ما نووا فيك من القطيعة تقم في دارك ومكانك ولا

[1]- ينظر: من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه (المقتضب)، سيف الدين طه الفقراء، جامعة مؤتة- الأردن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع2، (ديسمبر 2015)، ص:35.

[2]- ديوان النابغة الجعدي، د/ واضح الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، (1998)، ص:156.

ترحلْ.»[1] نلاحظ قراءتين مختلفتين وحكما بخطإ إحداهما استنادا إلى السياق ومقتضياته. ومن ذلك أيضا ما وقع في مجلس الرشيد بين الأصمعي والكسائي، حول تفسير بيت الراعي:[2]

قتلُوا ابنَ عفّانَ الخليفةَ مُحْرِمًا ودَعَا فلَمْ أرَ مِثْلَهُ مَخْذُولا

«قال الكسائي: كان قد أحرم بالحجّ. فضحك الأصمعيّ وتهانف، فقال له الرشيد: ما عندك؟ فقال والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضا أنّه دخل في شهر حرام، كما يقال أشهر وأعام، إذا دخل في شهر وفي عام. فقال له الكسائي: ما هو إلا هذا، وإلا فما معنى الإحرام؟ قال الأصمعيّ فخبّرني عن قول عديّ بن زيد:[3]

قتلُوا كِسرى بليلٍ مُحرِماً فتولّى لمْ يُمتع بكفَنْ

أيُّ إحرامٍ لكسرى؟ فقال الرشيد: فما المعنى؟ فقال: يريد أنّ عثمان لم يأت شيئا يوجب تحليل دمه.»[4] وهنا أيضا حكم بغلط الكسائي في تفسير البيت وهو حكم مستند إلى الحجة والبرهان لإثبات صحّة قراءة الأصمعي.

ويتّخذ الحكم بالتغليط منحى آخر بعد ظهور كتاب سيبويه الذي أحدث ضجّة بين العلماء فانقسموا بين معجب به ومشكّك في نسبته إلى سيبويه وقارئ ناظر في الكتاب نظرة نقدية واعية، « وقد شُغل العلماء بعد سيبويه بقراءة الكتاب والنظر فيه، وكان الأخفش الأوسط يعلّق عليه، فيخطّئه تارة، ويستدرك عليه ما فاته تارة أخرى، ويعلّل ما احتاج إلى

[1]- مجالس العلماء، الزجاجي، ص:12.

[2]- ديوان الراعي النميري، د/ واضح الصمد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، (1995)، ص: 207.

[3]- ديوان عدي بن زيد العبّادي، محمّد جبّار المعيبد، ص: 178.

[4]- مجالس العلماء، الزجاجي، ص:336،337.

تعليل موافقا سيبويه أو مخالفا تارة ثالثة. وقد قرأ الكتاب على الأخفش أبو علي الجرمي وأبو عثمان المازني، وكانا يفعلان مثل صنيع الأخفش فيعلّقان على الكتاب.»[1]

لقد صار بالإمكان تبيّن معالم تغليط النحاة والرد عليهم بفعل التخريج القرائي، إلا أنه ازداد وضوحا مع أبي العبّاس المبرّد «فيما عُرف بمسائل الغلط التي شاع بعضها في كتاب المبرّد وهو ينقد سيبويه، وتأصّل التغليط في مسائل الغلط المشهورة، وفق مهج يقوم على ذكر كلام سيبويه ثم ينقده بقوله: "وقال محمّد بن يزيد" وينتقد المبرّد سيبويه في الإعراب والرواية والشواهد.»[2] ويذكر عبد الخالق عضيمة في مقدّمة تحقيق المقتضب، أنّ المبرّد نقد كتاب سيبويه بدءا بالصفحة الثالثة من الجزء الأول، وصولا إلى آخر صفحة من الجزء الثاني منتقلا بين الأبواب التي فيها موضع للنقد، ومصرّحا بنسبة هذا النقد إلى الأخفش أو الجرمي أو المازني إن لم يكن أصيلا له.[3]

لقد كان مؤلّف المبرّد المسمّى بمسائل الغلط أكبر مؤلف جمع ردود النحاة ومؤاخذاتهم على كتاب سيبويه، وكان فاتحة لتأليف كتب الرد، وهي «ظاهرة لافتة في تاريخ العربية، لها جوانب متعددة، منها أنّها شكل من أشكال التحقّق من صحة رواية أو صياغة أو قاعدة أو تفسير أو معنى وما شابه ذلك، وهي ظاهرة صحّية تحافظ في الغالب على نقاء العلم من أخطاء الملاحظة أو الاستقراء أو التحليل أو التفسير، لكي يبقى قويا متماسكا غير متناقض، مع أنّها في أحيان قليلة بناء مبني على الهوى والميل في المذهب أو الفكر.»[4]

---

[1]- الانتصار لسيبويه على المبرّد، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن ولاّد التميمي النحوي، تح: د/ عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (1996)، ص:05.

[2]- نفسه، ص: 28.

[3]- ينظر: المقتضب، المبرّد، ص: 96.

[4]- التفكير العلمي في النحو العربي، د/ حسن سعيد الملخ، ص: 94.

أحدث كتاب المبرّد حركة علمية واسعة، فانتصر لسيبويه كثير منهم وردّوا على المبرّد في تصانيف من تأليفهم، ومن بينها كتاب ابن ولّاد المسمى: "الانتصار لسيبويه على المبرّد"، وكتاب ابن درستويه (ت347هـ) الموسوم ب "النصرة لسيبويه على جماعة النحويين"، وانتصر له آخرون بين طيات مصنفاتهم، منهم أبو علي القالي (ت356هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت368هـ) وأبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وأبو محمود القصري عبيد الله بن مُحَمَّد بن أبي بردة النحوي. وقد وصلنا كتاب ابن ولّاد في حين ضاع كتاب ابن درستويه ومسائل الغلط للمبرّد.[1]

ومن بين المسائل التي رصدها كتاب الانتصار نجد تخريج الخليل لبيت الفرزدق:[2]

أتغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا ولمْ تغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خازِمِ

وقد سأله سيبويه عن سبب كسر "إنْ " «فقال: لأنّه قبيح أن تفصل بين "أنْ" والفعل، كما قبُح أن تفصل بين "كي" والفعل، فلمّا قبُح ذلك ولم يجز حُمل على "إنْ" ، لأنّه قد تُقدّمُ فيها الأسماء قبل الأفعال.»[3] فمبعث هذا التخريج قياسي، خاصة إذا علمنا أنّ البيت يروى بفتح الهمزة وكسرها، غير أنّ الخليل رجّح كسرها لئلا تتنافى مع شروط إعمال أنْ. لكنّ المبرّد خطأهما « وذلك لأنّ "إن" إنّما هي لما لم يقع، والشعر قيل بعد قتل قتيبة، ولكنّه أراد "أن" المخففة من الثقيلة كأنّه قال: أتغضبُ أنْهُ أذنا قتيبة، أي: لأنّه، وكسر أن ها هنا لا يجوز البتة...»[4]

لقد بنى المبرّد قراءته ومن ثم حكمه بالتخطئة على السياق بنوعيه؛ فنظر إلى دلالة "إن" على الاستقبال في أسلوب الشرط وقارنها بمقام القصيدة وتوقيتها، فوجد أنّها تصف حادثة

[1]- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولّاد، ص:06.

[2]- روايته في الديوان : (أتغضبُ يومًا أنْ أذنا قتيبة حُزّتا...) ينظر ديوان الفرزدق، علي فاعور، ص:614.

[3]- كتاب سيبويه، ج3، ص: 161،162.

[4]- الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولاّد، ص:194.

مضت، وعليه؛ منع المبرّد كسر همزتها. ثم جاء ابن ولاّد مدافعا عن سيبويه والخليل بقراءة ثالثة وفّقت بين السياق اللغوي والمقامي، فقال بأنّه خطأ الخليل وسيبويه لأنّه ظنّ أنّ الماضي لا يوضع في موضع المستقبل، ولا يوضع المستقبل في موضع الماضي في الشرط، وذكر ابن ولّاد أنّ ذلك جائز في كلام العرب، وهو كثير، وقد توضع "إنْ" مع الماضي على الحقيقة، وذلك نحو قولك في رجل قد جرّبتَه: إن أحسنتُ إليك لم تشكر، بمعنى قد أحسنتُ إليك فلم تشكر.[1] وعلى هذه القراءة كان موقف الخليل وسيبويه صائبا.

وما زال التخريج القرائي منتجا مع كل قراءة، فهذا البغدادي يزيد على ما قيل بأنّ وجه كسر الهمزة « أنّه وضع السبب موضع المسبَّب، كأنّه قال: أتغضب إن افتخر مفتخرٌ بجزّه أذني قتيبة.»[2] وزاد ابن هشام «أن يكون على معنى التبيّن، أي أتغضبُ إن تبيّن في المستقبل أنّ أذني قتيبة حزّتا فيما مضى.»[3]

ومن ذلك أيضا مسألة مجيء كان تامّة؛ أي مكتفية بفاعلها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المبرّد لا يخالف سيبويه في ذلك، والدليل هو قوله في المقتضب: «و لكان موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر.»[4] لكنّه ناقش الشاهد الذي استند إليه سيبويه، وهو قول عمرو بنِ شأس:[5]

بني أسَـــدٍ هَلْ تَعْلَـمُونَ بـلاءَنَـا إذَا كَـانَ يَوْمٌ ذو كَوَاكِبَ أشْنَعَـا

وخرّج المبرّد هذه الرّواية على أن "أشنعا" يكون خبرا، وتكون كان ناقصة، وعليه؛ فلا حجة لسيبويه في البيت.[6] وردّ عليه ابن ولّاد بتخريج سيبويه لهذه الرواية والرواية الأخرى بنصب

[1]- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولاّد ، ص: 194.
[2]- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج9، ص: 78،79.
[3]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1، ص: 34.
[4]- المقتضب، المبرّد، ج4، ص: 95.
[5]- رواه سيبويه في الكتاب بالنصب:(...إذا كان يومًا ذا كواكب أشنعا) ثم بالرفع. ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص: 47.
[6]- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولاد، ص:52.

"يومًا" على أنّ معنى "كان" في كليهما هو "وقع" فتكون "يوما" حالا وصاحبها مضمر تقديره: "اليومُ"، وتكون "أشنعا" في الرواية التي اعترض عليها المبرّد حالا ل "يومٌ" المذكورة قبلها، وبناء عليه فقد ردّ ابن ولّاد الغلط إلى إعراب المبرّد وتخريجه لكان على أنّها ناقصة ها هنا.[1]

ومن ذلك أيضا أنّ سيبويه أجاز تقديم الاسم على الفعل بعد إن الشرطية لأنّها أم الباب ويجوز فيها ما لا يجوز في أخواتها[2]،واستشهد من بين ما استشهد به بقول النمر بن تولب:[3]

لا تَجزَعي إنْ مَنْفِسًا أهْلَكْتُهُ فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وخالفه المبرّد بقوله:« ولا يجوز الرفع على ما ذكر، لأنّه يرفعه بالابتداء، ولكن يجوز على أن تُضمر (...)والقول فيه متى رفع أن يكون على إضمارك هلك، أي إنْ هَلكَ منفسٌ وتفسيره بقوله: أهلكته، وهذا التفسير (...) قول أبي عثمان.»[4]

وجاء ردّ ابن ولّاد على المازني مباشرة بقوله :«فهذا الذي تأوّله قبيح، لأنّه أضمر ما يرفع وفسّره بما ينصب، وإنّما يُضمر مثل ما يُظهر ليكون ما ظهر مفسّرا لما أضمر، وهذا قول جميعهم (...) فإن أجاز ذلك فهو نقض لجميع مذهبهم ولهذه الأبواب التي وافقوه عليها وسلّموها إليه وعملوا مسائلهم بها.»[5] يريد بذلك أنّه لا يجوز إضمار فعل لازم ك "هلك" وتفسيره بفعل متعد وهو "أهلكتُه" لأنهما مختلفان، وبذلك ردّ زعم المبرّد والمازني بعدم جواز تقديم الفاعل بعد إن الشرطية إلا بتقدير فعل قبله.

---

[1]- ينظر: : الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولاد ، ص: 52.

[2]- ينظر: كتاب سيبويه ، ج1، ص:134.

[3]- ديوان النمر بن تولب العكلي، د/ محمّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، (2000)، ص: 82.

[4]- الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولاد، ص:66.

[5]- نفسه، ص:68

لقد أرسى ابن ولاّد دعائم منهج الرد والاعتراضات النحوية في كتابه فصار ملمحا بارزا للنقد اللغوي، وعليه؛ لم يكن كتاب سيبويه الحقل الوحيد للنقد اللغوي والردّ وإنّما امتدّ التأليف في هذا المجال إلى عناوين أخرى من مثل "كتاب الرد على المفضّل في الرّد على الخليل في كتاب العين" لابن درستويه، وله أيضا " الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين، وكتاب "الرد على ابن خالويه في الكل والبعض" وكتاب "الرد على الفرّاء في المعاني" وكتاب "الرد على أبي زيد البلخي في النحو" ويعدّ أشهر من ألّف في الردّ على اللغويين والنحاة.[1]

ج_2: ظاهرة العدول عن المواقف:

تظهر بالموازاة مع ظاهرة الردّ والتغليط وازدهار التأليف في الردّ النحوي ظاهرةٌ أخرى لا تقلّ أهمية عنها، وهي تمثّل موقف النحاة من الردود والاعتراضات على أحكامهم. ويحقّ للمرء أن يتساءل عن ثمرة هذا الحراك النقدي في مجال اللغة والنحو، وعن أثره التقويمي على النحاة أنفسهم.

يبدو أنّ ظاهرة الردّ عموما بغضّ النظر عن كونها مكتوبة أو مباشرة لاقت صدًى عظيما عند النحاة المعاصرين لها. يتجلى ذلك في مراجعتهم لأحكامهم ومواقفهم ورجوعهم عنها عند الاقتناع بتخريجات وتفسيرات الطرف الآخر، ومن ذلك ما رواه ابن جني في الخصائص عن المازني قال: « جلستُ في حلقة الفرّاء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد:

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أني شاعِرُ فَيَدْنُ مِنّي تنْهَهُ المزَاجِرُ

[1]- ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، د/ حسن سعيد الملخ، ص:94.

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأنّ الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف. قال: فقلتُ: وما الذي اضطرّه هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدنُ مني؟ قال: فسأل عنّي، فقيل له: المازني، فأوسع لي.»[1]

تعدّ حركة الفراء الأخيرة اعترافا منه بمنزلة المازني العلمية، لأنه ناقش وحلّل القول فوجد أنّ الشاعر حذف من غير اضطرار، على أنّ الضرورة عند جمهور النحاة هي ما وقع في الشعر من غير النظر إلى إمكان غيره، كما ذهب ابن عصفور إلى أنّ الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى.[2] وبهذا أجاب ابن جني عن حادثة الفراء والمازني.

وسأل رجل سيبويه عن قول خزر بن لوذان السدوسي: [3]

يَـا صَـاحِـيـا ذَا الضّـامـرُ العَنْسِ

«فرفع سيبويه "الضامر" فقال له الرجل: إنّ فيها

والـرّحلِ ذي الأقتَـادِ والحِلْسِ

فقال سيبويه: من هذا هربت، وصعد في الدرجة. قال أبو الفتح: هذا عندنا محمول على معناه دون لفظه. وإنما أراد: يا ذا العنسِ الضامر، والرحل ذي الأقتاد فحمله على معناه دون لفظه.»[4] ولكنّ قراءة سيبويه اعتمدت على خطإ في تحديد معنى "ذا" فحملها على الإشارة وأعرب "الضامر" بدلا منها في حين صارت "العنس" مضافة إليه. في حين عدّ غيره "ذا" من الأسماء الخمسة واعتبروا أنّ في الجملة تقديما وتأخيرا بين الصفة والموصوف، فهذا تخريج في

[1]- الخصائص، ابن جني،ج3، ص: 303،304.

[2]- ينظر: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، د/ محمّد حماسة عبد اللطيف، ص:98.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص: 190.

[4]- الخصائص، ابن جني، ج3، ص:302،303.

البيت بحمله على المعنى وتسويغ لرواية الجرّ.[1] وتبقى عبارة : "من هذا هربتُ" شاهدة على اعتراف سيبويه بخطإ التقدير.

قد تعدّد آراء النحويين بتغيّر الزمن، فيكون للنحوي أكثر من رأي في المسألة الواحدة، وقد يعدل عن رأي إلى غيره، إلا أنّ ذلك محكوم ببعض الضوابط التي أجملها ابن جني في «باب اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادّين»[2]، ويمكن ملاحظة أنّ مبعث هذه الضوابط هو التأدّب مع العلماء وعدم الجرأة على تغليطهم دون نظر وتثبّت.

جعل ابن جني المقارنة بين الرأيين من حيث الإطلاق والتقييد بالتعليل، والقياس على الأليق بالمذهب وتأويل الثاني إن انعدم التعليل، والنظر في المصنّفات عن نصّ الرجوع عن أحدهما والإبقاء على الثاني، والبحث عن الأحدث بينهما إن انعدم التصريح برد أحدهما، وتبنّي مذهب العالم واختيار أقوى الرأيين بالنسبة لمذهبه إن التبس سبر تاريخهما عاصما من التسرّع في الحكم بالغلط على العلماء.[3]

أمّا ما أشيع عن المبرّد من أنّه رجع عن مسائل الغلط، فنجد ابن جني يقول في كتابه "الخصائص":« وأمّا ما تعقّب به أبو العبّاس مُحَمَّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط، فقلّما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر. وهو أيضا —مع قلّته– من كلام غير أبي العبّاس. وحدّثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العبّاس أنه قال: إنّ هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه.»[4]

وهذه رواية نقلها ابن جنّي دون تثبّت من كتب المبرّد، ويؤخذ عليها أمران: أوّلهما استنادها إلى تغيّر موقف المبرّد لتقدّمه في السن، وكأنّها تصف عمل المبرّد في مسائل الغلط بالطيش

[1]– ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، ج2، ص: 229-231.
[2]– ا الخصائص، ابن جني ، ج1، ص: 200.
[3]–ينظر: نفسه، ج1،، ص: 200-205.
[4]– نفسه، ج3، ص: 287.

والتسرّع والتكلّم في نقد الكتاب مع قلّة الدراية بالنحو، وهو ما يتنافى مع ما روي عنه في طبقات النحويين إذ يقول الزبيدي: «وحدّثني اليوسفي الكاتب قال: كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني، إذ أتاه شاب من أهل نيسابور، فقال له: يا أبا حاتم، إني قدمت بلدكم، وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه المدينة، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه، فقال له: الدين النصيحة، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرأ على هذا الغلام؛ مُحَمَّد بن يزيد، فتعجّب من ذلك.»[1] فشتّان بين الروايتين!.

والأمر الثاني أنّ المبرّد بقي على موقفه في كتابه "المقتضب" وهو من أواخر ما ألّف، ولذلك فإن «القول بأنّ المبرّد رجع عن هذا النقد يردّه الاحتكام إلى المقتضب فقد بقي المبرّد على رأيه في نقد سيبويه (...) في 34 مسألة من مسائل النقد، وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى.»[2]

يُذكر أنّ المبرّد رجع بالفعل إلى رأي سيبويه في ست مسائل، وتحاشى ذكر موقفه والرجوع عنه في سبع أخريات من المقتضب، بل وافق فيها سيبويه دون كبير نقاش، أمّا بقية المسائل التي بلغت 133 في الانتصار فلم يعرض لها من قريب ولا من بعيد.[3]

ومثال ذلك أنّ المبرّد خطّأ سيبويه في الاستشهاد بقول بعض الأعراب:[4]

إنّ الكريمَ وأبيكَ يعتمِلْ إنْ لمْ يجِدْ يومًا على مَنْ يَتّكِلْ

[1]- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط2، (1984)، ص:96.

[2]- المقتضب، المبرّد، ص: 98.

[3]- ينظر: نفسه، ص: 99-100.

[4]- مجهول النسبة، الكتاب، سيبويه، ج3، ص:81.

من حيث إنّ سيبويه جوّز تقديم الجار على متعلّقه مع حذف العائد قياسا على البيت الشاهد ، والتقدير: "من يتّكل عليه" [1] بينما لم يجد فيه المبرّد حجة، لقراءته التي تبع فيها يونس بن حبيب بتقدير مفعول به ليجد، ثم استئناف الكلام بجملة استفهامية والتقدير: "لإن لم يجد يومًا شيئا، على من يتّكل؟" غير أنّه رجع عن هذا القول واختارقول المازني القاضي بحمل يجد على معنى يعلم ، والتقدير: إن لم يعلم على من يتّكل، وهنا لا حاجة إلى تقدير العائد.[2]

نستنتج مما سبق؛ أنّ التخريج القرائي للشاهد الشعري كان ذا أثر بالغ في تطوّر الفكر النحوي وتشعّب مذاهبه، إذ أسهم في إثراء المدارس النحوية بالآراء المتفرّدة التي تمثّل المدرسة حينا وتمثّل النحوي حينا آخر، كما أسهم في تأجيج الخلاف النحوي وإثراء الساحة اللغوية بمزيد من المؤلفات والتصانيف المتصدّرة للردّ والمعارضة.

ولقد لمحنا سمة العدالة والموضوعية في ظاهرة الرجوع عن الآراء النحوية بناءً على اختلاف القراءة الثانية عن القراءة الأولى. وبناءً عليه؛ فقد ثبتت تداولية الخطاب الشعري والنحوي أيضا بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة ومستجدّاتها، وبما يتناسب مع تعليمية النحو العربي، وهي الخطوة الثانية المهمة بعد التأصيل والتقعيد، فكيف وُجّهت هذه المهارات لتحقيق الغاية في المراحل المتأخّرة من تاريخ النحو العربي؟

[1]- ينظر: كتاب سيبويه، ج3، ص: 79،80.

[2]- ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج10، ص: 145،146.

الفصل الثالث: أنماط التخريج القرائي للشواهد الشعرية في أوضح المسالك

1- منهج ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك

2- نماذج من الفعل القرائي للشاهد الشعري عند ابن هشام الأنصاري

3-الآراء النحوية الناجمة عن استنطاق النص الشعري في أوضح المسالك

تتميز شروح ألفية بن مالك – على غرار كتب إعراب الشواهد الشعرية– بميزتين أساسيتين هما تداولية الشواهد على اختلافها واستغلالها في تيسير تعليمية النحو العربي، والميزة الثانية هي التخريج القرائي الذي بلغ أوجّه في مصنّفات الشرّاح من المشتهرين بالمنهج الانتخابي والترجيحي، حيث تتبيّن لنا فاعلية التخريج القرائي في اصطفاء أجود ما توصّلت إليه قراءات النحاة للشواهد الشعرية.

ومن بين المصنّفات الشارحة لألفية بن مالك، نجد أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري، وهو المؤلَّف الذي اخترناه لتطبيق نتائج الفصلين السابقين عليه، لاكتشاف أنماط التخريج القرائي التي اعتمدها ابن هشام فيه، ولتبيُّن مدى تفعيل القراءة التداولية للخطاب الشعري.

1– منهج ابن هشام في أوضح المسالك:

يتميّز كل نحوي بمنهج خاص في مصنّفاته، وتختلف المنهجية التي يتبناها النحوي من مصنّف إلى آخر وذلك تبعا لنظرته الخاصّة في المسائل النحوية وشخصيته العلمية المستقلّة حتى وإن كان جهده النحوي مؤطرا ضمن مذهب نحوي معيّن. لذا وجب أن نتعرّف على شخصية ابن هشام ومعالم منهجه في النحو ثم تخصيص البحث في المنهجية التي اعتمدها في أوضح المسالك.

أ– ابن هشام في الميزان النحوي:

أجمع العلماء والدارسون على أنه « هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى من تقدّمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع... لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السراج، وجمع على أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج

التبريزي... تخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرّف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهَبا وموجزا، وكان مع ذلك كله متواضعا، بَرَّاً، دمث الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب» [1]

هذه الميزات وغيرها مكّنت ابن هشام من منزلة رفيعة بين نحاة عصره، « وقد طارت شهرته في العربية منذ حياته، فأقبل عليه الطلاب من كل فج يفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة(...) وقد تحوّل يتعمق مذاهب النحاة، وتمثّلها تمثلا غريبا نادرا، وهي مبثوثة في مصنفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها والسديد، مع إثارته ما لا يحصى من الخواطر والآراء في كل ما يناقشه وكل ما يعرضه.» [2]

والملاحظ على شخصية ابن هشام أنّها ميّالة إلى الموازنة والترجيح، ومتميّزة بطول النظر والتبصّر في المسائل النحوية والمواقف والآراء، والحكمة في انتخاب جيّدها وردّ ماعداه بالحجة العقلية والاستدلال المنطقي، وهذه الصفات هي نفسها ما ينبغي أن يتّسم به القارئ الواعي قياسا على تعريفات وضوابط نظريات القراءة الحديثة.

ب–انتماؤه:

ينتمي ابن هشام إلى النحاة المصريين، ومن خصائص المدرسة المصرية أنها كانت ميالة إلى المدرسة البصرية، وإن كان ذلك لا يعني عدم تأثرها بالنحو الكوفي فقد ألّف أبو علي الدينوري كتابه "المهذّب" الذي تعرّض فيه للخلاف بين المدرستين، كما التقى أبو الحسين بن ولاد بإمام المدرسة الكوفية ثعلب وأخذ عنه.[3]

[1]– أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ، ج1، ص:6

[2]– المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ص:346.

[3]– ينظر: ابن هشام النحوي، د/ سامي عوض، دار طلاس، دمشق– سوريا، ط1، (1987)، ص:67.

إلّا أنّ المدرسة المصرية ميّالة في الغالب الأعمّ إلى النحو البصري، ومردّ ذلك إلى أنّنا «... لو تتبعنا أخبار الذين نسبوا إلى مدرسة مصر النحوية لوجدنا أن معظمهم من البصريين الذين رحلوا إليها حاملين كتاب سيبويه أو علمه، أو من غير المصريين ممن نزحوا إليها من الأندلس أو المغرب أو غيرهما، و لاتّضح أنّه لم يدخل مصر كتاب في النحو الكوفي، ولا شيخ درس على الكوفيين إلا ما ذكر من دراسة أبي الحسن الأعز (ت227هـ) على الكسائي، وإلا ما قام به أبو علي الدينوري من تأليف في بعض مسائل الخلاف بين المدرستين، وما قيل من كونه أملى كتابا مختصرا في الضمائر في القرآن استخرجه من كتاب "معاني القرآن" للفراء، ومع هذا فلا يعد هذان الكتابان من كتب النحو الكوفي لأن مؤلفهما كان من البصريين المنحازين إلى المبرّد والنحو البصري ولا يعرف موقفه في كتابيه هذين من النحو الكوفي...»[1]

والدليل على ذلك ما جاء في ترجمة الزبيدي لولّاد المصادري التميمي؛ إذ ذكر أنّ أصله بصري ونشأ بمصر، وتعلّم في العراق على العلماء، ولم يكن بمصر شيء من كتب اللغة والنحو قبله، كما أشار إلى تعلّمه من الخليل بن أحمد. وأخذ الدينوري عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه، وكان زوج ابنة أبي العباس ثعلب، فكان يتجاوزه وأصحابه ويمضي إلى المبرّد ليقرأ عليه كتاب سيبويه.[2]

ومع تقدّم المدرسة المصرية إلى القرن الرابع الهجري، ظهر من يمزج في مصنّفاته بين آراء الكوفيين والبصريين بعد أن أخذ عنهم جميعا، وهو عليّ بن الحسن الهنائي الأزدي الشهير بكراع النمل، وتبع ابن ولّاد المدرسة البصرية وتتلمذ للزجاج، وكان يُعجب بذكائه وقدرته على الاستنباط.[3]

[1]- المدارس النحوية، د/ خديجة الحديثي، دار الأمل، اربد- الأردن، ط3، (2001)، ص:272.

[2]- ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، ص: 198،215.

[3]- ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 329.

ولم يقتصر تأثر المدرسة المصرية بما سبقها من المدارس على البصرة والكوفة، بل تعداهما إلى المدرسة البغدادية في منهجها الانتخابي لما تراه صوابا من المدرستين، ويُذكر أنّ هذه الفترة قد شهدت ظهور المدرسة البغدادية بنحاتها الأوائل أمثال: ابن كيسان وشُقير وابن الخيّاط، الذين بدأوا مسيرتهم النحوية بالنزوع إلى مدرسة الكوفة، ثم اتّزن مذهبهم بالمزج بين النحو الكوفي والبصري، ومع استمرار ميلهم للنحو الكوفي، وقد لاحظ ابن ولّاد ذلك فلم يلتفت إليه، وركّز اهتمامه على النحو البصري، بينما التقط أبو جعفر النحّاس هذا المنهج وانطلق في المزج بين آراء المدرستين.[1]

ثم تبلور منهج المدرسة المصرية الخاص الذي مثله ظهور ابن الحاجب، الذي كان علامة بارزة في مسيرة هذه المدرسة، حيث ينفرد ببعض الآراء والتوجيهات التي يخالف بها ما اتفق عليه جمهور النحاة. [2] « وكان ابن الحاجب دقيق النظر، فخاض في تعليلات كثيرة مستنبطا منها ما لا يكاد يقف به عند حدّ، من ذلك بناء الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد، ومنعه من الصرف لشبهه بالفعل من وجهين.»[3]

لقد كان ابن الحاجب علامة فارقة في تاريخ المدرسة المصرية، وملهما لمن جاء بعده من النحاة للتفرّد بأفكارهم وتحليلاتهم عن السابقين، ومحرّكا للفكر النحوي عند المتأخرين، من أجل الخروج عن فكرة تكرار التراث النحوي وتجديد أساليب العرض، أو الترجيح والانتخاب منه في أحسن الظروف.

وابن هشام الذي تفرّد بآرائه النحوية «لم يكن في صناعته تبعا ينحو منحى البصريين أو الكوفيين أو المصريين. بل كان مدرسة مستقلة في النحو، اطلع على كافة المذاهب وتمثل دقائقها، ثم اجتهد وأبدع، وكان في ذلك يتأثر خطى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني

[1]- ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف ، ص: 331.
[2]- ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي ، ص:67،68.
[3]- نفسه، ص: 346.

وأبي علي الفارسي. كما أنه ألّف في البلاغة والعروض والفقه والتفسير(...) وله شعر، إلا أنّ نبوغه كان في النحو.»[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ سبب نبوغه في علم النحو راجع إلى براعته في النظر والتحليل والمقارنة والترجيح، بالإضافة إلى استقلاله الفكري عن فكر غيره، واتّزانه العقلي أمام الآراء المتضاربة والحجج المتداخلة وهذا ما وسم مواقفه بسمة التفرّد والعبقرية.

ج- خصائص منهجه:

من أهم ما يُشهد لابن هشام من حيث المنهج كونه ذا شخصية علمية واضحة المعالم، ترتكز أساسا على سعة الاطلاع على المواقف والآراء قبل الترجيح بينها، «وملامح ثقافته جلية في الشرح من خلال استرساله في عرض آراء النحاة بمذاهبهم المختلفة، وكان منهجه في التعامل معها يقوم على حرية الرأي وقوة الدليل ونفاذ الحجة، فلم يقتف أثر نحوي بعينه، بل كان " مستقل التفكير، حرّ الفكر، يوافق ويخالف ويؤيد ويعارض تبعا لقوّة الدليل أو ضعفه، وسلامته وخطئه.»[2] وهو ما يشهد به انتخابه للآراء النحوية من مختلف مدارسها دون إقصاء، فأخذ عن البصريين والكوفيين، وجاوزهم إلى المدرستين البغدادية والأندلسية.

والملاحظ أنّ ابن هشام كان يقف في أغلب الأحيان مع البصريين[3] «وليس معنى ذلك أنّه كان متعصبا لسيبويه وجمهور البصريين، وإنما معناه أنّه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع»[4] فممّا اختاره من آراء أبي علي الفارسي؛ أنّ "حيث" تقع مفعولا به، يقول:

---

[1]- ألغاز ابن هشام في النحو، ابن هشام الأنصاري، تح: أسعد خضير، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ص:11

[2]- الخصائص المنهجية لشروح الألفية، فاطمة الزهراء سعداوي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر، رسالة ماجستير في النحو العربي مدارسه ونظرياته، (2009)، ص: 73.

[3]- ينظر: المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ص:347.

[4]- نفسه، ص: 349.

«وقد تقع "حيث" مفعولا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه ﴿ اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1] إذ المعنى أنّه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان، وناصبها "يعلمُ" محذوفا مدلولا عليه "بأعلم" لا بأعلم نفسه، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به.»[2]

ومن بين ما تابع فيه ابن مالك الأندلسي، ما خرّج به ابن مالك «قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾[3] (...) على أنّ "كلاًّ" حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف وقطع "كلّ" عن الإضافة لفظا وتقديرا لتصير نكرة فيصحّ كونها حالا، والأجود أن تقدّر "كلاًّ" بدلا من اسم "إنَّ، وإنّما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ، لأنّه مفيد للإحاطة مثل: "قمتُم ثلاثتكم"»[4]وفي هذه الأمثلة دليل كاف على قبول ابن هشام وردّه للمواقف بناءً على قراءة واعية للمعاني، ودراية بإيراد الحجج الداعمة لما يقول.

ومن ملامح شخصيته العلمية موضوعيته؛ فقد كان « أمينا في نقل الآراء، فهو يذكرها كما هي مرفقة بأدلّتها وحججها دون تقليل للتي يخالفها، أو تزيّد وتنميق للتي يرى فيها وجه الصواب، فهو في ذلك محقق بارع، وباحث موضوعي، لا يريد إلا وجه الحق وإقرار الصواب»[5] وقد كان منهجه في التعامل مع المسائل الخلافية يقوم على انتخاب ما يرى فيه وجه الصواب مدعوما بالحجة المقنعة.

وقد كان لابن هشام منهجه الخاص في الرد على النحاة فهو منهج متعدد؛ « فكان أحيانا يرد معتمدا النقل سبيلا له وذلك باعتماده آراء من سبقوه ولا سيما سيبويه. وأحيانا يردّ

[1]- سورة الأنعام، الآية: 134.
[2]- مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص: 151.
[3]- سورة غافر، الآية: 48.
[4]- السابق، ج1، ص: 222.
[5]- نفسه، ص: 76.

معتمدا على طريق اللغة وهو ما يسمى بالسماع. وأحيانا يرد عليهم متوسلا بأفكاره وفلسفته التي اهتدى إليها سبيلا له.»[1]

وهذه المستويات الثلاثة من التحليل تعدّ منهجا قائما بذاته لدى النحاة فسيبويه كان يستند إلى النقل عن الخليل ومن عاصره، ثمّ يميل إلى السماع ليدعم أو يضيف جديدا، ويعتمد على استنباطاته الخاصة كذلك. مع فارقٍ واضح بين العالمَيْن؛ فسيبويه كان في موقع وصفي بحت، ولم يكن بوارد الترجيح بين الآراء، ولا ظهر في عصره ما شاع في عصر ابن هشام من تشعّب وخلاف.

الملاحظ مما سبق؛ أنّ ابن هشام كان يبرع في الترجيح والموازنة بقواعد مؤسسة، ونظرة ثاقبة تمكّننا من القول أنّ له قراءة في الكلّ. «ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارا لنفسه منها ما يتماشى مع مقاييسه مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدا لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغني.»[2] ومثال ذلك إضافته للجملة الاستئنافية إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ومن ذلك إعرابه لقول الراعي النميري:[3]

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلا جَمَلُ

على هذا النحو: « "لي" صفةٌ، و "في هذا" خبر (...) وموضع الخبر نصبٌ أو رفعٌ على تقدير "لا" عاملةً عمل ليس، أو ملغاةً لتكرّرها، وكون الرفع في النكرة بالابتداء أقْيس من كونه بلا،

[1]– ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، مؤسسة المختار، ط1، (2008)، ص:21.
[2]– المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ص: 347.
[3]–روايته في الديوان: (وما صرمتُك ...) ينظر: ديوان الراعي النميري، د/ واضح الصّمد، ص: 187.

لأنّ الكلام جوابٌ لمن قال: ألك ناقةٌ أو جمل؟ والرفع في ذلك على الابتداء والخبر واجب، والأصل تناسب الجواب والمُجاب.»[1]

فالشاهد يحتمل عدّة أوجه إعرابية، وذلك لاجتماع عامل لفظي هو "لا" وآخر معنوي هو الابتداء، وتكرّر العامل اللفظي يؤدي إلى إلغاء عمله، فهذه أوجه ثلاثة في إعراب الشاهد أوردها ابن هشام، واختار منها رفع الناقة بالابتداء احتكاما إلى المعنى، باعتبار الجملة جوابا عن استفهام، وهنا تتجلى قدرته على التخريج القرائي.

وبالعودة إلى شروط القارئ التي تطرّقنا إليها مسبقا؛ نجد أنّ ابن هشام كان يتمتع بثقافة تؤهله لخوض غمار القراءة الواعية المسؤولة لكلّ ما كان متاحا بين يديه من المواقف والآراء، وقبلها من مادّة مسموعة، ليخلص في النهاية إلى قول كلمته بعد أن يمحّص الأقوال المتضاربة.

ومعلوم أنّ الخطاب الخلافي (ما كان متداولا بين نحاة الكوفة والبصرة) هو من الخطابات المعقّدة؛ إذ نجده مشحونا بالحجج والشواهد والبراهين التي تدعم كلاّ من الموقفين، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على قوّة الخطاب الحجاجي عند كلا الطرفين على السواء، وليس من السهل على أحد ترجيح الكفّة إلى أحدهما مالم يكن بمستوى هذا الخطاب وبالوعي الكافي والثقافة الكافية أيضا لتحديد الحجة الأقوى من الأضعف.

ننتهي إلى إدراك صعوبة مهمّة التخريج المدعومة بالتعليل ومن ثم الترجيح، التي تصدّى لها ابن هشام في مصنّفاته على اختلافها، فهي عمل شاق، ولعلّنا لا نبالغ إن قلنا بأنّها من أصعب مستويات القراءة.

قد يتبادر إلى ذهن القارئ أنّ العملية التي ألزم ابن هشام نفسه بإتمامها، والتي تستدعي منه آليات رفيعة المستوى، قد استدعت منه اتباع أسلوب معقّد ومستفيض ليتمكّن من تفسير

[1]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص: 428.

تحليلاته وبسطها أمام القارئ، ولكنّ شيئا من ذلك لم يكن! « والظاهرة البارزة في مؤلفات ابن هشام هي الوضوح والجلاء إلى حدّ أن كتبه تفهم من غير ما حاجة إلى موقّف، أو ملقن، والشروح التي جللتها لم تفتح منها مغلقا، أو توضح مبهما، أو تحلّ تعقيدا كما هو الشأن في مؤلفات غيره.»[1] ذلك أنّ أسلوبه يتميّز بجودة الصياغة وحسن العرض والإحاطة بكلّ جوانب الموضوع في إيجاز.[2]

ولعلّ السبب الثاني لذلك هو أنّ مؤلفات المتأخّرين –على غرار ابن هشام– كانت تراعي الجانب التعليمي، فلم تكن تشقّ على متناوليها ولا تنفّرهم من مصاحبتها، ولنا أن نفتح أيّ كتاب من كتب ابن هشام لنلاحظ سهولة عرضه للمسائل النحوية وتدرّجه في ذلك من البسيط إلى المعقّد، وفيما يلي دليل على ذلك.

يقول ابن هشام: «"قدْ" على وجهين: حرفية وستأتي، واسمية وهي على وجهين: اسمُ فعلٍ وسيأتي، واسمٌ مرادفٌ لحسبُ، وهذه تُستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا "قدْ زيدٍ درهمٌ" بالسكون، و "قدْني" بالنون، حرصا على بقاء السكون لأنّه الأصل فيما يبنون، ومعربةٌ وهو قليل، يُقال: "قدُ زيدٍ درهمٌ" بالرفع، حسبُه درهمٌ بالرفع، و "قدِي درهمٌ" بغير نون، كما يقال حسبي، والمستعملة اسمَ فعلٍ مرادفةٌ ليكفي، يقال: "قدْ زيدًا درهمٌ"، و "قدني درهمٌ" كما يقال: يكفي زيدًا درهمٌ، ويكفيني درهمٌ.»[3]

وهنا يتّضح بجلاء أنّ ابن هشام لم يستعمل مصطلحا جديدا، ولا لفظا غريبا، واختصر في بيان أحوال "قدْ" أيّما اختصار، ومع ذلك فقد أثرى شرحه بالتمثيل لكل حالة بأمثلة صناعية،

[1]– ابن هشام وأثره في النحو العربي، د/ يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة– مصر، ط1، (1998)، ص: 171.
[2]– ينظر: نفسه، ص: 171.
[3]– مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 193.

تلتها فيما بعد شواهد شعرية دلّل بها على ما يقول، وبيّن إعراب "قدْ" في كلٍّ منها، فيسّر بذلك على القارئ فهم القواعد وتطبيقها على الشواهد.

وبهذا، يتراءى لنا جانب آخر من شخصية ابن هشام، فبعد أن كان قارئا واعيا ومتميّزا للخطاب النحوي بمختلف مدارسه وعصوره، ها هو يراعي حال المتلقي حين ينتج خطابه الانتخابي من كلّ ما تبلور لديه من ثقافة. وابن هشام هنا يراعي خصوصيات العصر الذي وجد فيه، والنضج الذي وصل إليه النحو إبّانه، ثم يراعي من يتوجّه إليهم بمؤلفاته، ويدرك تمام الإدراك أنّه ليس بمواجهة جهابذة النحو في بعض مجالسهم أو خصوماتهم، بل هو يبسط ما تشعّب في مناظراتهم أمام من يطلب علم النحو بسهولة ويسر، ودونما تعقيد ولا تنفير، فهو بذلك يروم بلوغ القصد الذي يدافع عنه كلّ مؤلّف.

ولنلق نظرة سريعة على مؤلَّفه الموسوم بأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، وهو شرح لمنظومة ابن مالك النحوي المنتمي إلى مدرسة الأندلس. والواجب أن نأتي بدراسة شاملة للمؤلَّف قبل أن نتّخذه موضوعا لدراستنا هذه.

ينتمي كتاب أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك إلى كتب شرح المتون، ألّفه صاحبه لشرح ألفية بن مالك الأندلسي، كما كان هدفه من هذا الشرح هو التبسيط على المتعلمين، إذ يصف ذلك بقوله: «...فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن مالك الطائي- رحمه الله- كتاب صغُر حجما، وغزُر علماً، غير أنّه لإفراط الإيجاز، قد كاد يعدّ من جملة الألغاز. وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحلّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلّل به تراكيبه وأنقّح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آلُ جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه. وسميته

"أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك»[1] والتزم ابن هشام بهذه النية وهذا المنهج على مرّ أجزاء شرحه هذا.

لقد كان هدف ابن هشام من تأليف أوضح المسالك هو التيسير واختصار الطريق أمام المتعلّمين، فالحاجة إلى شرح الألفيّة ملحّة بالنسبة إليهم وتلبيتها تغنيهم عن عشرات المصنّفات لتَبيُّن مقاصد الناظم في ألفيته، ولذلك فقد «حرص ابن هشام على تقديم شرحه بلغة بسيطة، وأسلوب سهل كي يتيح للمتعلمين إمكانية الإحاطة بما ورد ضمنه دون مشقة أو فتور. فكانت ألفاظه سهلة مألوفة ومتداولة في أوساط المتعلمين باستثناء بعض ما ورد في الشواهد والأمثلة من ألفاظ غريبة اعتنى بشرح بعضها، وأهمل بعضها الآخر الذي تكفّل المحقق بشرحه في الهامش وكانت تراكيبه واضحة لا تتطلب من المقبل عليها عناء كبيرا لفهمها، وإدراك معانيها، فقدّم بذلك مسائل الألفية وقواعدها النحوية في عبارات سهلة مدعّمة – غالبا- بعدد من الأمثلة التوضيحية.»[2]

لاشكّ أنّ الأمثلة التوضيحية ذات أثر بالغ في تبسيط القواعد وتيسيرها على متناوليها من المتعلّمين، إلا أنه يجدر التنبيه إلى أنّ ابن هشام لم يقتصر على هذا النوع من الأمثلة الصناعية كما هو الحال في كتب النحو التطبيقي اليوم، وإنما حضرت الشواهد اللغوية بأنواعها، وتركّز تطبيقه للقواعد عليها شرحا وإعرابا وتخريجا قرائيا، ليزيد ذلك من وزن كتابه أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، وقيمته العلمية والتعليمية.

ولم تقتصر مهمة ابن هشام الأنصاري على تبسيط الألفية وتفسير الموجز منها، بل تجاوز ذلك إلى استكمال ما فات الألفية من تفصيل في أسلوب مرتب مركز، ونقد صاحب الألفية

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام، ج1، ص:10.

[2]- الخصائص المنهجية لشروح الألفية، فاطمة الزهراء سعداوي، ص:72.

ومخالفته حين يرى وجه الصواب في غير ما جاء فيها،[1] ومن ذلك تعقيبه على قول الناظم في حدّ الحال:[2]

الحالُ وصفٌ فُضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بقوله: «وفي هذا الحدّ نظر؛ لأنّ النصب حُكم، والحكم فرع التصوّر، والتصوّر متوقف على الحدّ.»[3] فاعتراض ابن هشام كان على حكم النصب في الحال تبعا لجواز اتّصاله بحرف الجرّ الزائد، مثل قول الشاعر:[4]

فَمَا رجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

والشاهد فيه اتّصالُ الحال "خائبةً" بحرف الجرّ الزائد[5]، فيخرج بذلك عن نطاق التعريف الذي وضعه ابن مالك والتعريف ينبغي أن يكون جامعا.

وقد استدرك بن مالك ذلك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فجاء تعريف الحال فيه على هذا النحو:« هو مادلّ على هيئةٍ وصاحبها متضمّنا ما فيه معنى "في" غير تابع ولا عمدة؛ وحقّه النصب، وقد يُجَرُّ بباء زائدة.»[6] ومثال ذلك قول شاعر من بني طيء:[7]

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انبعَثْتُ بِمِزْءُودٍ وَلَا وَكِلِ

---

[1]-ينظر: ابن هشام الأنصاري (آثاره ومذهبه النحوي)، د/ علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، (1985)، ص: 52.

[2]- ألفية بن مالك في النحو والصرف، مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، منشورات مكتبة إقرأ، قسنطينة- الجزائر، (2012)، ص:49.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 296.

[4]- نفسه، ج2، ص: 296 و شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، تح: د/ عبد الرحمن السيد ود/ مُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر، جيزة- مصر، ط1، (1990)، ج2، ص: 322 .

[5]- السابق، ج2، ص: 295.

[6]- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، تح: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، (1967)، ص: 108.

[7]- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، ج2، ص: 322.

ومن ذلك أيضا ردّه على حصر ابن مالك لناصب التمييز في الاسم المميّز المبهم، وذلك واضح في قوله:[1]

اسمٌ بمَعْنَى مِنْ، مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

فقد أثبت ابن هشام عدم دقّة هذا الحكم في قوله:« وحكم التمييز النصب، والناصب لمبيّن الاسمِ هو ذلك الاسم المبهمُ، كـ "عشرينَ درهمًا" والنّاصب لمبيّن النسبة المسندُ من فعلٍ أو شبهه، كـ "طابَ نَفْسًا" و "هو طيّبٌ أُبُوَّةً" وعُلِم بذلك بُطلان عموم قوله. »[2]

ومن خلال استقراء نقد ابن هشام واستدراكاته؛ نستنتج حضور شخصيته واستقلاليتها عمّا يجمع ويرتّب من آراء نحوية، فنراه محللا ومناقشا وقارئا ومرجّحا بين الآراء التي يعرضها في شرحه، فكأنّه بذلك يسعى لتقديم خدمة أخرى للمتعلّمين، تحميهم من مواجهة التشعّب والتضارب الحاصل بين الآراء في المسألة النحوية الواحدة، وتساعدهم بطريقة غير مباشرة على اكتساب القدرة على التحليل والمناقشة، وعدم الانسياق وراء كلّ ما يقال دون عرضه على ميزان العقل والصناعة النحوية.

د- منهجية كتاب أوضح المسالك:

بالنظر إلى المنهجية التي اتبعها ابن هشام في شرحه هذا؛ نجد أنّه يتقيّد بترتيب الألفية للأبواب النحوية، فعند تعقّب أبواب كتابه نجدها متطابقة تماما مع أبواب الألفية، وقد ظلّ وفيّا لمنهجه في بسط المادة العلمية ، وملتزما بمبدئه في الإيجاز، ولم يكن يذكر أبيات الألفية في ثنايا الشرح إلا للتعقيب على آراء ابن مالك أو نقده أو تخطئته، ونادرا ما يفعل ذلك.[3] وبعملية

[1]- ألفية بن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص:51.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:363.

[3]- ينظر: ابن هشام الأنصاري (آثاره ومذهبه النحوي)، د/ علي فودة نيل، ص: 50.

إحصائية نجد أنّ مجموع أبيات الألفية المذكورة في أوضح المسالك هو سبعة، منها أربعة أوردها ابن هشام لنقد ما جاء فيها، واثنان اجتزأ منهما المثال الذي أورده ابن مالك على القاعدة، وكان قد رفض أحدهما وردّه، أما البيت الأخير فأورده لإثبات ما جاء فيه ردّا على ابن الناظم الذي انكره.

وهذا على خلاف شرحي ابن عقيل والأشموني –مثلا– ؛ إذ نجد أنّ ابن عقيل يورد أبيات الألفية المتعلقة بكل باب وفصل بتمامها قبل أن يشرع في شرح ألفاظها، ومنه إلى تفصيل الموجز ودعمه بالشواهد والأمثلة، ويذكر أنّ شرح ابن عقيل لم يكن باتساع شرح ابن هشام؛ لأنّ ابن عقيل يتّبع فيه فصول كل باب كما جاء بها ابن مالك في ألفيته، ولم نعثر على تفريعات ابن هشام للمسائل النحوية المتعلقة بكل باب.[1]

بينما نجد أن الأشموني يضيف إلى منهج ابن عقيل في التعامل مع أبيات الألفية ردوده واستدراكاته تحت مسمى التنبيهات، كما لاحظنا فروقا بين عرض الأشموني وعرض ابن هشام للمسائل النحوية، إذ يوجد اختلاف بينهما في ترتيب المادّة، مع تباين في ملاحظاتهما واستدراكاتهما على ابن مالك في ألفيته.[2]

فعلى سبيل المثال؛ يقول ابن هشام في إحدى حالات اسم التفضيل: «أنْ يؤتى بعدَهُ بِمِنْ جارّةً للمفضول، وقد تُحذفان (مِنْ وال التعريف) نحو ﴿ **والآخرةُ خيرٌ وأبقَى**﴾[3]، وقد جاء الإثبات والحذف في ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وأعزُّ نَفَرَا**﴾[4] أي: منك. وأكثر ما تحذف "من"

[1]– ينظر: شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، دار التراث، القاهرة– مصر، ط20، (1980)، ج1، ص: 393.

[2]– ينظر: منهج السالك إلى ألفية بن مالك، الأشموني، تح: محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، (1946).

[3]– سورة الأعلى، الآية:17.

[4]– سورة الكهف، الآية:34.

إذا كان أفعَلُ خبَرًا، ويقِلُّ إذا كان حالا.»[1] أمّا الأشموني فقد زاد في تنبيهاته بيان اختلاف النحاة في معنى "مِن" ورجّح بعد ذلك كونه لابتداء الغاية وهو رأي المبرّد ومن وافقه من النحاة.[2]

وقد يخالف ابن هشام ناظمَ الألفية في مسائل لم ترد في متن الألفية؛ كمخالفته له في مسألة مجيء كاد الناقصة على صيغة اسم الفاعل، التي وردت في شرح الكافية لابن مالك.[3] ولا يدعو الأمر إلى الاستغراب؛ لأنّ ابن هشام قد زاد على المسائل الواردة في الألفية، وجمع لها آراء النحاة، ومن بينهم ابن مالك نفسه، فلا عجب أن يستقي موقفه في هذه المسائل من غير الألفية، وهو في ذلك وفيّ لمنهجه في النقد والترجيح.

ونجد إلى جانب هذه المخالفات استدراكات لما أهمله ابن مالك في الألفية« إما عن سهو منه أو بقصد الإيجاز، فاستدرك ابن هشام ما أهمله الناظم من مسائل دعم بها مادة شرحه.»[4] ولا عجب في أن تكون لابن هشام استدراكاته ومآخذه على الألفية وصاحبها؛ حيث« إنّ من غير الممكن لشخصية تتمتع بالمؤهلات والمزايا التي صادفتنا في ترجمة ابن هشام أن تكتفي بمجرّد نقل آراء الناظم، وأحكامه في المسائل النحوية بشيء من التبسيط والتوضيح وتقبلها كما هي دون أن يكون لهذه الشخصية رأيها ووجهة نظرها الخاصة في التعامل مع تلك المسائل، ولذلك فقد خالف ابن هشام الناظم في العديد من آرائه وأحكامه النحوية معللا سبب رفضه لها.»[5]

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام، ج3، ص:289،290.
[2]- ينظر: منهج السالك إلى ألفية بن مالك، الأشموني، ج4، ص: 255.
[3]- ينظر: الخصائص المنهجية لشروح الألفية، فاطمة الزهراء سعداوي ، ص: 70.
[4]- نفسه، ص: 71.
[5]- نفسه ، ص: 69، 70.

ومن بين هذه الاستدراكات استيفاؤه لجميع حالات استتار ضمير الرفع، فقد جاء في الألفية بيت واحد لهذا الشأن يقول:[1]

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

وشرحه ابن هشام بذكر تفاصيل استتار الضمير وجوبا وجوازا، ثمّ أشار إلى أنّ هذا التقسيم هو لابن مالك وابن يعيش وغيرهما، واستدرك على هذا التقسيم أنّ « الاستتار في نحو "زيدٌ قام" واجب، فإنّه لا يقال "قام هو" على الفاعلية وأمّا "زيدٌ قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيرَه كقام.»[2] ففصل ابن هشام بذلك في الخلط الحاصل بين الواجب والجائز من استتار الضمير.

أمّا شواهد كتاب أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، فيُذكر أنّ الكتاب حافل بالشواهد النحوية بأنواعها، ويتجلّى للناظر فيه طغيان الشواهد القرآنية عليه، إلا أنها غير مفهرسة، تليها الشواهد الشعرية التي بلغ عددها خمس مائة وثلاثة وثمانين بيتا (583)، ولم تتجاوز في شرح ابن عقيل ثلاث مائة وثمانين بيتا، وفي شرح الأشموني اتّسعت شواهد الشعر لتتجاوز الثمانمائة، وذلك لتأخّر شرحه وتمكّنه من جمع الكثير منها من كتب النحو السابقة، وبهذا يكون شرح ابن هشام قد توسّط بين الإسهاب المفرط والإيجاز المخلّ ببسط المادة النحوية.

وتلاحَظ على ابن هشام سمة الإيجاز حتى في إيراد الشواهد الشعرية إذ يقتصر في كثير من الأحيان على ذكر الشطر الذي يحوي موطن الاستشهاد، ولا يورد البيت كاملا كما لا ينسب الأبيات إلى أصحابها إلا قليلا، وإنّما يكتفي بضمير الغائب فيسبق الشاهد بـ: "قال" أو

[1]- ألفية بن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص: 18.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 88.

"كقوله"، فعلى الرغم من العناية البالغة بالشواهد الشعرية إلا أنه « لم يعزها في الغالب إلى قائليها حيث لم ينسب منها إلا سبعة أبيات وهي قليلة جدا مقارنة بعدد ما أهمل نسبته.»[1] ولعلّ هذا مما يؤخذ على منهجية ابن هشام في هذا الشرح؛ إذ نرى أنّ الاقتصار على شطر من الشاهد الشعري قد يخلّ بالمعنى إخلالا فادحا، فحتى وإن كان ابن هشام على دراية بتمام البيت، ويتناوله بالإعراب والتخريج القرائي بناءً على ذلك، إلا أنّه يشكّل ضبابية في الفهم لدى المتعلّمين، خاصةً وأنَّ التخريج يحتاج في أحيان كثيرة ردّ الشاهد إلى قصيدته لمعرفة ملابسات الخطاب وظروف إنشائه، والتوصّل إلى المقصدية لتحصل إنجازيته للقارئ، فما بالك بتشظية الوحدة الصغرى في القصيدة إلى وحدات أصغر؟

لا شكّ أنّ هذا يخلّف في ذهن متناول شرح ابن هشام علامات استفهام حول مصدر تلك التخريجات، وكيف توصّل إليها ابن هشام، ويُلزمه بالبحث عن نسبة الشاهد أوّلا، ثمّ البحث عن سياقه الذي جاء فيه حتى يسير مع الشارح على الخطّ نفسه.

لقد استوفى ابن هشام جل الشواهد المتعلقة بالمسائل الواردة في شرحه، وعلق على معظمها بعرض توجيهات النحاة السابقين له فيها ثم يختم هذه التوجيهات بتوجيهه المستقل حين يكون له قول آخر في المسألة، ويمكن أن نحكم بشمولية أوضح المسالك في التدليل على مسائل النحو الواردة في الألفية وأكثر بالشواهد الكافية للتطبيق والفهم.

2- نماذج من التخريج القرائي للشاهد الشعري عند ابن هشام:

كان الشاهد الشعري في أوضح المسالك –على غرار مؤلفات النحو جميعا- عماد الشواهد النحوية بالنظر إلى حجم المادة الشعرية المستشهد بها كما أسلفنا. وبالقياس على شخصية ابن هشام العلمية التي تبيّنّا ملامحها فيما سبق، والتي برهنت على عقلية موضوعية

[1]- الخصائص المنهجية لشروح الألفية، فاطمة الزهراء سعداوي، ص: 85.

رصينة في التعامل مع مختلف المسائل النحوية، والوقوف موقف الحكم للترجيح بين الآراء النحوية المتضاربة، فلا بدّ أنّ الشاهد الشعري قد نال نصيبا وافرا من هذه القراءات. ذلك أنّ الشواهد —والشعرية تحديدا– كانت حقلا خصبا لبسط حجج كلّ فريق، مع مساحة الحريّة التي يحظى بها النحوي وهو يؤوّل أو يعلّق على الشاهد الشعري دونما قيد أو شرط، فتتحرّك آلة التخريج بحريّة.

ولأنّ التخريج هو قراءة واعية؛ فإنّنا سنتعرّض إلى معرفة حدود هذه القراءة على الشاهد الشعري في كتاب أوضح المسالك، وسنعرض نماذج من هذا الفعل القرائي عند ابن هشام، ولا يخلو الأمر من الاطلاع على قراءات غيره في خضم ذلك.

درج في عرف النحاة أثناء تعاملهم مع المسائل الخلافية الاستعانة بغنى اللغة العربية وثرائها واحتمالها للعديد من الأوجه في العبارة الواحدة. ينضاف إلى ذلك اعتماد الشعر العربي أوّل أمره على الرواية دون التدوين ممّا أسهم في تعدّد الروايات، ودخول الكثير من التحريف عليها. المشكلةُ التي زاد غياب نقط الحروف من تعقيدها بحيث ظهر بعد التدوين ما يسمّى بالتصحيف.

لقد أسهمت العوامل السابقة مع غيرها من العوامل في تعدّد روايات الشاهد الشعري، وبالنتيجة تعدّد قراءاته، وتعدّد الاستشهاد به في أكثر من موطن، فضلا عن القراءات المتعدّدة في الرواية الواحدة للشاهد الشعري.

ومن أمثلة قراءة ابن هشام للشاهد الشعري عرضه تخريجات النحاة لقول الفرزدق:[1]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

[1]– ديوان الفرزدق، أ/ علي فاعور، ص: 167.

«فقال سيبويه: شاذ، وقيل غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل: "مثلهم" مبتدأ، ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبنى، ونظيره ﴿إِنَّه لحقٌّ مثلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُونَ﴾[1] ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2] فيمن فتحهما، وقيل: "مثلَهم" حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشرٌ مثلَهم.»[3] وانتصابه عند الكوفيين على أنّه ظرف أي: في مثل حالهم وفي مثل مكانتهم من الرفعة.[4]

وأعرب العيني "مثلَهم" خبرا مقدّما و "بشرٌ" اسم ما العاملة عمل ليس مؤخّر.[5] وهو نادر لأنّ ما الحجازية ضعيفة في العمل فلا تعمل وخبرها مقدّم على اسمها، وقد أنكر الزّجاجي حكم الشذوذ على سيبويه في هذا الشاهد؛ فسيبويه كان قد قاس "ما" على "ليس" « فكما يقدّم خبر "ليس" كذلك يقدّم خبر "ما"، وهذا لا يجوز، لأنّ "ليس" فعل و "ما" حرف جاء لمعنى، وكان القياس أن يكون "ما" بما بعده مبتدأ وخبراً وهي لغة بني تميم.»[6]

وفي خضم جمع القراءات والتخريجات التي وجهت لهذا البيت، لم ينس ابن هشام استحضار سياق البيت غير اللغوي إذ يقول في تخليص الشواهد بأنّ الفرزدق « يمدح به بني أميّة ، يقول: إنّ ملك العرب كان في الجاهلية لغير قريش وسائر مضر، وكانوا أحق به لفضلهم على جميع البشر ، فلما جاء الإسلام رجع إليهم الملك الذي كانوا أحق الناس به (...) وقد أجيب بأنه أراد أن يتشبّه بالحجازيين فلم يدر ما شرط إعمالها عندهم، وبأنه أراد أن يخلّص الكلام للمدح؛ لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحدًا فنفيتَ الأحديّة، احتمل المدح والذم، فإن نصبتَ المثل

---

[1]-سورة الذاريات، الآية:23.

[2]- سورة الأنعام، الآية: 94.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص:280-282.

[4]- ينظر: خزانة الأدب، ج4، ص: 133.

[5]- ينظر: المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص: 640.

[6]- مجالس العلماء، الزجاجي، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة الكويت، (1984)، ص:113.

ورفعت "أحدًا" تعيَّن للمدح.» [1] وهذا تعليل لمجيء الشاهد على هذا النحو، ومنطلقه المعنى وقصد القائل.

فالواضح أنّ البيت نال قدراً وفيرًا من التخريجات والتأويلات نظرًا لإشكاله. وأيًّا كان المخرج الذي لجأ إليه النحاة فإنّه يعدّ قراءة جديدة للنص. ويجدر التنويه إلى أنّ ابن هشام بعد أن استعان بالنقول النحوية السابقة، أخذ يبني موقفا انتخابيا من الكل، بالعودة إلى السياق وإلى وعيه اللغوي، حيث يقول:« وفي الجوابين نظر، لأنّ الشاعر إذا جاز أن يغلط في لغة غيره جاز أن يغلط في لغة نفسه، وزالت الثقة بكلامه، ولأنّ السياق يعيّن الكلام للمدح»[2]

وملاحظة أخرى على التخريج القرائي عامّة؛ بأنّه أولى أهمية للمؤلّف وإلى أي القبائل ينتمي، وقرّر تخطئة الشاهد بناء على استعمال الشاعر للغة غير لغته، ممّا ترتّبت عنه نتيجة أخرى وهي عدم الثقة به وبلغته للاستشهاد؛ إذ إنّه لم يحافظ على نقائها بل صار يقلّد غيره.

تتبدّى ظاهرة أخرى في التخريج القرائي للشواهد الشعرية؛ يعبّر عنها هذا المثال الذي يناقش أحد شروط إعمال "ما" عمل "ليس"، وهو « أن لا يقترن اسمها بإن الزائدة، كقوله:[3] (مجهول)

بَنِي غُـدَانَةَ مَـا إنْ أنْـتُـمُ ذَهَبٌ ولا صَـريفٌ ولكنْ أنْـتُـمُ الخَـزَفُ

وأما رواية يعقوب "ذهبًا" بالنصب فتخرّج على أنّ "إنْ" نافية مؤكدة لها لا زائدة.» [4] ونسب ابن مالك في شرح التسهيل إلى الكوفيين تخريج "إنْ" المقترنة بما على أنّها «هي النافية جيء بها

[1]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص: 282.

[2]- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري ، ص: 283.

[3]- خزانة الأدب، البغدادي، ج4، ص: 119.

[4]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص:275.

بعد ما توكيداً»[1] وردّه ابن مالك لسببين؛ فلو كانت مؤكّدة للنفي لم يتغيّر العمل، ولم تُلغِ إعمال ما، وبقياسها على "إنْ" الزائدة بعد ما الموصولية وما المصدرية أثبت وجه الشبه بينهما وكونها زائدة هنا أيضا.[2] وقد أنكر الجمهور على يعقوب ابن السكيت ما ذهب إليه من رواية النصب، «وقالوا: إنّا إذا سلّمنا برواية النصب التي حكاها يعقوب لا نسلّم أنّ "إنْ" الواقعة بعدها زائدة، ولكنّها نافية مؤكّدة لنفي "ما" فالنفي الذي عملت ما لدلالتها عليه باق، بخلاف ما لو جعلت "إنْ" نافية لنفي "ما" فإنّ الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا، لأن نفي النفي إيجاب، فيزول حينئذ سبب عمل "ما"؛ لأنّ شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إعادة النفي.»[3]

والسؤال الذي يُطرح في هذا المقام؛ هو كيف فرّق النحاة بين إنْ الزائدة وإنْ المؤكِدة للنفي؟ فها نحن نرى روايتين للبيت ذاته، أهملت ما في العمل في الأولى، وأعملت في الثانية، ثمّ تخرّج الأولى على أنّ "إنْ" زائدة كفت ما عن العمل، ومؤكّدة للنفي في الثانية فأكّدت على عمل ما في هذه الرواية! إنّه التخريج القرائي، الذي يحتكم إلى مرتكزات علمية دقيقة تارة وإلى الميل والهوى تارة أخرى، فها نحن نرى أنّ التخريج يتحوّل إلى عمل ترقيعي لدرء الثغرات التي تحملها بعض القواعد، ويبدو لنا أنّ إهمال "ما" لاتصالها بـ"إنْ" هو الأرجح لأنّ "ما" ضعيفة في العمل مقارنة بليس، فهي مشبّهة بها ويُرجّح إهمالها إذا فصل بينها وبين اسمها وخبرها فاصل.

وإليك تخريجات شاهد في الحال لعنترة بن شداد:[4]

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وأُقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا وربِّ البَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

[1]- شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص: 371.
[2]- ينظر: نفسه، ج1، ص: 371.
[3]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 275.
[4]- ديوان عنترة، تح: مُحَمَّد سعيد مولوي، ص: 187.

يعرض ابن هشام جميع الاحتمالات التي قرأ النحاة بها هذا البيت، دون تحديد لأصحابها. وأول هذه الاحتمالات كون دخول الواو على الفعل المضارع هنا من قبيل الضرورة الشعرية؛ «فقيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مؤوّل بالماضي، وقيل واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أقتُلُ.»[1]

ثم انتقل ابن هشام إلى التخريجات التي بُذل فيها الجهد لإخراجها من دائرة الضرورة والشذوذ حيث ذكر أنّ دخول الواو هنا يكون بتخريجين اثنين؛ «أحدهما: أن تكون الواو للحال، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال، بل هي في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: وأنا أقتل قومها، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ نصب على الحال، كما ذكرناه في الإعراب. والتوجيه الثاني: أن تكون الواو للعطف لا للحال، والفعل المضارع مؤول بالماضي؛ أي: علقتها وقتلت قومها، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر.»[2]

والواضح أنّ التخريجات السابقة نظرت في تداولية الخطاب الشعري عند عنترة وتصوّرت السياق الذي قيل فيه البيت الشعري، ولم يتوضّح لنا المرجّح من هذه الأقوال عند ابن هشام بعد عرضها جميعا، مما يعني أنّها قراءات مقبولة ومستساغة معياريا ودلاليا أيضا.

أمّا بالعودة إلى السياق اللغوي للشاهد، وبالنظر إلى عجز البيت نجد أنّ محبّتها عرضت له دون طلب منه لها، فكيف يحبّها وهو يقتل قومها وهم أعداء له، فلا سبيل إليها، كما أنّه في الشطر الثاني ينكر على نفسه هذا الحبّ فكأنّه زعم لا يصدّقه الواقع[3]، وزاد الخطيب التبريزي أنّها لما كانت في أعدائه لم يصل إليها وامتنعت منه، أمّا الأخفش والزوزني، فأرجعا امتناع حبّها وحرمتها عليه إلى كونها جارته عند الأوّل وزوج أبيه عند الثاني، وردّ البغدادي القول الثاني لأنّ

[1]- السابق، ج2، ص:356.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري ، ج2، ص:355-358.

[3]- ينظر: ديوان عنترة، تح: مُحَمَّد سعيد مولوي، ص: 187.

ذلك لم يكن حراما في الجاهلية.[1] فكلّ هذه قراءات معتمِدة على سياق المقام، وأقربها للتصديق ما جاء به الخطيب التبريزي وابن هشام، وعلى هذا يكون التخريج على الحال أقرب إلى الصواب.

واختار ابن هشام تخريجا قرائيا دون ذكر ما عداه من القراءات في قول الشاعر: [2]

لا تـتركَنّي فيهـم شطِـيرا إنّي إذَنْ أهلِكَ أوْ أطِـيرَا

على أنّ الفعل جاء منصوبا بإذن مع كونه خبرا عمّا قبلها، وحكم ابن هشام بأنها « ...ضرورة، أو الخبر محذوف، أي إني لا أستطيع ذلك.»[3] وأغفل ابن هشام ما عدا ذلك من التخريجات، ومن بينها ما خرّج به الكوفيون البيت، إذ قالوا بضعف "إنّ" لأنّها فرع عن الأصل الذي هو الفعل، وعليه لم تعمل الرفع في خبرها لدخول "إذن" عليه، معتبرين إياها جملة مستقلّة تصدّرت بـ "إذن". وخالف الفراء حكم الضرورة مجيزا النصب بإذن متوسّطة بين اسم إنّ وخبرها.[4]

وأجاب البصريون عنهم بثلاثة تخريجات أوّلها شذوذ الشاهد، وثانيها أنّ الخبر محذوف وجب تقديره وهو موقف ابن هشام وابن مالك أيضا، وثالثها: جعل الجملة "إذنْ أهلكَ أو أطيرَا" كلّها خبرًا لإنّ.[5] ومن هذا نتبيّن ملمحا آخر من ملامح التخريج القرائي عند ابن هشام، وهو عرضه للرأي المنتخب عنده دون أن يتعرّض لما سواه اختصارا للطريق إلى موقفه الانتخابي من الكل.

---

[1]- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج6، ص: 131.

[2]- نفسه، ج8، ص: 456.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج4، ص:166-167.

[4]- ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج2، ص:338.

[5]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج1، ص: 176-179.

يبدو أنّ التخريج الذي اختاره ابن هشام مبنيٌّ على مرتكزات تداولية أهمّها إنجازية الخطاب، إذ يعتمد هذا التخريج على ما يستفاد من الشاهد في فهم المتلقّي ومقصديّة المؤلّف.

كما أنّه قد يبيّن الحكم النحوي في المسألة من دون تخريج شواهدها بل يكتفي بالإشارة، مثلما فعل أثناء بسطه لأحكام اسم الفعل، إذ يقول: «ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، خلافا للكسائي، وأمّا ﴿**كتابَ اللهِ عليكم**﴾[1]، وقوله:

يـا أيُّهـا المـائحُ دلوي دونكـا

فمؤولان.»[2] دون أن يوضّح التأويلات التي أُوّل بها هذان الشاهدان ولا أصحابها، وجدير بالذكر أنّ ابن هشام كان ينتخب الرأي النحوي دون خوض في الخلافات النحوية بين المدارس، ولكن يُذكر هنا أنّ الكسائي والفراء كانا مخالفين للحكم النحوي قبل التخريج القرائي للشواهد.

يقول الفراء: « وقلّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيدًا دونك. وهو جائز كأنّه منصوب بشيء مضمر قبله»[3] وإن كان الفرّاء قد قدّر عامل النصب ههنا فإنّ الكسائي زعم أنّه منصوب باسم الفعل المذكور بعده وادّعى أنّ اسم الفعل يعمل متأخّرا كما يعمل متقدّما.[4]

وممّا تأولهما به البصريون أنّ المعمول –وهو "كتاب الله" في الآية، و"دلوي" في بيت الشاهد– ليس معمولا لاسم الفعل المتأخّر بل العامل فيهما– وفي كل ما جاء مما تلاهما– فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخّر؛ ففي الآية تقديره "الزموا كتاب الله عليكم" وفي البيت تقديره "خذ دلوي دونكا" أو "تناول دلوي دونكا" ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسمَ فعل؛

---

[1]- سورة النساء، الآية: 24.

[2]– أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج4، ص: 88.

[3]– معاني القرآن، الفراء، ج1، ص:260.

[4]– ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري ، ج4، ص: 89 و المقاصد النحوية، العيني، ج4، ص: 1789.

لأن اسم الفعل-كما لا يعمل متأخّرا – لا يعمل محذوفا. وقد أوّلوا الآية وحدها بأنّ قوله تعالى "كتاب الله" مفعول مطلق لفعل محذوف أي "كتب كتاب الله عليكم"، قياسا على قوله ﴿وعدَ اللهِ﴾[1] ومما أوّلوا به البيت رفع "دلوي" على الابتداء، و "دونكا" اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة في محلّ رفع خبر، والعائد محذوف والتقدير: "دلوي دونكه"، كما تقول دلوي خذه، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جمهور النحاة.[2]

ونجد ابن هشام في مواضع أخرى لا يكتفي بانتخاب تخريج معيّن فحسب، بل يردّ تخريجات غيره بالحجة، فيقول مثلا في تخريج "هذاذيك" من هذا الشاهد:[3]

يُمْضِي إلى عاصي العُرُوقِ النَّحْضَا ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وطَعْنًا وَخْضَا

بأنه مفعول مطلق وعامله محذوف وهو من معناه، وهذا رأي جمهور النحاة.[4] وأعرب العيني "هذاذيك" منصوبا على المصدرية بدلا من "ضرباً" قبله، وثنّي للتكثير[5]، ووافقه البغدادي بقوله: «أنّه بدلٌ من فعل الأمر، ولا يخفى أنّه بدلٌ من الهذّ، وهو في جميع تصرّفاته معناه السرعة في القطع لا السرعة مطلقًا، بل حكم اللحياني في نوادره أنّ الهذّ: القطع نفسه وأنشد هذا البيت، وكذلك صاحب القاموس، قال: هذاذيك: قطعا بعد قطعٍ.»[6]

---

[1]- سورة الروم، الآية:6.

[2]- ينظر: المقاصد النحوية، العيني، ج4، ص: 1789. وأوضح المسالك ، ابن هشام الأنصاري، ج4، ص: 88.

[3]- روايته في الديوان: (بالمشرفيّات، وطعنا وخضا) ولا شاهد فيه على هذا. ينظر: ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، (1995)، ص: 132.

[4]- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص:117

[5]- ينظر: المقاصد النحوية، العيني، ج3، ص: 1321.

[6]- خزانة الأدب، البغدادي، ج2، ص: 106.

ويبدو أنّ البغدادي في هذا قصد المفعول المطلق لا البدل؛ لأنّ المصدر من نفس جنس الفعل المقدّر قبله، والدليل على ذلك أنّه قدّر الجملة: "ضرباً يهُذُّ هذًّا بعد هذٍّ" والأنسب عنده أن يكون الفعل بالخطاب أي: "تهذُّ به هذًّا" ليظهر كونه مضافا إلى فاعله.[1]

والذي نستفيده من شرح العلماء لكلمة "هذاذيك" هو كونها بمعنى الضرب والقطع نفسه أو بمعنى الإسراع، فتبتعد الكلمة بالمعنى الثاني عما قبلها، وبناء عليه أعرب أغلبهم "هذاذيك" مفعولا مطلقا، وخرّج سيبويه وشرّاح أبياته على الحال، بتقدير: "يضرب مسرعا" وهذا دليل مهمّ على تأثير فهم المعنى على الإعراب.

وردّ ابن هشام حكم سيبويه بقوله:« وتجويز سيبويه في "هذاذيك" في البيت، وفي "دواليك" من قوله: (سحيم عبد بني الحسحاس)[2]

دواليكَ حتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لابِسِ

الحالية بتقدير نفعله متداولين، وهاذِّينَ –أي مسرعين– ضعيف للتعريف، ولأنّ المصدر الموضوع للتكثير لم يثبُت فيه غير كونه مفعولا مطلقا. وتجويز الأعلم في هذاذيك في البيت الوصفية مردود لذلك، وقوله فيه وفي أخواته: أنّ الكاف لمجرّد الخطاب مثلها في "ذلك" مردود أيضا؛ لقولهم "حنانيه" و "لبّى زيد" ولحذفهم النون لأجلها.» [3]

فالواضح أنّ ابن هشام يناقش مختلف الآراء التي هو على اطّلاع مسبق بها، ويردّها بالحجج المقنعة، لأنّ ما ذهب إليه سيبويه بعد الرأي المتفق عليه يخالف الأصل؛ فلا تقع الحال معرفة،

[1]- ينظر: نفسه، ج2، ص: 107.

[2]- وروي: (إذا شُقّ بُردٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دواليكَ حتى ليس للبُرْدِ لابِسُ)ينظر: مجالس ثعلب، القسم الأوّل، ج3، ص: 130.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص:117-121 .

ولم يرد عن العرب وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالا، بل حُفظ من كلامهم وقوعها مفعولا مطلقا. ولا توصف النكرة بالمعرفة ردّا على الأعلم الشنتمري.[1]

بناء على ما سبق؛ نحكم بحضور القياس النحوي في ترجيح ابن هشام التخريجَ القرائي الأنسب للشاهد الشعري ، وهذه خاصّية ثابتة في الترجيح شهدت بها كتب الأصول.

يختار ابن هشام رأي البصريين في عدم جواز إلغاء العامل المتقدّم « خلافا للكوفيين والأخفش واستدلّوا بقوله: (ديوان الحماسة منسوبا إلى بعض الفزاريين): إِنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ»[2]

وقائله هو بعض الفزاريين ، وقبله:

أُكَنِّيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وقد روي الشعر مرفوع القافية كما أورده الشرّاح، ووقع في الحماسة منصوب القافية: ملاك الشيمة الأدبا، ولا شاهد في البيت حينئذ.[3] وخالف الأخفش والكوفيون البصريين وحكموا بجواز إلغاء العامل بناء على رواية الرفع، علّلوا لذلك بجواز إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين من العمل مع تقدّمها مثلما هو جائز في التوسط والتأخر.[4]

أمّا تخريجات البصريين لهذا الرفع فقد عرضها ابن هشام بقوله «وأجيب بأنّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

---

[1]- ينظر: نفسه، ج3، ص: 119، 121..

[2]- نفسه، ج2، ص: 65.

[3]- ينظر: المقاصد النحوية، العيني، ص: 866. و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمّد حسن شراب،ج1، ص: 124.

[4]- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمّد حسن شراب، ج1، ص: 125.

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدّرة، والأصلُ "لَملاكُ" و"لَلدينا" ثم حذفت وبقي التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأنّ التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سُبق بإنّي وبما النافية. ونظيره "متى ظننت زيدًا قائما" فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أنّ المفعول الأوّل محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل "وجدته" و"إخاله" كما حُذف في قولهم" إنّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ"»[1]

ويرى حسن شُرّاب أنّ رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب، لأنّ الإعراب مع عدم التقدير أولى من الإعراب مع التقدير والحذف، كما يرى أنّ النحاة يختصمون فيما لا خصومة فيه لأنّ البيت روي بالنصب أيضا في سياق قصيدة قافيتها منصوبة.[2]

الحقّ أنّ ترجيح رأي الكوفيين في تخريج البيت مشروع ومشفوع بأدلّة أصولية لا يجوز إغفالها، غير أنّ ما لا يقبل من قول حسن شرّاب هو دفع الخلاف لوجود رواية ثانية في البيت، ذلك أنّنا لو حكمنا بصحّة الروايتين وجواز رأي كلّ من الكوفيين والبصريين لألغي ترجيحه لكفة الكوفيين، ولم يكن هناك داع لنصرة رأيهم، ولو أنّنا فرضنا أنّ إحدى الروايتين صحيح والآخر محرّف أو موضوع –وهو ما لمح إليه بعد ذلك– لدعت الضرورة الملحّة إلى الخصومة والخلاف لإثبات صحّة إحداهما على الأخرى، لما لذلك من إثبات لصحّة موقف نحوي، ثمّ صحّة مذهب نحوي بأكمله.

[1]– أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:65-69.

[2]– ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مُحَمَّد حسن شرّاب، ج1، ص: 125.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فإنّ كلّا من الكوفيين والبصريين يحكّم في قراءته لهذا الشاهد وغيره من الشواهد منهجه الذي اشتهر به، فحتّى لو لم تكن هناك إلا رواية واحدة للشاهد فإنّ الكوفيين يحكمون بظاهر السماع، ويُعمل البصريون التخريج لتصويب ما خرج عن القياس، وبناء عليه فلا بدّ من الخلاف والخصومة ولا مفرّ منهما أنّ الخلاف جذريّ يكمن في المنهج والرؤية الشاملة للتقعيد.

حكم ابن هشام تبعا لجمهور النحاة بالعطف بعد إنّ وأخواتها بالرفع «بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل "أنَّ" أو "إنَّ" أو "لكنَّ"(...) والمحققون على أنّ رفع ذلك ونحوه على أنَّه مبتدأ حُذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محلّ الاسم مثل "ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ" بالرفع؛ لأنّ الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.»[1] وذكر أنّ الكوفيين خالفوا البصريين فلم يشترطوا الشرط الأوّل« تمسكا بنحو ﴿**إِنّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ**﴾[2] وبقراءة بعضهم ﴿ **إِنّ اللهَ ومَلائِكَتُه يُصَلّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾[3] وبقوله:(ضابئ بن الحارث البرجمي)

فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ

وقوله: (بشر بن خازم)

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ»[4]

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري ، ج1، ص: 352-358.

[2]- سورة البقرة، الآية: 63.(رواية حفص: والصابئين)

[3]- سورة الأحزاب، الآية: 56.(رواية حفص: وملائكتَهُ)

[4]- أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص:358.

وطال عرض ابن هشام لتخريجات هذه الشواهد وردّ عليها في أوضح المسالك، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد أيضا.[1] من دون انتخاب لبعض هذه التخريجات ودون تبنّي موقف خاص من ذلك، إلا موقفه العام المناصر لنحاة البصرة؛ مثل قوله: .« وخرّجها المانعون على التقديم والتأخير، أي والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

. . .فإنّي وأنتما –وإن لم تبوحا بالهوى– دنفان

ويتعيّن التوجيه الأوّل في قوله:

فإني وقيّار بها لغريب

ولا يتأتّى فيه الثاني لأجل اللام، إلا إن قُدّرتْ زائدةً»[2] فهذا نمط آخر في تعامله مع التخريجات النحوية يعتمد على عرض التخريجات كما هي دون الإبانة عن موقف أو ميل لأحد هذه التخريجات، وربّما كان سبب ذلك هو اقتناعه بها جميعا.

واختلف النحاة في تخريج قول ابن مروان النحوي:[3]

ألقى الصّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نعلهُ ألقاها

فرواه سيبويه بجرّ "نعله" على أنّ حتى حرف جرّ عادّا ذلك حسنا وعربيّا، وجوّز الرفع كجوازه في حروف العطف الأخرى، وتخريجه عنده على الابتداء، وجملة ألقاها خبر، وحتى على ذلك استئنافية. وفصل البغدادي في رواية النصب «وجهين: أحدهما نصبه بإضمار فعل يفسّره "ألقاها" كأنّه قال: حتى ألقى نعله ألقاها، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف.

[1]– ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص: 376.

[2]– أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري ، ج1، ص:364-366.

[3]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 97.

ثانيهما: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة، وحتى بمعنى الواو، كأنّه قال: ألقى الصحيفة حتى نعلَهُ، يريد ونعلَه (...) فعلى هذا الهاء عائدة على النعل أو الصحيفة، وألقاها تكرير وتوكيد.»[1] ووافقه ابن هشام في أوضح المسالك على تأويل ما قبلها "ألقى ما يُثقله"[2] لأنّ من شروط المعطوف بحتى أن يكون بعضًا من جمع أو جزءًا من كلّ[3]، فتأويل ما قبل "نعله" بما يثقله يدخلها في هذا الشرط.

اقتصر ابن هشام في أوضح المسالك على رواية النصب، وبيّن تخريجها ولم يتجاوزها إلى غيرها بينما ذكر في المغني أنّ الأوجه الثلاثة جائزة.[4] وسبب اكتفائه بالنصب في شرح الألفية هو إيراده للشاهد في سياق شرحه لشرط من شروط عمل حتى وهو كون معطوفها بعضا من المعطوف عليه[5]، وحكمه النصب في البيت لأن المعطوف عليه منصوب، فلم يتجاوزه إلا ذكر الأوجه الإعرابية الأخرى لأنّها خارجة عن سياق الحديث، وتجنّبا للإطناب والتطويل.

ونبّه ابن هشام في شاهد مختلف إلى احتماله للأوجه الثلاثة وهو قول الفرزدق: [6]

كَمْ عَمّةٍ لكَ يَا جريرُ وخَالةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وقد سُبقَ ابن هشام إلى هذه التخريجات[7]، فبرزت بصمته في جمع وتلخيص ما ورد في مؤلفات سابقيه، فبدا في غاية الإيجاز والإفادة، يقول:« بجرّ عمّةٍ وخالة على أنّ "كم" خبرية، وبنصبهما، فقيل: إنّ تميما تجيز نصب مميّز الخبرية مفردًا، وقيل على الاستفهام التهكّمي،

[1]- خزانة الأدب، البغدادي، ج3، ص: 21.
[2]- ينظر: السابق، ج3، ص: 367.
[3]- ينظر: السابق، ج3، ص:22.
[4]- ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص:149.
[5]- ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص:365.
[6]- روايته في الديوان بتقديم الخالة وتأخير العمة. ينظر: ديوان الفرزدق، أ/ علي فاعور، ص: 312.
[7]- ينظر: كتاب سيبويه، ج2، ص: 72،162،166، والمقاصد النحوية، العيني، ج1، ص: 525-528، وغيرهما.

وعليها فهي(كم) مبتدأ، و "قد حلبت" خبر، والتاء للجماعة لأنّهما عمّات وخالات وبرفعهما على الابتداء. و "حلبت" خبر للعمّة أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف، وإلا لقيل "قد حلبتا" والتاء في "حلبت" للوَحدة؛ لأنّها عمة واحدة وخالة واحدة، و "كم" نصبٌ على المصدرية أو الظرفية، أي: كم حلبةً أو وقتًا.»[1] وقد اشتغل النحاة في تخريجاتهم القرائية على المعنى، واستفادوا من قبول هذه الشواهد للعديد من المعاني، كما برعوا في التعامل مع السياق اللغوي واستنباط جميع العلاقات الممكنة بين عناصر التركيب، وهذه العملية من صميم القراءة.

حكم النحاة بمنع مجيء "مِنْ" مع اسم التفضيل المعرّف بأل، واعترضهم شاهد للأعشى يقول:[2]

ولستُ بالأكثرِ منْهُم حَصًى وإنّمَا العِزّةُ للكَاثِرِ

فخرّجوه على ثلاثة أوجه ذكر ابن هشام اثنين منها «على زيادة "ال" أو على أنّها متعلّقة بأكثر نكرة محذوفا مبدلا منه أكثر المذكور.»[3] وزاد البغدادي في خزانته التخريج الثالث وهو: «أنّ "مِنْ" في هذا البيت ليست متعلّقة بالأكثر الذي هو أفعل التفضيل وتحت هذا قولان: أحدهما أنّها مع مجرورها متعلّقان بليس لما فيه من معنى الفعل وهو انتفى، ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب، وثانيهما أنّهما يتعلّقان بمحذوف يقع حالاً من اسم "ليس"، والتقدير: ولستُ حالةَ كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصًى. ولئن سلم ظاهر هذا البيت فإنّه شاذ ليس على النهج الذي يسري عليه سائر كلام العرب.»[4]

---

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج4، ص: 272،273.

[2]- ديوان الأعشى الكبير ميمون ابن قيس، تح: د/ محمّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، ص:143.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري ، ج3، ص: 296.

[4]- خزانة الأدب، البغدادي، ج3، ص: 296.

والحقّ أنّ ابن هشام قد ردّ التخريج الأخير في المغني وقال: «وقول بعضهم "إنّها متعلّقة بليس" قد يُردّ بأنّها لا تدلّ على الحدث عند من قال في أخواتها إنها تدلّ عليه، ولأنّ فيه فصلا بين أفعل وتمييزه بالأجنبي، وقد يُجاب بأنّ الظرف يتعلّق بالوهم وفي "ليس" رائحة قولك انتفى.»[1]

3- الآراء النحوية الناجمة عن قراءة النص الشعري عند ابن هشام:

كانت لابن هشام –كما أسلفنا- آراؤه المتفرّدة ونظرته المستقلة لكل ما يقال في شأن الشواهد الشعرية من تخريجات؛ فهو وإن استعان بآراء وأقوال المدارس النحوية على اختلافها«... خالف الكوفيين في معظم آرائهم التي سبقت نماذجٌ منها، وهذه المخالفة سمة واضحة في مصنفاته لنزعته البصرية. ولكنّ الذي يستحق التنويه هو موافقته لنحاة الكوفة في كثير مما ذهبوا إليه»[2]

كما كانت له ردوده على النحاة ومواقفه التي بناها عن تخريج قرائي متفرّد أو نظرة نقدية لتخريجات سابقة، لذا لابدّ وأنّ مساءلته لشواهد النحو الشعرية لم يسفر عن آراء ترجيحية عند ابن هشام فحسب بل ربّما تعدّاها إلى ما لم يُسبق إليه.

أ- أراء ابن هشام الانتخابية وردوده:

ومن ذلك مسألة اسميّة "عن" و"على"فقد ذكر الأخفش أنّهما تأتيان بمعنى "جانب" و "فوق" وهما على هذا المعنى اسمان، وتبعه ابن عصفور في ذلك، مشترطين لذلك أن يكون الفاعل للفعل قبلهما ومجرورهما أيضا ضميرين عائدين على واحد، مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عليكَ زوجَكَ﴾[3] فكلا الضميرين عائدان على مسمّى واحد، وهذا هو الذي أخرج "عن" و

[1]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:656.

[2]- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، د/علي فودة نيل، ص: 405.

[3]- سورة الأحزاب، الآية: 37.

"على" عن حرفيتهما عند الأخفش وابن عصفور؛ لأنهما عَدّا أنّ الضمير الأوّل يتعدّى إلى الثاني تعدية ظنّ وأخواتها إلى مفعولين في حال كون "عن" و"على" حرفين، وهو ممّا لا يصحّ فلا يقال "ضربتُني" ولا "فرحتُ بي".[1] ولهذا حُوّل هذان الحرفان إلى الاسمية ليُعرَبا ظرفاً والضمير مضاف إليه، تخلّصا من كونه مفعولا، واستشهد ابن عصفور بشواهد شعرية، نحو قول القطامي:[2]

فقُلتُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبْلُ

وقول امرئ القيس:[3]

دعْ عنكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَرَاتِهِ ... ولكِنْ حَدِيثًا ما حَدِيثُ الرّواحِلِ

ووافقهما في "على" «ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرفدي، وأبو الحجاج بن معزوز، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه على أنّها اسم، ولا تكون حرفا، وزعموا أنّ ذلك مذهب سيبويه، زكونها حرفا هو مذهب الكوفيين.»[4] وناقش ابن حيان الأندلسي رأي الأخفش في "على" انطلاقا من الشاهد الذي دلّل به الأخفش على رأيه وهو قول الشاعر:[5]

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

وقد نفى ابن حيّان حجيّة الشاهد، وردّه بالحجة، قياسا على "إلى" من قوله تعالى:﴿ **وهُزّي إليكِ بجِذعِ النخلة**﴾[6] و﴿ **واضمُمْ إليكَ جناحَكَ مِنَ الرَّهْبِ**﴾[1] إذ لا أحد قال

---

[1]- ينظر: ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، ص: 54. ومغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 171.

[2]- ديوان القطامي، تح: د/ إبراهيم السامرائي،، ص: 28.

[3]- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، رواية عبد الملك بن قريب من نسخة الأعلم، ص: 94.

[4]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د/ رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، (1998)، ج4، ص: 1733.

[5]- ديوان الأعور الشني بشر بن منقذ، تح: السيد ضياء الدين الحيدري، دار المواهب، بيروت- لبنان، ط1، (1999)، ص: 24.

[6]- سورة مريم، الآية: 25

عنها أنها اسم، فعلى ذلك كانت شواهد الأخفش في "على" من هذا القبيل.[2] «وعلى هذا ذكر ابن هشام أنهما على هذه الشاكلة من السياقات وما شابهها عند ابن عصفور اسمان ولهذا المعنى لا يُحتاج إلى تقدير مضاف في الإعراب. ثمّ ردّ عليه بقوله: (وقول ابن عصفور إنّ "عن" و"على" في ذلك اسمان دفعا للمحذور المذكور وهمٌ لأنّ معنى على الاسمية فوق، ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتّيان هنا، ولأنّ ذلك لا يأتي مع "إلى" لأنها لا تكون اسما)»[3]

فردّ ابن هشام قائم على المعنى، فحتّى لو أنّ الحذر قاد هذين النحويين إلى هذا التوجيه الغريب، فإنّ المعنى لا يعضده والمعنى أولى. أمّا عن تعليل مذهبهما بقولهما: « فلا يُقال ضربتُني ولا فرحتُ بي» فلا وجه للمقارنة بينهما لأنّ الأوّل متعدّ بنفسه، والثاني لازم تعدّى بحرف الجرّ بينما جاءت الأفعال في الشواهد السابقة متعدّية بنفسها، وما دخول حرف الجرّ عليها للتعدية وإنّما جار ومجرور متعلّق بالجملة فقط، وعلى هذا لا نرى داعيا لتكلّف اسميته.

ووافق ابن هشام النحاة في تعليق شبه الجملة إذا كانت خبرا باسم فاعل محذوف هو الخبر وليس شبه الجملة. يقول في أوضح المسالك: «ويقع الخبر ظرفا نحو ﴿**والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾[4] ومجرورا نحو ﴿**الحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[5] والصحيح أنّ الخبر في الحقيقة متعلّقهما المحذوف، وأنّ تقديره كائن أو مستقرٌّ لا كان أو استقرّ، وأنّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:[6]

فإنَّ فؤادِي عندَكِ الدَّهرَ أجمَعُ»[7]

---

[1]- سورة القصص، الآية: 32

[2]- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج4، ص: 1734.

[3]- ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، ص: 54،55.

[4]- سورة الأنفال، الآية: 42.

[5]- سورة الفاتحة، الآية : 01.

[6]- تمامه: (فإنْ يَكُ جُثمَانِي بِأرْضٍ سواكم...) ينظر: ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت لبنان، (د ط)، (د ت)، ص: 73.

[7]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام، ج1، ص:200،201.

فنجد أنّه أصرّ على تقدير الخبر باسم فاعل تيسيرا على القارئ المقدّر، والدليل على ذلك قوله في المغني:« وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنّه صالح في الأزمنة كلّها »[1]

وفي هذه المسألة أقوال، «فالأوّل: أنّ الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما، لأنّهما يتضمّنان معنى صادقًا على المبتدأ، والقول الثاني: أنّ الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلّقهما، والمتعلّق جزء من الخبر، واختار هذا الرأي المحقق الرضي»[2] لكن ابن هشام لم يذكر في الشرح إلا الموقف الثالث الذي ارتضاه، ثم اختلف ابن هشام مع ابن جنّي في توجيه

الشاهد الذي أوردوه لهذه المسألة، وهو قول الشاعر (مجهول):[3]

لَكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ فأنتَ لدَى بُحبُوبَةِ الهُونِ كائِنُ

والشاهد فيه ظهور متعلّق شبه الجملة (الجار والمجرور)، فعدّ ابن هشام ذلك من باب الضرورة، وصرّح ابن جنّي بجواز إظهاره، فردّ ابن هشام بأنّه غير جائز إلا إن ذُكر قبل شبه الجملة وكان فعلا لا وصفا وعدّه مع هذه الشروط غريبا.[4]

نستنتج مما سبق أنّ ابن هشام يعدّ الخبر هو متعلّق شبه الجملة المحذوف وجوبا، ولا يجوز ذكرهما معا عنده، والدليل على ذلك أنه ذكر هذه المسألة في باب ما يجب فيه تعلّق الظرف والمجرور بمحذوف. ذلك أنّه في باب سابق قد اختار رأي أغلب النحاة بإعراب الاسم المرفوع بعد شبه الجملة فاعلا للظرف أو المجرور لنيابتهما عن الفعل "استقرّ" وقربهما من الفعل

[1]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 517.
[2]- السابق، ج1، ص:201.
[3]- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل المصري، ج1، ص: 211.
[4]- ينظر: مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، ج2، ص:513،514.

لاعتمادهما [1]، وبذلك لا يكون ابن هشام قد نقض هذا الرأي بتجويز ذكر اسم الفاعل بعدهما، وهذا من دلائل سلامة المنهج في انتخاب الآراء المتكاملة وردّ المتناقضة منها.

وافق ابن هشام رأي جمهور البصريين في تمييز "كذا" إذ يقول: « ويجب في تمييزها النصب، وليس لها الصدر»[2] ودعته موافقته هذه للرد على من قال بجواز جرّه من الكوفيين وغيرهم، فقال:« ولا يجوز جرّه بمِنْ اتّفاقا، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يُقال "كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ" قياسا على العدد الصريح (...) ووافقهم على هذه التفاصيل –غير مسألتي الإضافة– المبرّد والأخفش وابن كيسان والسيرافي ابن عصفور، ووهم ابن السيّد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرّد ومن ذُكر معه.»[3] واستدلّ ابن هشام في ردّه بدليلين؛ أحدهما سماع النصب دون الجرّ في قول الشاعر: [4]

عِـدِ النَّفْسَ نُعْـمَى بَعْـدَ بُؤسَـاكَ ذَاكِـرًا كَـذَا وكَـذَا لُطْفًـا بِهِ نُسِيَ الجَهْـدُ

« وزعم ابن خروف أنّهم لم يقولُوا "كذا درهمًا " ولا" كَذَا كذا درهماً" وذكر ابن مالك أنّه مسموع ولكنّه قليل»[5]

وأما الدليل الثاني فهو القياس؛ إذ بيّن أنّ "كذا" اسمٌ مركّب من الكاف واسم الإشارة، واسم الإشارة معرفة لا يجوز إضافته إلى ما بعده، ولا يجوز كذلك جرّ تمييزها بالكاف على أنّها حرف جرّ لأنّ حرف الجرّ لا يجرّ شيئين.[6]

---

[1]- ينظر: نفسه، ج2، ص: 511.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج4، ص: 277.

[3]- مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 211،212.

[4]- نفسه، ج1، ص: 212.

[5]- نفسه، ج1، ص: 212.

[6]- ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ج2، ص: 478.

والواضح أنّ ابن هشام قد وازن بين السماع والقياس في ردّه على النحاة، ونصرة موقفة الموافق لموقف جمهور البصريين، وتتبدّى لنا قراءته التفكيكية لكذا وتمييزها، والتي نتج عنها بناؤه لأحكام المنع مفنّدا بذلك قول المخالفين.

وعرض ابن هشام رأي ابن الطراوة في الفرق بين عطف البيان والبدل في المغني، وهو أنّ« عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحجّتهم أنّ الشيء لا يبيّن نفسه»[1] ثمّ ردّ هذا الرأي بتحليل قياسي يقارن فيه بين البدل وعطف البيان، فقاس حجّتهم في عطف البيان على البدل؛ قال: « يقتضي أنّ البدل ليس مبيّنا للمبدل منه، وليس كذلك (...) وإنّما يفارق البدل عطف البيان في أنّه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيين بالمفرد المحض. والثاني: أنّ اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدّمنا اتّجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله:[2]

يـا زيـدُ زيـدَ اليَعْـمَـلاتِ الـدُّبَّلِ تَطـاوَلَ الليلُ عليكَ فـانـزِلِ

(...) والثالث: أنّ البيان يتصوّر مع كون المكرّر مجرّدا، وذلك في مثل قولك "يازيدُ زيد" إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كلّ منهما زيد، فإنّك لما تذكر الأول يتوهّم كل منهما أنّه المقصود، فإذا كرّرته تكرّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرّج قول النحويين في قول رؤبة:

لَقـائلٌ يـا نصـرُ نصـرٌ نصـرا

[1]- السابق، ج2، ص: 528.

[2]- روايته في الديوان: (... تطاول الليلُ –هُدِيتَ- فانزِلِ)، ينظر: ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د/ وليد قصاب، دار العلوم، بيروت- لبنان، ط1، (1981)، ص: 152.

إنّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخرّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأوّل فقط.»[1]

ها نحن نرى أنّ ابن هشام لا يوفّر مسلكا للتخريج القرائي إلا وطرقه لدعم ردوده على النحاة، ويتجلّى ذلك في تحليله التداولي للتكرار ههنا، وبيّن أنّه في مقام معيّن يعني البيان، ويفيد تخصيص الجملة فهذا بُعد تداولي وقراءة حوّلت العبارة الجامدة إلى خطاب متحرّك ومتجدّد.

أمّا في مسألة تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا مفصولا عنه بـ "إلا" فقد اختار ابن هشام رأي جمهور النحاة، وهو جواز تأنيثه وتذكيره، في مثل: ما قام إلا هندٌ، والأرجح عنده التأنيث« ولكنّهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر لأنّ ما بعد "إلا" ليس الفاعل في الحقيقة، وإنّما هو بدل من فاعل مقدّر قبل "إلا" وذلك المقدّر هو المستثنى منه، وهو مذكّر فلذلك ذُكّر العامل، والتقدير: ما قام أحدٌ إلا هندٌ»[2] وعلى هذا المعنى رجّح ابن هشام التذكير في شرح شذور الذهب، فالفاعل في الحقيقة مذكّر، ويجوز التأنيث باعتبار اللفظ.[3]

وخصّ ابن هشام في أوضح المسالك تأنيث الفعل في هذا الموضع بالشعر، وفقا لرأي الأخفش الذي أنشد على التأنيث:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلَّا بَنَاتُ العَمِّ

[1]- مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، ج2، ص: 529.

[2]- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة- مصر، (د ط)، (2009)، ص:185.

[3]- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، (2001)، ص:96.

على أنّ ضرورة، وأشار ابن هشام إلى تجويز ابن مالك للتأنيث في النثر أيضا.[1] ومثاله من الذكر الحكيم : ﴿إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً﴾[2]، ﴿فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[3] في قراءة.

ممّا لا مجال فيه للنقاش أنّ ابن هشام تراوح في حكمه بين ترجيح التأنيث وترجيح التذكير بسبب المعنى المستفاد من التركيب، والذي يقبل الاثنين تبعًا لنظرة القارئ؛ غذ يقبل التركيب تذكير الفعل لتقدير الفاعل مذكّر قبل "إلا"، ويقبل التأنيث بظاهر لفظ المستثنى، على تقدير المستثنى منه مؤنّثا من جنس المستثنى، وعلى هذا قدّر الزمخشري المستثنى منه في الآية: ﴿فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾ وهي قراءة الحسن رضي الله عنه: «لا تُرى بقايا ولا أشياء منهم إلا مساكنُهم، ومنه بيت ذي الرّمة: [4]

وَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ الضلوعُ الجَرَاشِعُ

وليست بالقويّة»[5] وعلى هذا يتّضح تأثير القراءة ودورها في توجيه المعنى وصياغة التركيب، ويظهر أنّه قد لا يترجّح معنى على حساب الآخر إذا كان التركيب يحتمل الاثنين.

اختلف النحاة في خروج مهما عن اسميتها إلى فريقين، فالجمهور يُجمع على أنّها لا تأتي إلا اسماً ، وهو الأصح عند ابن هشام.[1] « وزعم السهيلي وابن يسعون أنّها حرف واستدلّا على ذلك بقول زهير:

---

[1]- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 116.

[2]- سورة يس، الآية: 53.

[3]- سورة الأحقاف، الآية: 25.

[4]- تمامه: (طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما فِي غُرُوضِنَا فما بقيتْ إلا الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ) ينظر: ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب القزويني، ص: 447.

[5]- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، (2009)، ص: 1014.

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وتقرير الدليل أنّهما أعربا (خليقة) اسمًا لتَكُنْ، و(مِنْ) زائدة؛ فتعيَّنَ حُلُوّ الفعل من الضمير، وكون (مهما) لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محلّ إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء ههنا متعذّر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب تعيَّن كونها حرفًا»[2] وأمّا الجمهور فقد استدلّوا على اسميتها بعود الضمير عليها، وخرّج ابن هشام بيت زهير بن أبي سلمى بقوله: «والتحقيق أنّ اسنم (تكن) مستتر و (من خليقة) تفسير لمهما، ومهما مبتدأ والجملة خبر»[3]

ب- تراجع ابن هشام عن بعض الآراء النحوية:

لقد أشرنا فيما سبق إلى ظاهرة التراجع عن الآراء والمواقف النحوية عند النحاة، وعددناها نتيجة حتمية للممارسة الصحيحة لفعل القراءة؛ فكلّما كانت أدوات القراءة وآلياتها صحيحة وُجدت بعض المواقف المعدّلة أو المعدول عنها إلى غيرها عند النحاة.

ولم يكن ابن هشام بمنأى عن هذه الظاهرة؛ فمن الشواهد التي عرض ابن هشام تعدد قراءاتها قوله: « واستعمل اسم فاعل لثلاثة، وهي "كاد" قال:

. . . وإنني يقينا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

و "كرب" قاله جماعة وأنشدوا عليه:

أُبَنِيَّ إنّ أباكَ كاربُ يومهِ

[1]- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج4، ص: 205.
[2]- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ص: 53، 54.
[3]- نفسه، ص: 54.

و"أوشك" كقوله:

فإنّك موشكٌ أن لا تراها

والصواب أنّ الذي في البيت الأول "كابدُ" -بالباء الموحدة- من المكابدة والعمل، وهو اسم غير جار على الفعل، وأنّ كاربا في البيت الثاني اسم فاعل "كرب" التامة في نحو قولهم "كرب الشتاءُ" إذا قرُبَ، وبهذا جزم الجوهري»[1]

فبعد أن عرض ابن هشام قول ابن مالك بأنّ أفعال المقاربة يجوز أن يشتقّ منها اسم الفاعل، عارضه بقراءة هذه الأفعال على تمامها وليس على أنّها أفعال ناقصة. وهذه قراءة في النص تذهب به إلى وجهة أخرى غير التي ذهب إليها ابن مالك.

وبنظرة تحليلية للآليات المستعملة في هذه القراءة نجد أنّه خطّأ الشكل (الرواية) في البيت الأول، والمعنى في البيت الثاني ممّا يعني الخروج بالنص عن مقصدية المؤلّف، وهذا الخروج ينبغي أن يكون مؤسّسا –أو غير مؤسس- تبعا لثقافة القارئ.

على أنّ ابن هشام يصادق على رأي ابن مالك ويعدل عن رأيه في كتابه "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد" بقوله « ... فالظاهر ما أنشده الناظم، وكنت أقمت مدّةً على مخالفته ، وذكرتُ ذلك في "توضيح الخلاصة"، ثم اتضح لي أنّ الحق معه، لأنّ الشاعر قال:

وكُنْتُ وقَدْ جَالَتْ منَ العينِ عَبرَةٌ سما عَائِدٌ منها وأسْبَلَ عَائِدُ

قَذِيتُ بهَا والعَيْنُ سهوٌ دُموعُها وعُوَّارُهَا في جانِبِ الجَفْنِ زَائِدُ

فَإنْ تُرِكَتْ للكُحْلِ لم تَتْرُكِ البُكَا وتَشْرِي إذَا مَا حَثْحَثَتْهَا المَرَاوِدُ

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 318-322.

أموتُ أسًى. . . . . .البيت

فقوله (وكِدتُ) خبره قوله (أموتُ) وما بينهما اعتراض، كأنّه قال: كدت أموت ولا بدّ لي يقينا من هذا الأمر الذي أنا كائدٌ ألابسه الآن،...»[1]

لقد وضعَنا ابن هشام بعد هذا العدول عن رأيه، أمام مسؤولية أكبر في محاولة تبرير هذه المواقف؛ إذ إنّه عاد إلى الاقتناع بالفكرة التي رفضها مدّة من الزمن وذلك بمقارنة البيت مع القصيدة التي ينتمي إليها فتبيّن له أنّ الشكل الذي خطّأه هو الصحيح.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: هل يجوز للنحوي –كقارئ– أن يجتزئ النصوص من سياقاتها ويعتمد على ثقافته الخاصة لتعويض ذلك؟ أم أنّ عليه –وجوبا– أن يبحث وينقّب عن السياقات اللغوية قبل أن يدلي يمارس نشاطه القرائي؟

والحقيقة أنّ الرأي الأرجح هو ضرورة أن يكون النحوي واسع الاطلاع بما يقرأ ويحلل قبل أن يقرأ ويرجّح ؛ والدليل على ذلك أنّ هذا القارئ الذي نقتفي خطاه عدل عن رأيه بعد أن تراءت له معطيات جديدة من شأنها أن تقلب كلّ الموازين. ولا ننسى أنّ من غنائم هذا العدول؛ استعادة رأي نحوي قال به ابن مالك وأنكره عليه معاصروه؛ وهو جواز مجيء اسم الفاعل من كاد وكرب وأوشك.

اختلف الكوفيون والبصريون في توجيه قول الرّبّاء:[2]

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

[1]– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص:341.

[2]– شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمّد محمّد حسن شرّاب، ج1، ص: 317

فحكم الكوفيون بجواز تقدّم الفاعل على عامله استنادًا إلى السّماع، ومنع البصريون ذلك اعتمادا على القاعدة القياسية، فلا يتقدّم الفاعل على فعله أو ماهو بمنزلته، ولذلك أدخلوا التخريج لحلّ الإشكال، فوجّهوا "مشيها" على أنّها مبتدأ خبره محذوف والتقدير: "مشيُها يكونُ وئيدا"، أو "يوجد وئيدا" أو على أنّها بدل من ضمير الظرف، أو رفعها بداعي الضرورة، وعلى ذلك استقرّ ابن هشام في أوضح المسالك.[1] بعد أن كان له رأي آخر في المغني. يقول:« ولا يكون بدلَ بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنّه عائد على "ما" الاستفهامية، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنّه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه»[2] فتخريجات البصريين لهذا البيت التي أجازها في أوضح المسالك لم يكن قد قبل منها في المغني إلا أن يكون "مشيها" مبتدأ خبره محذوف.

ها نحن نرى أنّ مسألة العدول عن الآراء النحوية كانت قد بلغت حدود الظاهرة، ولم يكن هناك حرج من ذلك عند النحاة، ونعتقد أنّ ذلك راجع إلى وعي النحاة بمتطلّبات القراءة، وأحوالها المتغيّرة، ونجد أنّ ابن هشام في المغني كان على اطّلاع برواية الجرّ في الشاهد، وكان متمسّكا أيضا بعدم جواز إعراب "مشيها" بدلا لعدم توفّر شرط اقترانها بالعائد على المبدل منه وهو ضمير مستتر في همزة الاستفهام، وعدم اقترانها بهمزة مماثلة، فلماذا غيّب هذا الشرط في أوضح المسالك؟ وما هو المبدأ القرائي الذي جعله يقبل هذه القراءة بعد رفضها؟

أمّا في مسألة دخول اللام الزائدة على خبر "أنّ" و "زال" و "لكنّ"، فقد حكم ابن هشام بأنّه نادر على رأي أغلب النحاة[3]، ولكنّ ما يهمّنا ههنا هو توجيهه لقول الشاعر:[4]

---

[1]- ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 86-88.

[2]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص:668.

[3]- ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص: 358.

[4]- نُسب إلى عنترة بن عروس، وقيل لرؤبة بن العجاج. ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج10، ص، 323.

أمّ الحليسِ لعجوزٌ شهْربَه ترْضَى مِنَ اللّحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

«فالتقدير: لهي عجوز شهربه، أو اللام زائدة لا لام ابتداء.»[1] وكان قد أقام على هذين التوجيهين في المغني[2]، ولم يرتض في تخليص الشواهد إلا تقدير مبتدأ قبلها، ونفى كونها زائدة «لعدم تقدّم "أنّ" فيه البتّة»[3]، فالحكم بزيادتها تمحّل بعيد نظرًا لكون زيادتها مع "أنّ" نادرا فكيف من دونها؟

اختلف اللغويون من نحاة وبيانيين في تعاطف الخبر والإنشاء، فوافق البيانيين في المنع ابن مالك وابن عصفور؛ قال ابن مالك: « ونحو: هذا لك وأباك، ممنوع في الاختيار، وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف.»[4] وأجازه ابن الصفّار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلّين –من الشعر– بقول امرئ القيس:[5]

وإنَّ شِفَائي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

« وقول حسّان بن ثابت:

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابنِ عَامِرٍ وكَحّلْ أَمَاقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

وقول الآخر:

وقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

[1]– أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 211.

[2]– ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 377.

[3]– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص: 358.

[4]– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص: 100.

[5]- من معلقة امرئ القيس، ينظر: ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي ، ص: 09.

"فهل عند رسم، وكحِّل، وفانكِح" في الأبيات على الخبر الذي هو "إنّ شفائي، وتناغى، وهذه خولان"»[1]

ويتبيّن موقف المانعين عند ابن هشام الذي يختار موقفهم من المسألة، وقدّم تخريجه القرائي للشواهد السابقة بعد أن تعرّض للردّ على شواهد المجوّزين القرآنية، فقال: « وأمّا " وهل عند رسم دارس من معوّل" فهل فيه نافية، مثلها ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾[2] ، وأمّا "هذه خولان" فمعناه تنبّه لخولان، أو الفاء لمجرّد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلّا بذلك فهلّا استدلّا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[3] ونحوه في التنزيل كثير. وأمّا " وكحّل أماقيك" فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفا على أمر مقدّر يدلّ عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحّل، كما قيل ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[4] »[5] والملاحظ أنّ ابن هشام هنا قد زاوج بين التخريج القرائي للشواهد وبين نظرائها من الشواهد القرآنية والتي كانت كافية للردّ على شواهد المجوّزين، ولكنّ المزج بين العقل والنقل أقوى في الردّ من الاكتفاء بأحدهما.

لم يتفرّد ابن هشام بهذه التخريجات؛ فهي تمثّل الموقف العام للمانعين، كالزمخشري والسكاكي وابن مالك وابن عصفور وغيرهم، رغم أنّ كثيرا من اللغويين خلصوا إلى أنّ الموقفين سيّان وأنّ حجج كليهما مقبولة، ويدلّ على ذلك أنّ كثيرا منهم ومن بينهم ابن هشام استهلّوا مقدّمات كتبهم بالعطف بين الخبر والأنشاء، فقالوا: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وسلّم) [6] وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على تراجع ابن هشام إجرائيا

[1]- ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، ص: 214.

[2]- سورة الأنعام، الآية: 47.

[3]- سورة الكوثر، الآية: 1،2

[4]- سورة مريم، الآية: 46.

[5]- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 557،558.

[6]- ينظر ردود ابن هشام الأنصاري، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، ص: 216.

عن موقفه –الذي دافع عنه في مغني اللبيب ولمح إليه في أوضح المسالك–[1] في استهلال مقدّمة تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، والاستعمال أولى.

ونلاحظ أيضا ازدواجية للموقف عند ابن هشام الأنصاري، في تحديد أقسام الفعل إذ « ذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّ الأمر مُعرب مجزوم بلام الأمر، وإنها حذفت حذفا مستمرّا في نحو: قم واقعد، والأصل: لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة.»[2] ووافقهم ابن هشام على ذلك وتبنّى رأيهم، فقال في مغني اللبيب: « وبقولهم أقول؛ لأنّ الأمر معنًى حقه أن يؤدّى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأنّ الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لِتَقُمْ أَنتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَي لِتَقْضِيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا »[3]

ثم نجد لابن هشام في غير هذا الكتاب ذكرا للأمر كقسم مستقل بذاته، إذ يقول في شرح اللمحة البدرية:« فينقسم بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماضٍ ، وأمر، ومضارع، وهذا هو الصحيح»[4] ولا يمكن أن نعدّ ابن هشام آخذا بالقولين؛ لأن قراءتنا للموقفين تؤكّد أنّه كان مقتنعا بأحدهما لا بكليهما في كل كتاب، وبالأحرى في كل فترة زمنية، ممّا يعني عدوله عن التقسيم الأوّل إلى الثاني.

أمّا ما اختلف فيه النحاة من فعلية "نِعم" و"بئس" فقد عرض ابن هشام مواقف النحاة باختصار في أوضح المسالك فقال:« وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل "فبها

[1]– ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 163.

[2]– شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ج1، ص: 51.

[3]– مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 253،254.

[4]– شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، تح: د/ هادي نهر، دار اليازوري، عمان– الأردن، (2007)، ص: 323.

ونِعْمَتْ" واسمان عند باق الكوفيين؛ بدليل " ماهي بنِعم الولدُ"، جامدان رافعان لفاعلين معرّفين بأل الجنسية، نحو ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾[1] و ﴿بِئْسَ الشَّرابُ﴾[2] أو بالإضافة إلى ما قارنها، نحو ﴿ولَنِعْمَ دَارُ المُتّقِين﴾[3]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى المُتَكَبِّرِينَ﴾[4] أو إلأى مضاف لما قارنها، كقوله:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذّبِ

أو مضمرين مستترين مفسّرين بتمييز نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[5] »[6] ولم يرجّح ابن هشام قولا على الآخر بل اكتفى بعرض هذه الآراء بشواهدها، وعرض رأي الفارسي في شرح شذور الذهب، الذي استدلّ بالحجة «على أنّ "نِعمَ" ليست اسماً كما يقول الفراءومن وافقه بل هي أفعال ماضية»[7] ويدلّنا ذكره للرأي القائل بفعليتها دون سواه في هذا الكتاب على أنّه يوافقه.

وقد أثبت ابن هشام ذلك في شرح قطر الندى وبل الصّدى بعبارة تجمع بين الأفعال الأربعة : (نعم وبئس وليس وعسى) فقال: « والصحيح أنّ الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنّ»[8] وردّ في هذا الكتاب أيضا على رأي الكوفيين، مستعملا التخريج القرائي بمسلك التقدير للتخلّص من استدلالهم فقال: « وأمّا ما استدلّ به الكوفيون فمؤوّل

[1]- سورة ص، الآية: 30.
[2]- سورة الكهف، الآية: 29.
[3]- سورة النحل، الآية:30.
[4]- سورة النحل، الآية: 29.
[5]- سورة الكهف، الآية: 50.
[6]- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص: 270-275.
[7]- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 16.
[8]- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، ص: 45.

على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها والتقدير: ما هي بولدٍ مقول فيه نِعم الولدُ. »[1]

إنّ ما يثير الاهتمام في تناول ابن هشام لهذه المسألة في أوضح المسالك هو عرضه الحيادي لها من دون اتّخاذ موقف واضح منها، وعدالته في إظهار حجج الطرفين من أدلّة عقلية ونقلية، وهذا ما يدعونا للتساؤل عن زمن تأليف أوضح المسالك بالنسبة لشرح شذور الذهب وشرح قطر الندى وبل الصدى؛ فإن كان هذان الاثنان متأخّرين عنه فهذا يعني أنّ رأي ابن هشام الانتخابي قد تبلور متأخّرا بعد أن عدل عن موافقة الموقفين معاً، وأمّا إن كان أوضح المسالك هو المتأخّر فهذا يعني أحد أمرين:

فإمّا أنّ ابن هشام باقٍ على موقفه بفعلية (نِعم وبئس) ولكنّه تجاوز عن الاستدلال لذلك والرّد على المخالفين بعد أن أثبت ذلك في مصنّفات سابقة. وإمّا أنّه كان شارحا لهذه المواقف على وفق أبيات الألفية دونما تدخّل أو تعقيب، غير أنّ ما نلحظه هنا هو تخلّي ابن هشام عن آلة القراءة والترجيح –مؤقتا– وربّما يكون قد أضرّ بالمتعلّمين وأشكل عليهم في هذه المسألة.

نستنتج ممّا سبق، عدول ابن هشام عن بعض الآراء والمواقف التي أثبتها في مصنّفاته الأولى، وتعديله للبعض الآخر من خلال إسقاط بعض الجزئيات واستبدالها بغيرها ممّا أثبتت القراءة صحّته، فيتجلّى بذلك دور التخريج القرائي في توجيه المواقف وتحيينها بتحيين القراءة.

ولقد أبان هذا الفصل عن إسهام تعليمية النحو العربي في تمكين أسس تداولية الخطاب الشعري لدى النحاة المتأخّرين، واتّضح ذلك في تعاملهم مع الشاهد الشعري من خلال قراءتنا لكتاب أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك.

[1]– نفسه، ص: 46.

لم يعكس كتاب أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك توجّهات ابن هشام النحوية وقراءاته الخاصة فحسب، وإنما كان وثيقة شاهدة على المنهج العامّ لنحاة البصرة القائم على القراءة التداولية في الخطابات اللغوية على تنوّعها، والشعرية على وجه الخصوص. كما ثبت أنّ هذا النهج لم يكن حكرا على البصريين، وإنما كان لنحاة الكوفة نصيب منه أيضا، ممّا يدفع عنهم دعوى الاستناد إلى السماع وحده؛ فالقراءة عملية ذهنيّة ملازمة لوظائف العقل، ولا يمكن إنكارها في منهج إيّ إنسان في التفكير.

إنّ من أصعب عمليات القراءة الترجيح بين القراءات. وهي المهمّة التي تصدّر لها النحاة المتأخّرون على غرار ابن هشام الأنصاري، وقد ثبت أنّ ابن هشام كان في مستوى هذا النوع من القراءة، نظرا لأسلوبه التحليلي الفذّ، وطريقته في الترجيح بين هذه التوجيهات بالدليل والحجة. كما أنّه لم يكن يجد حرجا من التراجع عن بعض قراءاته التي ثبت عنده خلافها، فيثبت الصحيح ويردّ غيره، وهو الملاحظ من استقراء مؤلّفاته المختلفة، وتطوّر آرائه مع مرور الزمن، ممّا يشهد بإدراك عالٍ بماهية التخريج القرائي المتطوّر بتزايد عدد القراءات وعمقها.

الخاتمة

لقد تمكّن النحاة من خلال طرق مسالك التخريج القرائي من استنطاق الشاهد الشعري ومساءلته على مستويات مختلفة، كما أثبتوا وعيا مبكّرا بتداولية الخطاب الشعري وحركيته، وتجلى هذا الوعي في تخريجاتهم القرائية وتعددها في الشاهد الواحد، ومراجعة هذه التخريجات مرة بعد مرّة، لينتج عن ذلك اختلاف في الآراء تارة، ورجوع عن رأي إلى غيره تارة أخرى.

اتّضح وجود تقارب بين التخريج النحوي وبين القراءة باعتباره نوعا من أنواعها، إذ يتجلى أنّ كثيرا من مسالك التخريج النحوي مثل الحمل على المعنى والتقدير تقترب من النظريات اللغوية الحديثة، كما استوقفتنا عناية النحاة بالسياق اللغوي، فلم يكن حكم اجتزائهم بالشاهد الشعري عامّاً بل كان استدعاء القصيدة جزءا مهمّا من منهج النحاة في قراءة الشواهد وترجيح الدلالة، شأنهم في ذلك شأن وعيهم المبكّر بملابسات الخطاب وسياقه المقامي قبل التكلّم في إعرابه.

وتبيّن لنا أنّ ثقافة النحاة الأوائل ومعرفتهم بكلام العرب وغريبه هي رافد مهم من روافد التخريج القرائي يدفع عن النحاة دعوى قصور ثقافتهم عن الاهتمام بالمعنى والمباحث التداولية، فقد كرّست مرجعية العلماء تكاملية علوم اللغة، وإلغاء أيّ مزية للنحو ولا لعلم المعاني مالم يكونا معًا خادمينِ للمعنى، في ظلّ مقصدية المؤلّف للتعبير عن المعاني باحترام مبدأ الإفادة.

كما لاحظنا أنّ العلاقة الرابطة بين إعراب الشواهد الشعرية وتعليمية النحو العربي تعكسها المؤلّفات التي عنيت بإعراب الشواهد، وخاصّة كتب المتأخرين التي مزجت بين تيسير النحو وتداولية الخطاب الشعري، وذلك لأهمية تدريب الطلاب على إعراب الشواهد الشعرية، وعدم فصله عن مختلف العلوم التي تُعنى بفنون الشعر وأغراضه، لإدراك المعلّمين ضرورة العلم بالسياقات قبل التمكّن من قراءة النص.

لقد خرج النحاة عن نطاق الانتماء إلى مدرسة بعينها، وبنوا مواقفهم المتفرّدة على القراءة الفريدة خارج نمطية المعايير، ممّا ينبئ بانفتاح هائل في التحليل بعيدا عن المعيارية والانتماء النحوي، فأدّى الاختلاف في منهج القراءة إلى الخلاف النحوي، وآلة القراءة التي لا تتوقف تؤدّي إلى طعن النحاة في نتائج بعضهم، وربّما تراجعهم عن مواقف سابقة تكشَّف لهم خطؤها لاحقا.

اعتمد ابن هشام على غرار نحاة العربية على المبادئ القرائية والتداولية السابقة للترجيح بين التخريجات القرائية المتعددة للشاهد الشعري، وانعكس تحكّمه في هذه الآليات على التمكّن من مادة النحو وتوطين منهجه الانتخابي.

ختاما، نوصي بوجوب تحيين كلّ قارئ لثقافته وتطوير آلياته للتعرّف على الأنساق اللغوية المتقادمة العهد، وتُفضّل الاستعانة بالوسائل السمعية البصرية الحديثة في مجال تعليمية النحو العربي، بحيث تُسهم بشكل كبير في تنشيط الفكر وتمكينه من أعلى درجات التركيز والاستيعاب. وأتمنى أن يكون هذا العمل موفّقا على ما فيه من نقائص، فما أصبت فيه فمن الله وحده، وما جانبت فيه الصواب فمن نفسي ومن الشيطان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب.

الفهارس الفنية

فهرس الشواهد القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾	01	187
البقرة		
﴿إنّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ﴾	63	181
﴿بَلْ مِلّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	135	64
﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	135	64
﴿ وَمَثَلُ الذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إلاّ دُعَاءً وَنِدَاءً﴾	171	68
﴿ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بالله واليَوْمِ الآخِرِ﴾	177	68
﴿إنْ تَرَكَ خَيْرًا الوَصِيَّةُ لِلوَالِدَيْنِ﴾	180	12
آل عمران		
﴿ فَأَمَّا الذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إيمَانِكُمْ﴾	106	12
﴿فَبِمَا رَحمةٍ﴾	159	127
﴿يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا اصبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	200	42
النساء		
﴿الذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾	01	137
﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	02	64
﴿كتابَ الله عليكم﴾	24	176
المائدة		
﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إذَا قُمتُمْ إلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُوا وجُوهَكُمْ وأيدِيَكُم إلى المرافقِ وامسَحُوا برؤوسِكُم وأرجُلَكُمْ إلى الكعبَيْنِ﴾	06	08

الأنعـام		
﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إلا القَوْمُ الظَالِمُونَ﴾	47	198
﴿لقَدْ تَقَطَّعَ بَينَكُمْ﴾	94	171
﴿ اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾	134	158
الأعـراف		
:﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾	143	41
الأنفـال		
﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾	42	187
التوبة		
﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾	35	66
﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّه من يُحَادِدِ اللهَ ورَسُولَهُ فأَنَّ له نارَ جهنّمَ﴾	60	16
هود		
﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	08	63
يوسف		
﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ التِي كُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ التِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾	82	67
﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾	84	97-13
﴿تالله تفتَأُ ﴾	85	130
النحل		
﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى المتَكَبِّرِين ﴾	29	200
﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المتَّقِين﴾	30	200

الإسراء		
﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	53	71
الكهف		
﴿وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾	28	64
﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾	29	200
﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وأعزُّ نَفَرَا﴾	34	166
﴿يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾	42	65
﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾	50	200
مريم		
﴿ وهُزِّي إليكِ بجذعِ النخلة﴾	25	186
﴿واهْجُرْنِي مَلِيّا﴾	46	198
القصص		
﴿ واضمُمْ إليكَ جناحَكَ مِنَ الرَّهب﴾	32	186
الروم		
﴿وعدَ الله﴾	06	177
الأحزاب		
﴿ أَمْسِكْ عليكَ زوجَكَ﴾	37	185
﴿ إنّ اللهَ ومَلائِكَتُه يُصَلّونَ عَلَى النَّبيِّ﴾	56	181
سبأ		
﴿بَلْ مَكْرُ اللّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	33	68
يس		
﴿إِنْ كَانَتْ إِلاّ صَيْحَةً﴾	53	192

ص		
﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾	30	200
غـافـر		
﴿إنّا كلاً فيهَا﴾	48	158
الـذاريـات		
﴿إنّه لحقٌ مثل مَا أنّكُم تَنْطِقُونَ﴾	23	171
الأحقـاف		
﴿فأصْبَحُوا لا تُرَى إلاّ مسَاكِنُهُمْ﴾	25	192
القـمـر		
﴿فَقَالُوا أبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾	24	72
الحـديـد		
﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾	04	41
التحـريـم		
﴿ وَالمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾	40	135
الأعلى		
﴿ والآخرةُ خيرٌ وأبقَى﴾	17	166
الضحى		
﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾	07	43
الكوثر		

﴿إنّا أعطيناك الكوثر فصلّ لربّك وانحر﴾	1،2	198

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد		قائله	الصفحة
حرف الهمزة			
كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ	يكون مزاجها عسلٌ وماءُ	حسان بن ثابت	39
حرف الباء			
فإنّ يك منكم كان مروان وابنه	وعمرٌو ومنكم هاشمٌ وحبيبُ	عتبان الحروري	22
فمنّا حصينٌ والبطين وقعنبٌ	ومنّا أمير المؤمنين شبيبُ		
عجبٌ لتلك قضيّةً وإقامتي	فيكم على تلك القضيّة أعجبُ	هنيء بن أحمر الكناني	45
فما هو إلّا أن أراها فجاءةً	فأبهتُ حتّى ما أكاد أجيبُ	عروة بن حزام	52
ديار مية إذ مي مساعفةٌ	ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربُ	ذو الرمة	61
لكنّه شاقه أن قيل ذا رجبٌ	يا ليت عدّة حول كلّه رجبُ	عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي	78
يا للرجال ليوم الأربعاء أما	ينفكّ يحدث لي بعد النهى طربا		
إذ لا يزال غزالٌ فيه يفتنني	يأتي إلى مسجد الأحزاب منتقبا		
وما الدهر إلّا منجنونًا بأهله	وما صاحب الحاجات إلّا معذّبا	أحد بني سعد	129
أكنّيه حين أناديه لأكرمه	ولا ألقّبه والسوأة اللقبُ	بعض الفزاريين	179
كذاك أدّبت حتّى صار من خلقي	إنّي رأيت ملاك الشيمة الأدبُ		
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ	ضابئ بن الحارث البرجمي	181
وللخير أيّامٌ فمن يصطبر لها	ويعرف لها أيّامها الخير تعقبِ	طفيل الغنوي	75

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ	مجهول	137
حرف التاء			
رَبَابَةُ رَبَّةُ البيتِ	تَصُبُّ الخَلَّ فِي الزيتِ	بشار بن برد	107
لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ	وديكٌ حَسَنُ الصَّوْتِ		
خَبِيرٌ بَنُو لهبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا	مقالةَ لَهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ	رجل طائي	135
حرف الحاء			
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى	وصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ	مجهول	126
حرف الدال			
لعلَّ اللهِ يمكِنُنِي عليها	جِهَارًا من زُهَيرٍ أو أَسِيدِ	خالد بن جعفر بن كلاب بن هوازن	38
مُعَاوِيَ إِنَنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ	فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا	عقيبة بن هبيرة الأسدي	79
أَدْبَرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ	وَلَا تَرْمُوا بِهَا البَلَدَ البَعِيدَا		
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا	فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ		
فَمَا كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وابنُ أروَى	بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا	جرير	94
بَنُونَا بنُوا أبنَائِنَا وبَنَاتُنَا	بَنُوهُنَّ أَبنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ	مجهول	118
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا	إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَو نِصْفُهُ فَقَدِ	النابغة الذبياني	126
عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤسَاكَ ذَاكِرًا	كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجَهْدُ	مجهول	189
مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا	أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا	الزباء	195

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ	وَكَحَّلَ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ	حسان بن ثابت	197
حرف الراء			
يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ	وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ	مجهول	12، 97
إِذَا مَا الهِجَارِسُ غَنَّيْنَهَا	تَجَاوَبْنَ فِي الفَلَوَاتِ الوُبَارَا	الكميت	104
إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا	لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا	رؤبة بن العجاج	190
كَأَنَّ الغُطَامِطَ مِنْ غَلْيِهَا	أَرَاجِيزُ أُسْلَمَ تَهْجُو غِفَارَا	الكميت	104
وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا	فَعُولَانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ	ذو الرمة	108
إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي	وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ	النابغة الذبياني	120
وَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ	كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ	عمر بن أبي ربيعة	124
مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ	فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ	مجهول	147
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ	الفرزدق	170
لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمِ شَطِيرَا	إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرَا	مجهول	175
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ	فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي	الفرزدق	50، 183
وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى	وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ	الأعشى	184
حرف السين			
يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ	وَالرَّحْلِ ذِي الأَقْتَادِ وَالحِلْسِ	خزر بن لوذان السدوسي	148
إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالبُرْدِ مِثْلُهُ	دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلبُرْدِ لَابِسُ	سحيم بن الحسحاس	178

حرف الضاد			
يُمْضِي إلى عاصي العُرُوقِ النَّحْضَا	ضَرْبًا هَدَاذِيكَ وطَعْنًا وَخْضَا	العجاج	177
حرف العين			
فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي	كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ	الفرزدق	45
طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِنَا	ومَا بَقِيَتْ إلاَّ الضلوعُ الجَرَاشِعُ	ذو الرمة	192
إنْ تَكُ جُلْمُودَ صَخْرٍ لا أُؤَيِّسُهُ	أُوْقِدْ عليْهِ فَأُحميهِ فَيَتَصَدَّعُ	العباس بن مرداس	67
فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سواكم	فإنَّ فؤادِي عندَكِ الدَّهرَ أجمَعُ	جميل بن معمر	187
وَمَا كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ	يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ	العباس بن مرداس السلمي	77
فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ	على دَمِهِ و مَصْرَعِهِ السِّبَاعَا	القطامي	112
لَعِبْنَ بِهِ فَلَمْ يَتْرُكْنَ إِلّا	إِهَابًا قَدْ تَمزّقَ أَوْ كُرَاعَا		113
فَسَافَتْهُ قَلِيلًا ثُمّ وَلّتْ	لَهَا لَهَبٌ تُثِيرُ بِهِ النّقَاعَا		
بني أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنَا	إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا	عمرو بن شأس	145
لا تَجزَعِي إنْ مَنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ	فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي	النمر بن تولب	146
حرف الفاء			
بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ	ولا صَرِيفٌ ولكنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ	مجهول	172
حرف القاف			
أَحَقًّا أَنّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا	فَنِيَّتُنَا وَبَيَّتُهُمْ فَرِيقُ	المفضل النكري	13

عَـدَسْ مـا لِعَبّـادٍ عَلَيْكِ إِمَـارَةٌ	أَمِنْتِ وهَـذَا تَحْـمِلِـينَ طَلِيقُ	يـزيـد بن مفـرّغ	138
حـرف الكـاف			
خَـلا اللهِ لا أرجُو سِوَاكَ وإِنَّـمَـا	أَعُـدُّ عِيَـالِي شُعْبَـةً مِنْ عِيَـالِكَـا	الأعشى	127
يـا أيُّهـا المـائحُ دلوي دونكـا	إِنّي رأيتُ النَّـاسَ يحـمـدونكَـا	مجهول	176
حـرف الـلام			
يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَـمَـا لِـأَخَـافَهُ	تَشَـاوَسْ رُوَيْـدًا إِنّنِي مَنْ تَـأَمّلُ	مجهول	125
الحَـرْبُ أَوَّلُ مـا تَكُونُ فُتَيَّةٌ	تَسْعَى بِـزِينَتِهَـا لِكُلِّ جَهُولِ	عـمـرو بن معـدي كـرب	49
إِنَّ الـذِي سَـمَكَ السَّـمَـاءَ بنَى لَنَـا	بَيْتـاً دَعَـائِـمُهُ أَعَـزُّ وأَطْوَلُ	الفـرزدق	62
واللهِ لا يـذهبُ شيخي بـاطـلا	حتى أبيـدَ مـالكـاً وكـاهـلا	امـرؤ القيس	93
فَـأَنْتَ المُعَلَّى يَوْمَ عُـدّتْ قِـدَاحُهُـم	وجَـاءَ المَنِيحُ وَسْطَهَـا يَتَقَلْقَلُ	كثيّـر	103
ذَرِينِي إِنّـمَـا خطَئِي وصَوْبِي	عَلَيَّ وإِنَّـمَـا أَنفقتُ مـالُ	ابن غلفـاء	110
ألا قَـالَتْ أُمَـامَةُ يَوْمَ غَوْلٍ	أَتَقْطَعُ يـا بنَ غَلْفَـاءَ الحِبَـالُ	ابن غلفـاء	110
ألا كُلُّ شَيءٍ مَـا خَـلا اللهَ بَـاطِلُ	وكُلُّ نَعِيـمٍ لا مَحَـالَةَ زَائِلُ	لبيـد	127
وإِذَا أُقْـرِضْتَ قَـرْضًـا فَـأَجْـزِهِ	إِنَّـمَـا يَجْـزِي الفَتَى لَيْسَ الجَـمَلْ	لبيـد	128
جَـزَى رَبُّـهُ عَنّي عَـدِيَّ بنَ حَـاتِـمٍ	جَـزَاءَ الكِـلابِ العَـاوِيَـاتِ وقَـدْ فَعَلْ	منسوب إلى أبي الأسود الـدؤلي	130
إِنّ الكَـريـمَ وأَبيكَ يَعتَـمِلْ	إِنْ لَمْ يَجِـدْ يومًـا على مَنْ يَتّكِلْ	مجهول	150
ومَـا هَجَـرْتُكِ حتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً	لا نَـاقَةٌ لِي فِي هَـذَا ولا جَـمَلُ	الـراعي النـمـيري	159

كائِنْ دُعِيتُ إلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ	فَمَا انبعَثْتُ بِمزْءُودٍ ولا وَكِلِ	رجل من بني طيء	164
فقُلتُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ عَلا بِهِمُ	مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ	القطامي	186
دعْ عنكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَرَاتِهِ	ولكِنْ حَدِيثًا ما حَدِيثُ الرّواحِلِ	امرؤ القيس	186
وإنَّ شِفَائي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ	فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ	امرؤ القيس	197
يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ	تَطاوَلَ الليلُ عليكَ فانزِلِ	عبد الله بن رواحة	190
اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يومًا تُحَدِّثُهُ	عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا	عدي بن زيد العبادي	77 ، 125
فَخَيْرٌ نَحْنُ عندَ النّاسِ مِنْكُمْ	إذا الدّاعي المثوِّبُ قَالَ: يا لا	زهير بن مسعود الضبي	136
قتَلُوا ابنَ عفّانَ الخليفةَ مُحْرِمًا	ودَعَا فَلَمْ أرَ مِثْلَهُ مَخْذُولا	الراعي النميري	142
حرف الميم			
يا ذا المخوِّفُنا بِمَقْتَلِ شيخِهِ	حُجرٍ تَمَنّيَ صَاحِبِ الأَحْلامِ	عبيد بن الأبرص	92
لا تَبكِنا سَفَهًا ولا سَاداتِنا	واجعَلْ بكاءَكَ لابنِ أمِّ قَطَامِ	عبيد بن الأبرص	92
إذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً	هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أوْ قَطَرَتْ دَمَا	بشار بن برد	107
ومُدَجّجٍ كرِهَ الكماةُ نِزالَه	لا ممعنٍ هربًا ولا مستسلمِ	عنترة بن شداد	116
جادَتْ يداي لهُ بعاجلِ طعنةٍ	بمثقَّفٍ صَدْقِ الكُعُوبِ مُقوَّمِ	عنترة بن شداد	116
إنّك أنتَ المحزونُ في أثرِ الـ	ـحيِّ فإنْ تَنْوِيَنَّهُمْ تُقِمِ	النابغة الجعدي	141
مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمٍّ	في حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ	مجهول	191
أتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا	جِهَارًا ولَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خَازِمِ	الفرزدق	144
عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَهَا	زَعْمًا وربِّ البَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمِ	عنترة	173
ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ	وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلى النَّاسِ تُعْلَمِ	زهير بن أبي سلمى	193

حرف النون			
مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا	والشَّرُّ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ	حسان بن ثابت	12
قتلُوا كِسرى بليلٍ مُحرماً	فتولّى لم يُمتّع بكفنْ	عدي بن زيد	142
لَكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ	فأنتَ لدى بُحبُوبَةِ الهُونِ كائِنُ	مجهول	188
سُلَيْمَى أزْمَعَتْ بَيْنَا	فأيْنَ تَقُولُهَا أيْنَا	عروة بن أذينة	72
لِتَقُمْ أنتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ	كَيْ لِتَقْضِيَ حَوائِجَ المُسْلِمِينَا	مجهول	199
حرف الهاء			
إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ	لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا	القحيف العقيلي	55، 56
شَوَاجِرُ أَرْمَاحٍ تَقَطَّعُ دُونَهَا	شَوَاجِرُ أرحامٍ ملومٌ قَطُوعُهَا	البحتري	113
إذا احتربَتْ يوماً ففاضَتْ دماؤُها	تذكّرتِ القُربى ففاضَتْ دموعُهَا		
سَمِينُ الضواحي لم تؤرّقْهُ ليلةٌ	وأنعَمَ أبكارُ الهمومِ وعُونُهَا	رجل من بني كلاب	119
أهَابُكِ إجْلالاً وما بِكِ قُدْرَةٌ	عَلَيَّ ولَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا	نصيب بن رباح	139
فَمَا رجعَتْ بِخائبةٍ رِكَابٌ	حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا	مجهول	164
ألقى الصّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ	والزَّادَ حتّى نعلهِ ألقاها	مروان النحوي	182
هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأمُو	رَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا	الأعور الشنّي	186
أمّ الحليس لعجوزٌ شهربَه	ترضَى مِنَ اللَّحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ	مجهول	197
حرف الواو			
	لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظلَمُوا	رؤبة بن العجاج	124
جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا	والقَوْمُ صِيدٌ كَأنَّهُمْ رَمِدُوا	صخر الغي	124

حرف الياء			
إذَا امْـرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بودّهِ	وأدْبَـرَ لَمْ يَصْـدُرْ بِـأدْبَـارِهِ وُدِّي	دوسـر بن غسـان السليطي اليربوعي	56
ألاَ أيُّهَـذَا الـزَّاجِـرِي أحضُـرَ الوَغَى	وأنْ أشْهَـدَ اللَّـذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِـدِي؟	طرفة بن العبـد	77
«فـإنْ كـانَ لاَ يُـرضيك حَتَّى تَـرُدَّني	إلى قَطَـرِيٍّ لاَ إخَـالُكَ راضِيـا	سواد بن المضـرّب	89
أقـا تلُني الحجّـاجُ إنْ لَمْ أزُرْ لهُ	دَرَابَ وأتْـرُكُ عنـد هنـدٍ فُؤادِيـا		
فـإنْ كـانَ لاَ يُـرضيك حَتَّى تَـرُدّني	إلى قَطَـرِيٍّ لاَ إخَـالُكَ راضِيـا		
إذا جـاوزَتْ قصـرَ المجـيرِينَ نـاقتِي	تنـاستْ بني الحجّـاجِ لمـا ثنـائِيَـا		
أيَـرْجُو بنو مـروانَ سـمعِي وطـاعَتِي	وقومي تميـمٌ والفـلاةَ ورائِيـا		
فـديتُكِ يـا التي تيّـمتِ قلبي	وأنتِ بخيلةٌ بـالودّ عنّي	مجهول	123
وقَـائلَةٍ خَوْلاَنُ فـانْكِحْ فَنَـاتَهُـم	وأُكْـرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَـا هِيَـا	مجهول	197

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحات
ابراهيم بن هرمة (ت176هـ)	62
أبو البركات الأنباري	125-75-73
ابن ابي اسحاق الحضرمي (ت117هـ)	108-26
أبو اسحاق الزجاج (ت311هـ)	155-112
الأشموني	166
الأصمعي (ت216هـ)	142-141-120-119-26
ابن الأعرابي (ت231هـ)	120-119
الأعشى (7هـ)	184
الأعلم الشنتمري (ت476هـ)	46
أمبرتو ايكو	20
امرؤ القيس	197-92
أوس ابن غلفاء الهجيمي	109
أوس بن حارثة الطائي	94
آيزر فولفغانغ (ت1997م)	20-18
ايفيس شفيل	20
بدر الدين بن مالك	166-71
بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت855هـ)	170-135-90-89
بشار بن برد (ت168هـ)	26
بشر بن خازم (ت601م)	181
البغدادي عبد القادر بن عمر	184-178-177-145-138-93-92-91-88-76-46-26
بول غرايس (ت1988م)	109-105
التبريزي تاج الدين	154

تمام حسان	113-47
ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي (ت291هـ)	155-154-147-131-129
الجاربردي أحمد بن الحسن (ت746هـ)	92
الجرمي (ت225هـ)	143-127
جرير بن عطية الكلبي (ت110هـ)	94
أبو جعفر النحاس (ت338هـ)	117
ابن جني (ت392هـ)	140-130-128-112-106-88-78-76-66-56-149-147-146-144
جورج جادامري هانز	19
جون أوستين (ت1859م)	100-99
جون روبرت فيرث (ت1960م)	111
جون سيرل	100
الجوهري	194-21
جيرالد برنس	19
أبو حاتم السجستاني	150
ابن الحاجب (ت646هـ)	156-66-21
حسان بن ثابت	197-39-12
أبو الحسن الأخفش (ت215هـ)	143-142-137-136-130-129-70-38-26-12-189-185-174
أبو الحسن الأعز (ت227هـ)	155
الحسن البصري (ت110هـ)	78-77-26
أبو الحسن بن عبد الله القيسي (ت.ق6هـ)	88
أبو الحسين ابن ولاد	156-155-154-147-146-145-144

حماد الراوية (ت156هـ)	104
ابو حيان	153
ابن خروف	189
خزر بن لوذان السدوسي	148
الخطيب التبريزي (ت502هـ)	175-174-62
ابن خلف	46
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)	16-44-46-51-52-53-80-105-120-141-144-145-147-155
ابن الخياط (ت517هـ)	156
ابن درستويه (ت347هـ)	144-147
الدماميني	75
ذو الرمة (ت117هـ)	26-61-104-108-192
الراعي النميري (ت90هـ)	142-159
الرضي الاستراباذي	92-105-124-188
رؤبة بن العجاج	124-190
روبرت هانس ياوس (ت1997م)	19
رولان بارت (ت1980م)	18
الزباء	195
الزبيدي (ت379هـ)	150-155
أبو زكريا الفراء (ت207هـ)	17-16-38-129-147-148-155-176
زهير بن أبي سلمى (ت609م)	153-192-193
الزوزني الحسن بن أحمد (ت486هـ)	174
أبو زيد الأنصاري (ت215هـ)	38
أبو زيد البلخي	147
سحيم عبد بني الحسحاس	178

ابن السراج أبو بكر (ت316هـ)	153
سعد الدين التفتازاني (ت792هـ)	64
أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)	189-144
سعيد بن سلم	120
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت94هـ)	42
سواد بن المضرب	89
السهيلي	192
السيوطي	26
ابن الشجري (ت542هـ)	92-67
شرحبيل بن علي	42
الشريك بن بن عبد الله بن أعمش (ت117هـ)	17
شقير	156
شمس الدين القرطبي (ت671هـ)	39
الشهاب عبد اللطيف بن المرحل	153
صخر الغي	124-35
ابن الصفّار	197
ضابئ بن الحارث البرجمي	181
ابن الضائع أبو الحسن علي بن مُحَمَّد (ت680هـ)	138
الضحاك بن قيس الفهري	42
ابن الطراوة (ت528هـ)	190-106
طرفة بن العبد	77
الطرماح بن عدي الطائي (ت125هـ)	103-62

طفيل الغنوي	75
ابن الطوال	130
أبو العباس المبرد	77-112-124-143-144-145-146-149-150-151-155-189
العباس بن مرداس السلمي (ت18هـ)	67-77
عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)	54-56-72-73-102-105-109-118_174
عبد الله بن شبرمة (ت144هـ)	26
عبد الله بن عباس ﷺ (ت68هـ)	14-24
عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي	78
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت150هـ)	42
ابن عبد ربّه (ت328هـ)	79
عبيد بن الأبرص الأسدي (ت598م)	92-93
عتبان الحروري	22
أبو عثمان المازني (ت249هـ)	39-143-146-147-148-151-155
عثمان بن عفان ﷺ (ت35هـ)	94-142
عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)	12-16-26-39-45-46-49-52-56-74-79-80-88-93-102-105-114-128-129-136-140-141-143-144-145-147-148-149-150-151-155-157-158-159-170-178
عدي بن حاتم (ت68هـ)	131
عدي بن زيد العبادي	76-125-142
عروة بن أذينة	72
ابن عصفور	148-189-197
عقيبة بن هبيرة الأسدي	79

ابن عقيل (ت769هـ)	166
علي الجارم	113
أبو علي الدينوري (ت282هـ)	155-154
أبو علي الشلوبين (ت645هـ)	137
أبو علي الفارسي (ت377هـ)	35-39-56-88-95-112-118-124-138-144-157-158-
أبو علي القالي (ت356هـ)	144
علي بن أبي طالب ﷺ (ت40هـ)	43
علي بن الحسن الهنائي الأزدي (ت316هـ)	155
علي بن عيسى الربعي	94
عمر بن أبي ربيعة	35-124
أبو عمر بن العلاء (ت154هـ)	25-26-104-127-141
عمر بن عبد العزيز (ت101هـ)	94
عمر بن معدي كرب (ت21هـ)	39
عمرو بن شأس	145
عنترة بن شداد	116-173-174
غريماس جوليان (ت1992م)	18
ابن فارس(ت395هـ)	47
فخر الدين الرازي (ت605هـ)	41
فرانسوا ريكاناتي	109
الفرزدق (ت114هـ)	26-45-50-62-108-144-170-171-183
فيش	19
أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت952م)	119-170
أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري	64-65-192

(ت538هـ)	
القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت415هـ)	41
قتادة بن دعامة السدوسي (ت118هـ)	42
ابن قتيبة	110
القطامي	112
كثير بن عبد الرحمن بن الأسود (ت723م)	103
الكسائي (ت189هـ)	176-155-142-90-56
كعب بن م امة	94
الكميت بن زيد الأسدي (ت126هـ)	104-26
ابن كيسان (ت299هـ)	189-156-141-131
الليحاني أبو الحسن (ت220هـ)	177
مايكل هاليداي (ت2018)	111
أبو مُحَمَّد الأسود	124-36
مُحَمَّد بن عبد الله ابن مالك (ت672هـ)	131-130-129-127-124-88-77-38-35-12- 194-172-167-165-164-162-158-153-137- 197
مُحَمَّد بن عبد المستنير قطرب (ت206هـ)	137-46
مُحَمَّد بن كعب القرظي (ت108هـ)	42
مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شراب (ت2013م)	180-93
أبو محمود القصري	144
محي الدين بن عربي (ت638هـ)	42

مروان النحوي	182
ابن المستوفي مبارك بن احمد (ت1239م)	62
مصطفى الغلاييني (ت1944م)	93
ابن مضاء القرطبي	132-85-41
المفضل النكري	13-12
المفضل بن سلمة	77
ابن منظور	23
مهدي المخزومي	132
ميكائيل ريفاتير	19
النابغة الجعدي (ت65هـ)	141
النابغة الذبياني (ت604م)	126-120
نصيب بن رباح	139-140
النمر بن تولب	146
نورمان هولاند (ت2014م)	19
هارون الرشيد (ت193هـ)	142
ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)	12-21-58-60-66-70-81-91-92-96-128-130-131-140-145-153-154-156-157-158-160-161-162-163-165-166-167-169-170-174-175-176-177-178-179-181-182-183-185-188-189-190-191-192-193-195-196-198-200
هنيء بن أحمر الكناني	45
ولّاد المصادري التميمي	155
الوليد بن عبيد الطائي البحتري (ت284هـ)	113
يزيد بن مفرغ	138

يعقوب بن السكيت (ت244هـ)	173
ابن يعيش (ت553هـ)	64
يونس بن حبيب (ت182هـ)	137-129

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن مُحَمَّد البنا، تح: د/ شعبان مُحَمَّد اسماعيل، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، (1987).
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د/ رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، (1998).
3. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: مُحَمَّد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق- سوريا، (د ط)، (د ت).
4. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ط)، (د ت).
5. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (دط)، (1957).
6. ألغاز ابن هشام في النحو، ابن هشام الأنصاري، تح: أسعد خضير، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
7. ألفية بن مالك في النحو والصرف، مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، منشورات مكتبة إقرأ، قسنطينة- الجزائر، (2012).
8. الانتصار لسيبويه على المبرّد، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن ولاّد التميمي النحوي، تح: د/ عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (1996).
9. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة- مصر، (د.ط)، (2009)، ج1، م14.
10. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د ط)، (د ت).

11. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي القرشي الإشبيلي السبتي، تح: د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، (1986).
12. تحرير التحبير في فن الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، أبو الإصبع المصري، تح: د/ حفني مُحَمَّد شرف، (د د)، مصر، (د ط)، (د ت).
13. تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تح: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، (1994).
14. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تح: د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، (1986).
15. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، تح: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، (1967).
16. تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء اسماعيل عمر بن كثير القرشي، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، (2000).
17. تفسير القرآن الكريم، ابن عربي، (د د)، (د ط)، (د ت).
18. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، مُحَمَّد الرازي فخر الدين، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، (1981).
19. توجيه اللمع " شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني"، أحمد بن الحسين بن الخبّاز، تح: د/ فايز زكي مُحَمَّد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، (2002).
20. الجامع بين الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم، صالح أحمد الشامي، دار القلم، دمشق- سوريا، ط1، (2011).
21. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تح: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (2006).
22. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، (1986).
23. الخصائص، ابن جني، تح: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (1957).

24. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، (دط)، (دت).
25. ديوان الأعشى الكبير ميمون ابن قيس، تح: د/ مُحَمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، (دط)، (د ت).
26. ديوان الأعور الشني بشر بن منقذ، تح: السيد ضياء الدين الحيدري، دار المواهب، بيروت- لبنان، ط1، (1999).
27. ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي من نسخة الأعلم، دار المعارف، مصر، (د ط)، (1984).
28. ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت لبنان، (د ط)، (د ت).
29. ديوان الراعي النميري، د/ واضح الصمد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، (1995).
30. ديوان العباس بن مرداس السلمي،تح: د/ يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (1991).
31. ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة فيسيرته وشعره، د/ وليد قصاب، دار العلوم، بيروت- لبنان، ط1، (1981).
32. ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، (1995).
33. ديوان الفرزدق، علي عافور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (1987).
34. ديوان القطامي، تح: د/ إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت –لبنان، ط1، (1969).
35. ديوان القطامي، تح: د/ إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط1، (1960).
36. ديوان النابغة الجعدي، د/ واضح الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، (1998).
37. ديوان النابغة الذبياني، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، (1996).
38. ديوان النمر بن تولب العكلي، د/ مُحَمَّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، (2000).

39. ديوان الهذليين، نسخة مصوّرة عن دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، (دط)، (1965).
40. ديوان جرير، كرم البستاني، دار بيروت، بيروت –لبنان، (د ط)، (1986).
41. ديوان حسان بن ثابت، أ/ عبدأ علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، (1994).
42. ديوان ذي الرمة، شرح: الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2، (1996).
43. ديوان طرفة بن العبد، مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، (2002).
44. ديوان عدي بن زيد العبادي، تح: مُحَمَّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد-العراق، (د ط)، (1965).
45. ديوان عروة بن حزام، تح: أحمد عكيدي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق- سوريا، (2014).
46. ديوان عمر بن أبي ربيعة، د/ فايز مُحَمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، (1996).
47. ديوان عنترة بن شداد، تح: مُحَمَّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، جامعة القاهرة، كلية الآداب ، رسالة ماجستير،(1964).
48. ديوان كثيّر عزة ،د/ إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، (1971).
49. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت- لبنان، (د ط)، (د ت).
50. ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، (1982).
51. شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، (1980).
52. شرح الأصول الخمسة ، أبو الحسن عبد الجبّار بن أحمد الهمذاني، تح: د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، ط3، (1996).

53. شرح التسهيل، ابن مالك (جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي)، تح: د/ عبد الرحمن السيد ود/ مُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر، جيزة –مصر، ط1، (1990).
54. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (2000).
55. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: د/ حسن بن مُحَمَّد بن ابراهيم الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، (1996).
56. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، (2001).
57. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة- مصر، (د ط)، (2009).
58. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، تح: د/ هادي نهر، دار اليازوري، عمان- الأردن، (2007).
59. شعر عروة بن أذينة، د/ يحي الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد- العراق، (د ط)، (1970).
60. شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، مطاع الطرابيشي، دار الفكر للطباعة، دمشق- سوريا، ط2، (1985).
61. شعر نُصيب بن رباح، د/ داود سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد- العراق، (1967).
62. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار المعارف، القاهرة–مصر، (1982).
63. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(اسماعيل بن حماد الجوهري)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4، (1990).
64. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط2، (1984).

65. العقد الفريد، ابن عبد ربّه (أحمد بن مُحَمَّد بن عبد ربه الأندلسي)، تح:د/ عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، (1983).
66. العمدة في صناعة الشعر ونقده، القيرواني (أبو عبي الحسن بن رشيق)، تح: السيد مُحَمَّد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، (1907).
67. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ، بيروت– لبنان.
68. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تح: محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1988).
69. الكتاب، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، (1988).
70. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط3، (2009).
71. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت– لبنان، ط1، (1990).
72. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، (1984).
73. مجالس العلماء، الزجاجي، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة الكويت، (1984).
74. مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب (أحمد بن يحي)، تح: د/ عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط1، (1960).
75. مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د ط)، (د ت).
76. المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، مطابع الأهرام، القاهرة– مصر، (د.ط)، (1994).
77. معاني القرآن، الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد)، عالم الكتب، بيروت –لبنان، ط3، (1983).

78. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، (د.ط)، (1991).
79. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: د/ علي محمّد فاخر وآخران، دار السلام، القاهرة، ط1، (2010).
80. المقتضب، المبرد، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة- مصر ، ط3، (1994).
81. منهج السالك إلى ألفية بن مالك، الأشموني، تح: محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، (1946).

المراجع

1. أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، د/ يحي علي يحي المباركي، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، ط1، (2007).
2. اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط3، (1988).
3. اختلاف المفسّرين أسبابه وآثاره، د/ مسعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، (1997).
4. اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، د/ مسعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، (1994)
5. أسباب الخطأ في التفسير، د/ طاهر محمود مُحَمَّد يعقوب، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، (1425).
6. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د/ مُحَمَّد عيد، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط3، (1988).
7. أصول التفكير النحوي، د/علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2006).
8. أصول النحو العربي، د/ مُحَمَّد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، (1983).

9. أصول النحو العربي، د/ مُحَمَّد عيد، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط4، (1989).
10. الأصول: "دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" د/ تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، (د ط)، (2000).
11. الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، الإسكندرية، (2003).
12. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار البيروتي، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، (2006).
13. انتقاء دلالة العلامات الإعرابية، أحمد سليمان البطوش، دار الحامد، عمان- الأردن، ط1، (2013).
14. تاريخ الأدب في العصر الجاهلي، د/ عبد الرحمن عبد الحميد علي، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، (2008).
15. التأويل النحوي في القرآن الكريم، د/ عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، (1984).
16. التأويل النحوي في القرآن الكريم، د/ عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط1، (1984).
17. التأويلية من الرواية إلى الدراية، د/ مختار لزعر، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران- الجزائر، (دط)، (2007).
18. تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، د/ مُحَمَّد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، ط3، (1992).
19. التخريج عند الفقهاء والأصوليين، د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (1414).
20. التداولية عند العلماء العرب، د/ مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، (2005).
21. تعدّد التوجيه النحوي، د/ مُحَمَّد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2006).

22. تعليم النحو العربي "عرض وتحليل" ، د/ علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة – مصر، ط1، (2007).
23. التفسير اللغوي بالقرآن الكريم، د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، (د ط)، (د ت).
24. التفكير العلمي في النحو العربي ، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، (2002).
25. الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2007).
26. الحياة الأدبية في العصر الجاهلي، مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، (1992).
27. الدلالة والتقعيد دراسة في فكر سيبويه، د/ مُحَمَّد سالم صالح، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1،(2006).
28. دور السياق في ترجيح بين الأقاويل التفسيرية، د/ مُحَمَّد إقبال عروي، دار روافد، الكويت، ط1، (2007).
29. ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، مؤسسة المختار، ط1، (2008).
30. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مُحَمَّد مُحَمَّد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (2007).
31. الشعرية العربية والمقاربات التداولية، د/ صالح بن الهادي رمضان، النص الأدبي القديم من الشعرية إلى التداولية، تأليف مجموعة من الباحثين، تحرير وتنسيق: مُحَمَّد مصطفى حسانين، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن، ط1، (2018).
32. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، (دط)، (1999).
33. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، (1974).

34. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1، (2006).
35. العدول التركيبي في النحو العربي "دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي"، نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ط1، (2019)، ص:61.
36. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة- مصر، (2008).
37. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د/ هادي نهر، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1، (2007).
38. فعل القراءة "نظرية جمالية التجاوب في الأدب"، فولفغانغ آيزر، تر: د/ حميد لحمداني و د/ الجلالي الكدية، مكتبة المناهل، فاس- المغرب، (د ط)،(1995).
39. في أدلّة النحو، د/ عفاف مُحَمَّد حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة- مصر، ط1، (1996).
40. في اللسانيات التداولية" في محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، د/ خليفة بوجادي، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، (2009).
41. لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، د/ مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، (1996).
42. اللغة الشعرية عند النحاة، د/ مُحَمَّد عبدو فلفل، دار جرير، ط1، (2007).
43. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (دط)، (1994).
44. المدارس النحوية، د/ خديجة الحديثي، دار الأمل، اربد- الأردن، ط3، (2001).
45. المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط7، (1992).
46. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، (1985).
47. مسالك النحاة في وجوه الروايات، د/ مُحَمَّد خليفة الدناع، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط1، (1996).

48. معاني النحو، د/ فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة- مصر، ط2، (2003).
49. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/ مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (1985).
50. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1996).
51. المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1992).
52. مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صابر الحباشة، دار صفحات، دمشق-سوريا، ط1، (2011).
53. النحو العربي شواهده ومقدّماته، د/ أحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، (د ط)، (1988).
54. النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د/ مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، (2000).
55. نظريات القراءة في النقد الأدبي، د/ جميل حمداوي، مكتبة المثقف، ط1، (2015)
56. نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، فاطمة عبد الله الوهيبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، (2002).
57. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د/كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان- الأردن، ط1، (2006).
58. ابن هشام الأنصاري (آثاره ومذهبه النحوي)، د/ علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، (1985).
59. ابن هشام النحوي، د/ سامي عوض، دار طلاس، دمشق- سوريا، ط1، (1987).
60. ابن هشام وأثره في النحو العربي، د/ يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة- مصر، ط1، (1998).

61. ينظر: السياق والمعنى " دراسة في أساليب النحو العربي"، د/ عرفات فيصل المناع، سلسلة دراسات محكمة، مؤسسة السيّاب، لندن، ط1، (2013).

المجلات والدوريات

1. أثر المعنى النحوي في توجيه الفعل القرائي للنص القرآني" المعتزلة والشيعة والمتصوّفة – نماذج"، يعقوب الزهرة، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت– الجزائر، مج4، ع7، (2018).
2. أثر النحو في توضيح المعنى، أ/ ناصر بلختير، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت– الجزائر، ع2، (2011).
3. الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي، أ/ عمر مفتاح سويعد، مجلة الجامعة الأسمرية، ع6.
4. التأويل التداولي في كتاب سيبويه، د/ محروس بريك، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف: سيبويه إمام العربية، كلية دار العلوم– جامعة القاهرة.
5. التأويل وسلطة حضور العلامات في النص دراسة سيميائية، د/ بشير محمودي، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت– الجزائر، ع8، جانفي (2014).
6. التضمين النحوي وأثره في المعنى، د/ هادي أحمد فرحان الشجيري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع30، (ديسمبر 2005)
7. التطبيقات الثنائية في بناء الوظيفة التواصلية داخل النظام اللغوي "ثنائية التطبيق (صوت/بنية لفظية)أنموذجا"، أ/ بن جلول مختار، مجلة الباحث، (تيارت– الجزائر)، ع7، (جانفي 2014).
8. تعدد الأوجه في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم، مجلة جذور، (جويلية 2009)، مج11، ع28

9. ثلاثية القارئ والنص والسياق "مقاربة للشواذ النحوية تداوليا"، د/ جودة مبروك مُحَمَّد، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، الكتاب الأول، مؤسسة الياب، لندن، ط1، (2012).
10. القراءة بين الوفاء والحرية، أ/ منصور مهيدي، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت- الجزائر، ع8، جانفي (2018).
11. لسانيات النص والمتلقي، أ/ موسى كرّاد، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت- الجزائر، ع7، جانفي (2018).
12. من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه (المقتضب)، سيف الدين طه الفقراء، جامعة مؤتة- الأردن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع2، (ديسمبر 2015).

الرسائل الجامعية

1. أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، أحمد مُحَمَّد بن عريش الغامدي، جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه.
2. الأحكام النحوية والقراءات القرآنية، علي مُحَمَّد النوري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه.
3. اختلاف النحاة "ثماره وآثاره في الدرس النحوي"، عبد النبي مُحَمَّد مصطفى هيبة جعفر، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف واللغويات، رسالة ماجستير، (2010).
4. أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة مُحَمَّد طاهر حامد، جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، (1430-1429هـ).
5. تداولية النص الشعري "جمهرة أشعار العرب أنموذجا"، شيتر رحيمة، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في الأدب، (2008-2009).

6. توجيه القراءات عند الفرّاء من خلال كتابه معاني القرآن، إبراهيم عبد الله آل خضران الزهراني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة ماجستير، (1427).
7. الخصائص المنهجية لشروح الألفية، فاطمة الزهراء سعداوي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر، رسالة ماجستير في النحو العربي مدارسه ونظرياته، (2009).
8. المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، نواف مسلم عودة الهوانية، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، رسالة دكتوراه، (2010).

فهرس الموضوعات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ–هـ
مدخل: الجهاز المفاهيمي البحث	7–28
الفصل الأول: التخريجات القرائية بين التنظير والتطبيق	29
1– أسباب تعدد التخريج النحوي	30
أ– الأصل النحوي	32
ب– الخلافات المذهبية	34
ج– آثار نظرية العامل	37
د– اقتضاءات المعنى	40
هـ– اختلاف اللهجات	43
2– وجوه الاحتمالات الإعرابية واختلاف المعنى	46
3– تمظهرات القراءة بين القدماء والمحدثين	54
أ– الحمل على المعنى	42
ب– التقدير	59
ج– تخريج اختلال الرتبة	71
د– الترجيح	76
هـ– أثر التخريجات القرائية على الدرس النحوي	82
الفصل الثاني: الشواهد الشعرية وتجليات المعنى	86
1– إعراب الشواهد الشعرية وتعليمية القواعد	87
أ– إعراب الشواهد الشعرية وأبرز المؤلفات التعليمية	88
ب– إعراب الشاهد الشعري بين التداول وتيسير القواعد	95
2– تداولية الخطاب الشعري في ظل التخريج القرائي	98
أ. الرافد النحوي والقراءة التداولية	101

ب.ثقافة القارئ	103
ج. مبدأ الإفادة وقصدية المؤلف	106
د. سياق المقام	110
هـ. السياق اللغوي	115
3– أثر التعدد القرائي للشواهد الشعرية	121
أ. استثمار التخريج القرائي في استحداث القواعد	122
1– ما استحدثه الكوفيون	123
2 – ما أضافه نحاة المدارس الأخرى	127
ب. التخريج القرائي وتصعيد الخلاف النحوي	132
ج. مراجعة المواقف النحوية بين النقض والعدول	140
1– النقض والاعتراض النحوي	141
2– ظاهرة العدول عن المواقف	147
الفصل الثالث: أنماط التخريج القرائي للشواهد الشعرية في أوضح المسالك	153
1– منهج ابن هشام في أوضح المسالك	153
أ– ابن هشام في الميزان النحوي	153
ب–انتماؤه	154
ج– خصائص منهجه	157
د– منهجية كتاب أوضح المسالك	165
2– نماذج من التخريج القرائي للشاهد الشعري عند ابن هشام	169
3– الآراء النحوية الناجمة عن قراءة النص الشعري عند ابن هشام	185
أ– أراء ابن هشام الانتخابية وردوده	185
ب– تراجع ابن هشام عن بعض الآراء النحوية	193
خاتمة	204–202

الفهارس الفنية	205
فهرس الشواهد القرآنية	206
فهرس الشواهد الشعرية	212
فهرس الأعلام	222
قائمة المصادر والمراجع	231
فهرس الموضوعات	247

الملخص:

التخريج: هو علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية، واتفاقها مع قواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقا للشرط المعروف (موافقة اللغة العربية ولو بوجه)كما يهدف علم التوجيه إلى ردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات.

يعد التخريج القرائي عملية ذهنية معقدة تكفل النحاة العرب بممارستها وبرعوا في ذلك فنتج احياء للنصوص وحركية في التداول واتّضحت المقاصد من الخطاب. وتتضح هذه الحركة الفكرية أكثر عند توجيهها الى الخطاب الشعري فتتجلى معه كل الآليات القرائية والأبعاد التداولية كما يعرفها اللغويون اليوم.

الكلمات المفتاحية: التخريج النحوي –القراءة –النحو العربي –التداولية –الخطاب.

Abstract:

Externalisation (Find a way out for grammatical contradiction)

It is a science whose purpose is to clarify the aspects of the Qur'anic readings, and their agreement with the rules of grammar and language, and to knew its linguistic root in order to fulfill the known condition(the approval of the Arabic language even in one side). The science of guidance also aims to reject the objections and criticisms made by some grammarians, linguists, and commentators on some aspects of the readings.

Reading Externalisation is a complex mental process that Arab grammarians guarantees in their practice and they are proficient in this, resulting in revival of texts and mobility in using, and the intentions of the discourse are clarified .This intellectual movement becomes clearer when directed to poetic discourse, and with it all the reading mechanisms and usage dimensions as defined by linguists today.

Key words: Gramatical Externalisation - reading - Arabic grammar -usage – discourse.

Abstrait :

Externalisation (trouver une issue à la contradiction grammaticale)

C'est une science dont le but est de clarifier les aspects des lectures du Coran, et leur accord avec les règle de grammaire et de langue, et de connaitre sa racine linguistique afin de remplir la condition connue (l'approbation de la langue arabe même d'un côté) , La science de l'orientation vise également à rejeter les objections et les critiques formulées par certains grammairiens, linguistes et commentateurs sur certains aspects des lectures .

L'externalisation de la lecture est un processus mental complexe que les grammairiens arabes garantissent dans leur pratique et qu'ils en maitrisent, se traduisant par la renaissance des textes et la mobilité dans l'usage, et les intentions du discours sont clarifiées. Ce mouvement intellectuel devient plus clair en s'orientant vers le discours poétique, et avec tous les mécanismes de lecture et les dimensions d'usage comme défini par les linguistes aujourd'hui.
Mots clés: Externalisation grammaticale - lecture - grammaire arabe –

usage – discours.